الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي الونشريسي تيسمسيلت
معهد الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في اللّغة والأدب العربي.

موسومة بـ:

دراسة كتاب: اللّسانيات وأسسها المعرفية لعبد السلام المسدي

تخصص: **تعليمية اللّغات**

إعداد الطالبين: مزاري بودربالة
بوقطيفة مراد.

إشراف: د/ يونسي محمد

لجنة المناقشة:

أ/د مصابيح محمد	رئيسا.
د/ يونسي محمد	مشرفا ومقررا.
د/ لزرق جازية	مناقشا.

السنة الجامعية:

1440هـ/1441هـ-2018م/2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: « مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ»

رواه أبو داود

ولا صنيع كبذل العلم لمن يطلبه، فجزى الله عنا أساتذتنا كلّ خيرٍ، وعلى رأسهم المشرف على هذا العمل الدكتور محمد يونسي.

وكلّ أساتذة قسم اللّغة والأدب العربي خاصة أساتذة مشروع التّعليمية.

وكلّ طلبة الماستر تخصص تعليمية دفعة 2019 على ما بذلوه من تعاون علمي ونبل أخلاقي.

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى كل من كابد الليالي من أجل راحتي ، وخفق قلبي انشراحا و انقباضا لكل خطوة خطوتها ، إلى من غرست في قلبي حب التّعلم و قدسية التّعليم ، إلى من صبرها نقاء صحراء شاسعة " أمي" و اتقدم إلى من كان جدار الصّد لكل معضلة ، ومن علمني أن النهوض بعد السقوط هو طريق الوصول " أبي " رحمه الله في قبره و طيب ثراه.

رفيقة الدّرب والتّي كانت خير سند حفظها الله

زملائي و زميلاتي الذين عطروا أيام دراستي و أعني بالذكر صديقي وأخي مزاري بودربالة

إلى من دعمّني من قريب أو بعيد لكم مني أسمى عبارات الحب و التقدير

الفضل لله الذي به تتم الصالحات و السلام عليكم

بوقطيفة مراد

إليكم جميعا.....

أهدي جهدي المتواضع.

أخوكم: **مزاري بودربالة**

مقدمة:

لقد ازداد الوعي بأهمية الدّرس اللّساني، وأصبحت اللّسانيات قطب الرحى لكثير من المجالات المعرفية، حيث ارتبطت بها قلبا وقالبا، وقدّمت ثمارها إلى الكثير من العلوم، كعلوم التّربية، ولا سيما مجال تعليم اللّغات، والأنثروبولوجيا والنّقد الأدبي، وغيرها ،وزاد الوعي بأهمية اللّسانيات لما لها من قدرة على حفظ وتطوير اللّغة القومية من جهة، وقدرتها على مواكبة الثورة المعلوماتية من جهة أخرى.

وكتاب "**اللّسانيات وأسسها المعرفية**" للباحث "عبد السلام المسدي" من أوائل المصّنفات التي تناولت أهمية الدّرس اللّساني الحديث بكثير من الشرح والتفصيل والتفسير، كما تطرق فيه الباحث إلى الأسس المعرفية لهذا العلم، وأهم الصعوبات والعوائق التي تواجه تقدمه في الوطن العربي الكبير، والدعوة إلى تضافر وتكاثف الجهود، والوعي بضرورة وجود أساس نظري تقوم عليه الدراسة اللّغوية، ونظرا لأهمية هذا الكتاب اخترنا أن يكون بحثنا "**دراسة كتاب اللّسانيات وأسسها المعرفية** لـ:عبد السلام المسدي" ساعين في ذلك سبر أغواره وفهم منهجه وما عرض فيه من معلومات.

ومن هنا نطرح عدة إشكالات أبرزها:

ما هي أهم الأسئلة المعرفية التي انطلق منها عبد السلام المسدي في تأليف كتابه "اللّسانيات وأسسها المعرفية"؟

وكيف تمت معالجتها عبر فصول الكتاب؟ وما مدى توفيقه في الإجابة عنها؟

ويمكننا القول إنّ أهمية المادة المعرفية الماثلة بين أيدينا تعدّ أحد أهم الأسباب التي جعلتنا نختار كتاب " **اللّسانيات وأسسها المعرفية** " محاولين

استكشاف ما ورد فيه عن علم اللّسانيات، والأسس المعرفية التي قام عليها هذا العلم، لما يتبوأه من أهمية ضمن حقول المعرفة اللّغوية، كما كان لذيوع صيت صاحبه أثر في توجيه اختيارنا، فهو من رواد الثقافة والإبداع في الوطن العربي وأحد أهم البحاثة في مختلفة الحقول المعرفية، هذه الأسباب وغيرها جعلتنا نختار هذا الكتاب موضوعا للبحث.

وقد عالجنا موضوعنا وفق خطة خاصة –نظرا لطبيعة البحث المتمثل أساسا في عرض الكتاب ودراسته– حيث سرنا بالموازاة مع فصول الكتاب عرضا ودراسة، متطرقين في البداية إلى مقدّمة، فبطاقة فنية، تلتهما سيرة علمية لصاحب الكتاب المدروس، ثمّ مدخلٍ أبرزنا فيه نبذة عامة عن مضمون الكتاب وتحديد حقله المعرفي، ثم عرجنا على الفصول الثمانية للكتاب عرضا ودراسة لنصل إلى تقديم نقد وتقويم لمحتوى الكتاب، وختمنا البحث بمجموعة من النتائج المستخلصة من ثنايا البحث.

مع العلم أنّ الكتاب جاء مبنيا على ثمانية فصول: خصصها الكاتب لشرح وتفصيل علم اللسانيات، من إشكال العلم (عقبات البحث اللّساني العربي) إلى موضوعه (حدّ اللّغة بين المعيار والاستعمال)، إلى بنيته (الأنساق الدلالية) ثمّ تبيان حدّه (مقوّمات الحدث اللّغوي)، ثمّ كشف مادته (مراتب الظاهرة اللّغوية)، والمنهج الذي يقوم عليه (من الزمانية إلى الآنية)، وكيفية توظيفه (اللّسانيات وتعليم اللّغات)، وأخيرا لغة العلم (بين الوضع والحمل)، مع مقدمة مختصرة حاول فيها الكاتب بيان أهمية علم اللّسان في المعارف الإنسانية وتقديم المضامين اللّسانية والبحث عن الأصول الأولية التي ينشد استكناهها، وعلى عكس المقدّمة جاءت خاتمة الكتاب طويلة نوعا ما، نستشف منها قدرة الكاتب

على بلورة الأسئلة والإشكالات التي تمّ طرحها إلى أجوبة وحلول ومقترحات كخلاصة للمنتوج الفكري الذي قدمه عبد السلام المسدي.

تناول الباحث في كتابه "**اللّسانيات وأسسها المعرفية**" اللّسانيات كعلم وفق مبدأ علمي دقيق، وتصور منهجي عميق، بالتحليل والشرح والوصف والتعليق مستعملا أسلوبا عميقا، متسللا به إلى خبايا هذا العلم محاولا سبر أغواره وكشف أسراره، وما استلهمته اللّسانيات من نظريا ومناهج وتقديرات علمية وطرائق في الاستخلاص، كما جاء أسلوب الباحث متصفا بالتعقيد بسبب أن الأبحاث اللّسانية لم تخلُ من الإرهاصات الفلسفية، ويبرز ذلك في مواضع استشهادية عدة تطرق إليها الباحث.

زاوج الباحث من خلال مؤلفه "**اللّسانيات وأسسها المعرفية**" بين القراءة التوصيفية والقراءة الاستبطانية، وإن كانت كتب اللّسانيات في المكتبة العربيّة كثيرة إلا أن الكتب التي تطرقت للموضوع نفسه، أو بعض جوانبه قليلة جدا منها:

1-قضايا لسانية وحضارية لـ: منذر عياشي (سنة 1991 م) .

2-اللّسانيات العربيّة أسئلة المنهج لـ: مصطفى غلفان (سنة 2013 م) .

3-اللّسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة لـ: حافظ إسماعيلي علوي (سنة 2009 م) .

4-قضايا إبستيمولوجية في اللّسانيات لـ: حافظ إسماعيلي علوي، احمد ملاخ (سنة 2009 م) .

وبطبيعة الحال لن يكون البحث في هكذا مجال خالٍ من العوائق والصعوبات التي اعترضتنا خلال مسيرتنا البحثية، منها: صعوبة الموضوع وكثرة فصول الكتاب، وصعوبة اللّغة.

وفي الأخير نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور محمد يونسي، على كلّ المجهودات المبذولة والتوجيهات والنصائح القيمة، خلال مرافقته لنا عبر مسيرة هذا البحث، كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذة قسم اللّغة والأدب العربي بمركزنا الجامعي.

فإن وفقنا في بحثنا هذا فبفضل الله وحده، وإن أخطأنا فمن أنفسنا والشيطان، وحسبنا من أساتذتنا الأفاضل من يسدد الخطى ويصوب الخطأ.

مزاري بودربالة.

بوقطيفة مراد.

تيسمسيلت:15 رمضان1440هـ

الموافق لـ:20 ماي 2019م

السيرة العلمية لـ:أ.د.عبد السلام المسدّي*

-من مواليد مدينة صفاقس- تونس (1945)

أستاذ اللسانيات في الجامعة التونسية- كلية الآداب ودار المعلمين العليا منذ 1972 إلى 2005 ثمّ تفرّغ للبحث العلميّ، تخرّج من مدرسة ترشيح المعلمين (1964)وحصل على الإجازة في اللغة والآداب العربية من دار المعلمين العليا(1969)ثمّ على مناظرة التبريز من كلية الآداب(1972)ثمّ حصل فيها على دكتوراه الدولة (1979) تدرّج في الارتقاء الأكاديمي حتى رتبة الأستاذية (1984).

+ + +

عضو المجمع العلمي العراقي، عضو المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون عضو مجمع اللغة العربية الليبي، عضو مجمع اللغة العربية في دمشق، عضو الهيئة الاستشارية الأولى لمؤسسة الفكر العربي،أمين المجلس العلمي للمُعجم التاريخي للغة العربية منذ تأسيسه، عضو مجلس أمناء المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية، عضو مجلس أمناء جائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب، تولى الأمانة العامة لاتحاد الكتاب التونسيين، تقلد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (1987- 1989)، ثمّ كان سفيرا لتونس لدى جامعة الدول العربية (1989- 1990) فسفيرا لها بالمملكة العربية السعودية (1990- 1991).

***

* عبد السّلام المسدي، رسالة إلكترونية من الكاتب نفسه، مؤرخة بتاريخ: 2018/12/06م، على الساعة 11:52 .

السيرة العلمية لـ:أ.د.عبد السلام المسدّي*

-من مواليد مدينة صفاقس- تونس (1945)

أستاذ اللسانيات في الجامعة التونسية- كلية الآداب ودار المعلمين العليا منذ 1972 إلى 2005 ثمّ تفرّغ للبحث العلميّ، تخرّج من مدرسة ترشيح المعلمين (1964)وحصل على الإجازة في اللغة والآداب العربية من دار المعلمين العليا(1969)ثمّ على مناظرة التبريز من كلية الآداب(1972)ثمّ حصل فيها على دكتوراه الدولة (1979) تدرّج في الارتقاء الأكاديمي حتى رتبة الأستاذية (1984).

+ + +

عضو المجمع العلمي العراقي، عضو المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون عضو مجمع اللغة العربية الليبي، عضو مجمع اللغة العربية في دمشق، عضو الهيئة الاستشارية الأولى لمؤسسة الفكر العربي،أمين المجلس العلمي للمُعجم التاريخي للغة العربية منذ تأسيسه، عضو مجلس أمناء المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية، عضو مجلس أمناء جائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب، تولى الأمانة العامة لاتحاد الكتاب التونسيين، تقلد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (1987- 1989)، ثمّ كان سفيرا لتونس لدى جامعة الدول العربية (1989- 1990) فسفيرا لها بالمملكة العربية السعودية (1990- 1991).

***

* عبد السّلام المسدي، رسالة إلكترونية من الكاتب نفسه، مؤرخة بتاريخ: 2018/12/06م، على الساعة 11:52 .

مناقشـــة الإشـــكالية المطروحـــة مـــن طـــرف الكاتـــب والفرضـــيات المقترحـــة لمعالجتها:

ممـــا لا شـــكّ فيـــه أنّ علـــم اللّســـان الحـــديث ماانفـــك يحقـــق المكتســـبات تلـــو المكتسـبات فـي مختلـف المجـالات والميـادين، ومـا زال يقـدم غزيـر الثّمـار فـي حقـول البحث الميداني والتّطبيق الاختباري، بل حتّى في مجالات العلوم الإنسانية.

وقـد طـرح المسـدي فـي كتابـه **(اللّســانيات وأسســها المعرفيــة)** الكثيـر مـن الإشكالات التـي تخـص موضـوع الـدّرس اللّسـاني، وكيفيـة فهـم والـتمكّن مـن نـواميس الظّاهرة اللّغوية، وكان من أبرزها ما يأتي:

1- تعثّـر اللّسـانيات فـي الـوطن العربـي بسـبب الجهـل بهـا، أو العجـز فـي الإلمـام بمضـامينها، ويطلـق المسـدي علـى ذلـك "صـدمة المعرفـة الوافـدة" باعتبـار «اللّسـانيات قـد غـدت علمـا كونيـا ذا مضـمون معرفـي يتجـاوز حـدود الأقـوام وضـفاف الربـوع»[1] فكيـف يقتنـع أبنـاء العربيّـة عـامتهم وخاصتهم بأهمية الدّرس اللّساني الذي يعاد به اكتشاف اللّغة؟

2- طرحـه المـنهج العلمـي الـذي تـدرس بـه اللّغـات بمـا فيهـا العربيّـة أي القـراءة المعاصـرة لمفهـوم اللّغـة، وكيـف ينفـي هـذا المـنهج فـي فلسـفته مبـدأ تفاضـل اللّغـات؟ وكيـف يتوصـل إلـى إدخـال مفـاهيم اللّسـانيات إلـى التـراث العربـي، فـلا ينـتج لنـا «صـورة مشـوهة للتـراث، ولا صـورة منسـلخة مـن اللّسانيات»[2]

3- كمـا طـرح عبـد السـلام المسـدي إشـكالية المسـلّمات التـي جـاء بهـا المـوروث الثقـافي العربـي يحملهـا كالبـديهيات، وفـي مقـدمتها «علّـو قـدر

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص:174.

[2] المصدر نفسه، ص:175.

المعيّـار علـى الاسـتعمال»[1] أو مـا سـمي بمعركـة (الوّصـفية والمعيّاريـة) فـي اللّغة العربيّة.

نستشـف مـن هـذا وذاك أنّ بدايـة اللّسـانيات فـي الـوطن العربـي كانـت متثاقلـة الخطـى، بسـبب جهـل الـبعض بهـا أو عجـزهم عـن الإلمـام بمضـامينها المعرفيـة، فقـد تـأخر كثيـرا اهتمـام العـرب بهـذا الوافـد الجديـد، وأصـدق دليـل علـى ذلـك أنّ ترجمـة كتـاب رائـد اللّسـانيات الحديثـة دوسوسـير "**دروس فـي اللسـانيات العامـة**" لـم تكـن إلا من منتصف الثمانينات.

هـذا التّخلـف فـي ركـب الفكـر العربـي فـي حلبـة علـوم اللّسـان أفضـى إلـى غيابنـا علـى مسـتوى ميـدان وضـع النّظريـات اللّسـانية، وابتكـار المنـاهج الاختباريـة فيهـا بسـبب جهلنـا بخطـر علـوم اللّسـان، وانصـرافنا إلـى معـارك جانبيـة ولـدت لنـا مجموعـة مـن المشـاكل الزّائفـة، سـاهمت فـي خلـق عقـدة الإشـكال بـين اللّسـانيين – دعـاة الوّصـفية– وفقهـاء اللّغـة –دعـاة المعيّاريـة– فـلا أنصـف العربيّـة مـن ظـنّ أنهـم حراسها، ولا خدم اللّسانيات من انبروا روادا لها [2]

كمـا سـاهمت نظرتنـا إلـى اللّغـة العربيّـة باكتمـال علومهـا وعـدم حاجتنـا إلـى هـذا الوافـد الجديـد –مـن حيـث لا نشـعر– فـي تخلـف الـدّرس العربـي عـن الرّكـب الحضـاري الإنسـاني رغـم أنّنـا نمتلـك «إرثـا لغويـا مـن أغـزر مـا تخلفـه الأحقـاب الحضارية لمن بعدها»[3]

ويقـدم لنـا المسـدي عـدة حلـول لهـذه الإشـكاليات أطلـق عليهـا محاولـة تأسـيس مقولـة التـراث فـي صـلب الـدّرس اللّسـاني، عـن طريـق توظيـف مـنهج علمـي طرفـه

[1] عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللّسانيات، دار الكتّاب الجديد، بيروت، ط: 1، 2010، ص:06.

[2] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص:14.

[3] المصدر نفسه، ص:12.

الأول فـي التـراث، وطرفـه الآخـر فـي اللّسـانيات، وبتـوفر طرفـي المعادلـة يتسـنى لنـا إجـراء قـراءة جدليـة هـي بالضـرورة قـراءة نقديـة واعيـة نتوصـل بهـا إلـى مفهوميـة جديدة وحصيلة معرفية متفردة.

كمـا دعـا المسـدي إلـى ضـرورة إقامـة حـوار معرفـي مـع المكـون التراثـي العربـي يكـون بعيـدا عـن الانبهـار بـالآخر، أو مسـلما «بنظـرة سـلفية ضـيقة تجعلنـا نـزعم أنّ العـرب قـد سـبقوا غيـرهم إلـى اللّسـانيات جملـة وتفصـيلا»[1] فنتحـرى الموضوعية والعلمية في تناولنا لمادة التراث العربي.

مـن هنـا يمكننـا خدمـة اللّغـة العربيّـة عـن طريـق قراءتنـا لتراثنـا العربـي، فـنحن لا نقـدم خدمـة لأنفسـنا فحسـب، وإنّمـا نسـاهم فـي إثـراء الفكـر اللّسـاني وبـذلك تتحـول علاقتنا بعلم اللّسان تحولا طبيعيا من مركز الخصيم إلى موقع النّصير.

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية ، ص:175.

يعـد كتـاب **اللّســانيات وأسســها المعرفيــة** لعبـد السـلام المسـدي مـن أوائـل الكتـب التـي ظهـرت فـي مجـال الـدّرس اللّسـاني و باعتبـار اللّسـانيات تـنهج منهجـا علميـا فـي دراسـتها للّغـة فإنّهـا تعتمـد صـفتين اثنتـين يجـب توفرهمـا حتـى تتحقـق علميــة المجــال همــا: الملاحظــة والموضــوعية، وأضــاف العــالم اللّغــوي نعــوم شومسكي مقوّما ثالثا لهذه الدّراسة وهو التفسير.

تطـرّق عبـد السـلام المسـدي فـي كتابـه موضـوع البحـث والدراسـة إلـى الجانـب الإبسـتيمولوجي المجـال اللّسـاني بالدّراسـة والتمحـيص أي بحـث الأسـس المعرفيـة التـي قـام عليهـا هـذا العلـم فـلا يمكننـا بـأي حـال مـن الأحـوال فهـم اللّسـانيات دون الوقـوف علــى الآليــات التــي أفرزتهــا، «أي الاهتمــام بــالأدوات المنتجــة للمفــاهيم النّظرية، وليس بالمفاهيم نفسها»[1]

اشـتمل الكتـاب علـى ثمانيـة فصـول، عـرض فيهـا الكاتـب عـدّة مواضـيع مرتبطة بموضوع البحث.

الفصــل الأول: تحـدث فيـه عـن إشـكال العلـم فـي حـد ذاتـه مبـرزا العقبـات التي يواجهها البحث اللّساني العربي.

الفصل الثاني: موضوع العلم، شرح فيه حد اللّغة بين المعيّار الاستعمال.

الفصــل الثالــث: كـان حـول بنيـة العلـم وأنسـاقه الدّلاليـة المختلفـة (الدّلالـة الطبيعية، الدّلالة المنطقية، الدّلالة المعرفية)

الفصل الرابع: في حد العلم أي مقومات الحدث اللّغوي.

[1] بن ناجي عبد النّاصر، اللّسانيات العربية الحديثة المفاهيم والإجراء، دار الفكر العربي، الجزائر– ط1 – 2016 ص: 06.

الفصل الخامس:خصصه لمادة العلم حول مراتب الظاهرة اللّغوية

الفصل السادس: حول منهج العلم، وتطوره من الزّمانية للآنية

الفصل السابع: توظيف هذا العلم، خاصة في تعليم اللّغات

الفصـل الثـامن: فـي لغـة العلـم، وثنائيـة الوضـع والحمـل المبسّـطة لمعظلـة تحويل المادة إلى موضوع للمعرفة.

ويصـنف هـذا الكتـاب ضـمن اتجاهـات الكتابـات اللّسـانية التّمهيديـة، وقـد كـان فيهـا السـبق و الرّيـادة للتّونسـيين بعـد صـدور كتـابي (اللّسـانيات مـن خـلال النّصـوص 1986) و(اللّسـانيات وأسسـها المعرفيـة 1986) لعبـد السـلام المسـدي وكتاب (أهم المدارس اللّسانية 1986) لعبد القادر المهيري وزملائه.

كتـاب **(اللّسـانيات وأسسـها المعرفيـة)** ينتمـي إلـى حقـل اللّسـانيات مـن خـلال التأصـيل الإبسـتولوجي لهـذا العلـم الجديـد الوافـد إلينـا نحـن العـرب عبـر الترجمـة فالابسـتيمولوجيا (Epistémologie) «مصـطلح جديـد صـيغ مـن كلمتـين يونـانيتين (Epistémé) و معناهـا علـم، و(Logos) التّـي مـن معانيهـا علـم ونقـد ونظـرة ودراسـة، وبـذلك تكـون الابسـتيمولوجيا مـن حيـث الاسـتحقاق اللّغـوي هـي (علـم العلـوم) أو (الدراسـة النقديـة للعلـوم) وهـذا مـا يختلـف كثيـرا عـن معناهـا الاصطلاحي »[1]

أمّـا فـي قـاموس أكسـفورد (Oxford) فقـد جـاء التعريـف الآتـي:«تركـز الابسـتيمولوجيا علـى طبيعـة وأصـل وحيـز المعرفـة، وهكـذا تفحـص العناصـر

[1] حافظ اسماعيلي العلوي، امحمد الملاح، قضايا ابستمولوجية في اللّسانيات، الدّار العربية للعلوم–النّاشرون– منشورات الاختلاف، ط1، 1430هـ، 2009م ، ص : 21.

المحـددة للمعرفـة ومصـادرها وحـدودها [...] إنّهـا دراسـة لطبيعـة المعرفـة، وآليـات تبريرها، وعلى وجه التخصيص دراسة لـ :

- المكونات المحددة للمعرفة
- شروطها ومصادرها الجوهرية
- حدود وآليات تبريرها »[1]

يحـدد ألـيكس بـاربر مجـالات تـدخل الإبسـتيمولوجية فـي الدّراسـات اللّسانية في مجالين أساسين :

أ- مجـال التخصـص بـالمعنى الضّـيق: البحـث الابسـتيمولوجي مـدعو إلـى تحديد الأسئلة الدالة في البحث اللّساني

ب- مجـال مسـتعمل اللّغـة: الإنسـان كـائن لغـوي بامتيـاز يسـتعمل اللّغـة للتّواصـل والتّعبيـر والتحـاجج فكيـف اسـتطاع الإنسـان اكتسـاب هـذه القـدرة ذات الوظائف المتعددة؟

فأسئلة بهذه الشاكلة هي ابستيمولوجية بالأساس.

وقـد قسّـم كّـلّ مـن حـافظ إسـماعيل العلـوي واحمد المـلاّح فـي كتابهمـا (قضـايا ابسـتيمولوجية فـي اللّسـانيات ص188)، إبسـتيمولوجية اللّسـانيات العربيـة إلـى ثلاثـة اتجاهات كبرى :

أ- كتابـات نقديـة عامـة: موضـوعها اللّسـانيات العربيّـة بشـكل شمولي

[1] حافظ اسماعيلي العلوي، احمد الملاح، قضايا ابستمولوجية في اللّسانيات ، ص:22

ب- كتابـات نقديـة خاصـة: تتجـه صـوب أحـد الاتّجاهـات اللّسـانية أو أحد اللّسانيين.

ويلاحـظ علـى هـذين النّـوعين مـن الكتابـات النّقديـة غيـاب مسـاطر واضـحة في التّقويم النّقدي

ج- كتابـات نّقديـة مؤسسـة: تـروم إعمـال النظـر فـي الكتابـة اللّسـانية العربيّـة ونقـدها وتقويمهـا بالاسـتناد إلـى أسـس نقديـة واضـحة المعـالم وهـذا النـوع الثالـث مـن الكتابـات النّقديـة المؤسسـة وإن بـدا قلـيلا وحـديثا علـى الكتابـة اللّسـانية العربيّـة، فإنّنـا لا نعـدم تـوفر بعـض الجهـود الجـادة والموفقـة فـي هـذا المجـال ومـن ضـمن هـؤلاء تـأتي تجربـة عبـد السـلام المسـدي فـي مؤلفـه الموسـوم بـ : **(اللّسـانيات وأسسـها المعرفيـة)** كإحـدى المحـاولات الجـادة فـي رسـم طريـق واضـح المعـالم فـي مجـال الكتابـة اللّسـانية العربيّـة، بعيـدا عـن الشـمولية أو الانحيـاز، والانتصـار لاتجـاه لسـاني معـين أو مهاجمتـه، وبعيـدا عـن النزعـة الفرديـة محـاولا توظيـف آليـات منهجيـة وعلميـة للوصـول إلـى رسـم معـالم واضـحة لـه، وقـد ضـمّن المسـدي فـي جـلّ كتاباتـه أراء نقديـة للتجربـة اللّسـانية فـي الثقافـة العربيّـة خاصـة إنّهـا كانـت فـي بدايـة التّأصـيل لهـذا العلـم باعتبـاره ذو منشـأ غربـي إذ «لا يمكننـا نحـن العـرب معرفـة هـذا العلـم الجديـد إلا مـن خـلال نافـذة اللّغـات الأجنبيـة الإنجليزيـة أو الفرنسـية، ذلـك أنّـه للحـق والتـاريخ وإنصـافا للعلـم والعلمـاء، لا يمكننـا إلا أن نعتـرف بـأنّ اللّسـانيات الحديثة هي محض العقلية الغربية التي أنتجتها»[1].

حيـث يعتبـر المسـدي «اللّسـانيات قطـب الرّحـى فـي التفكيـر الإنسـاني الحـديث مـن حيـث بلـورة المنـاهج والممارسـات وأصـبحت بـذلك مفتـاح كـل

[1] حافظ إسماعيلي العلوي وآخرون، اللّسان العربي وإشكالية التلقي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 أغسطس 2007، ص: 94.

حداثـة»[1]، واعتبـرت جسـرا أمـام بـاقي العلـوم الإنسـانية وهـذا مـا يشـير لـه منـذ 1958 رائـد البحـوث الأنثروبولوجيـة كلـود ليفـي شـتروس [2] فـي كتابـه الأنثروبولوجية البنيوية (Anthropologie Structurale).

وإن كانـت إنتاجـات المسـدي (التّفكيـر اللّسـاني فـي الحضـارة العربيّـة 1981) (واللّسـانيات مـن خـلال النّصـوص 1986)، و (اللّسـانيات وأسسـها المعرفيـة 1986) (ومباحـث تأسيسـية فـي اللّسـانيات 1997) تصـنف حسـب الكثيـر مـن النّقـاد ضـمن اللّسـانيات التمهيديـة، إلا أنّنـا نجـدها تختلـف مـن حيـث المضـمون حيـث تجمـع معظـم الكتابـات اللّسـانية التمهيديـة علـى الوصـول إلـى هـدف واحـد هـو تبسـيط المعرفـة اللّسـانية للقـارئ العربـي، ويحـدد معظمهـا مـن خـلال العناوين:

1- أهـم المـدارس اللّسـانية لـ: عبـد القـادر المهيـري وآخـرون 1986

2- مقدمة في اللّسانيات لـ: عاطف فضل محمد

3- مدخل للّسانيات سوسير لـ: مبارك حنون 1987

4- مدخل للصّواتة التّوليدية لـ : إدريس الشغروشني 1987

5- مباحث في اللّسانيات لـ: أحمد حساني 1994

6- مبادئ في اللّسانيات لـ: خولة طالب الإبراهيمي 2000

7- مدخل إلى علم اللّغة لـ: محمود فهمي حجازي

---

[1] عبد السلام المسدي، التفكير اللّساني في الحضارة العربية، الدّار العربية للكتاب، ط1، 181م، ط2، 1986م ص:11.

[2] المصدر نفسه، ص : 09.

فهاتـه العنـاوين هـدفها «تقريـب المسـافة بـين القـارئ وهاتـه الكتـب تمـده بالمفـاتيح التـي تمكنـه مـن الوقـوف علـى مبادئهـا»[1]،و كلمـات مقدمـة، توطئـة مـدخل، مبـدأ الـواردة فـي عنـاوين هـذه الكتـب تـوحي بـذلك، وتتـوزع هاتـه المؤلفـات بـين الكتابـات النّقديـة العامـة، والكتابـات النّقديـة الخاصـة كمـا تـمّ التفصـيل فيـه سـابقا، إلا أنّ هـذا لا يمنـع مـن ظهـور مؤلفـات وجهـود لمـؤلفين آخـرين اختـاروا منهج الكتابات النّقدية المؤسسة ونذكر منهم :

1- ريـاض قاسـم: وكتابـه البحـث اللّغـوي الحـديث فـي العـالم العربـي الـذي تتبـع فيـه جهـود اللّغـويين اللبنـانيين مـن عـام 1801 إلـى 1960 وعـرض لهـا بالنّقـد والتّحليل[2].

2- عبـد القـادر الفاسـي الفهـري: مـن خـلال مؤلفاتـه الكثيـرة أبرزهـا اللّسـانيات واللّغـة العربيّـة 1985 فقـد تعـرض بالنّقـد للكتابـات اللّسـانية العربيّـة الحديثـة فـرأى أنّ مـا يكتـب هـو خطـاب لسـاني هزيـل، لكونـه يفتقـد لمقوّمـات الخطـاب العلمـي حيـث يقـول: «ومـن مظـاهر هـذا التسـيب كـذلك أنّ أبسـط شـروط التّـأليف العلمـي لا تتـوفر فيمـا يتكـاثر مـن كتـب ومقـالات علـى رفـوف المكتبـات [...] بل تطبعها العفوية والعشوائية »[3]

3- **حمـزة بـن قـبلان المزينـي:** مـن خـلال كتابـه مراجعـات لّسـانية 1990 – 1410هـ الذي اهتم بما يكتب على مستوى الساحة اللّسانية العربيّة.

---

[1] عيسى مومني، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، جوان 2014، مج ب، جامعة قسنطينة 1، الجزائر ، ص: 519.

[2] حافظ اسماعيلي العلوي، أمحمد الملاح، قضايا ابستيمولوجية في اللّسانيات، ص:194.

[3] عبد القادر الفاسي الفهري، تقدم اللّسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جهوية، أبريل 1987، الرّباط، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط1، ص: 14.

4- جهـود عـز الـدّين المجـذوب: مـن خـلال كتابـه "المنـوال النّحـوي العربـي" قـراءة لسـانية جديـدة، صـدر عـام 1998 الـذّي سـعى فيـه إلـى تـدارك الهفـوات الموجـودة فـي التـراث النّحـوي العربـي مـن خـلال قـراءات نّقديـة جـادة « بالاعتمـاد علـى إطـار نظـري واضـح ومتناسـق ينطلـق مـن القـراءات السـابقة لـه مـن إبـراهيم مصـطفى إلـى تمـام حسـان فيعتمـدها ويبنـي عليهـا وهـو إذ يقـدرها حـق قـدرها، يحـاول أن يتفادى أخطاءها ونقائصها»[1].

5- كتـاب قضـايا إبسـتيمولوجية فـي اللّسـانيات **لحـافظ اسـماعيل العلـوي وأحمد المـلاخ** الـذي صـدر عـام 2009 تنـاول فيـه الباحثـان بالشّـرح والتّحليـل عـدة قضـايا ابسـتيمولوجية فـي اللّسـانيات مثـل (مقاربـات ابسـتيمولوجية فـي اللّسـانيات التّوليديـة، مقاربـات ابسـتيمولوجية فـي اللّسـانيات العربيـة ، نمّـاذج ابستيمولوجية....إلخ)

6- مصـطفى غلفـان: صـاحب كتـاب (اللّسـانيات العربيـة أسـئلة المـنهج) الصّـادر عـام 2013، لـه عـدة كتابـات فـي نقـد اللّسـانيات العربيّـة علـى أسـس إبستيمولوجية معاصرة.

كانـت هـذه أبـرز المحـاولات التـي تلتـزم الكتابـة النّقديـة المؤسسـة فـي جانـب اللّسـانيات العربيّـة الحديثـة، حتـى وإن كانـت لـم تحـظ بـالتّوفيق والنّجـاح الـدّائمين، إلا أنّهـا فتحـت مسـارا جديـدا فـي تصـويب وتوجيـه الحركـة البحثيـة اللّسـانية العربيّـة إلـى الطريق الصحيح.

[1] عز الدّين المجذوب، المنوال النّحوي العربي- قراءة لسانية جديدة، ط1، 1998م، دار محمد الحامي للنّشر والتّوزيع، كلية الآداب والعلوم الانسانية، سوسة، ص: 07.

يقـول عبـد السـلام المسـدي عـن دواعـي تـأليف كتابـه **(اللّســانيات وأسســها المعرفيــة):** « وبعـد فقـد ألّفنـا كتـاب اللّسـانيات وأسسـها المعرفيـة، محـاولين إشـراك القـارئ العربـي فـي مبحـث دقيـق جـدا وهـو مـا يسـمى فـي مصـطلحات الفكـر الفلسـفي باسـتيمية المعرفـة، حيـث يـتم اكتشـاف الأصـول الحقيقـة التـي يتأسـس عليهـا العلـم»[1] ، فـالغرض مـن التـأليف – حسـب المسـدي هـو محاولـة إشـراك القـارئ العربـي فـي مبحـث دقيـق جداـ ألا وهـو فلسـفة هـذا العلـم المـراد دراسـته – اللّسـانيات– أي الانتقـال مـن دراسـة العلـم إلـى دراسـة الفلسـفة التـي قـام عليهـا هـذا العلـم أو مـا يطلـق عليـه ابسـتيمولوجيا المعرفـة لمعرفـة الأسـس الحقيقيـة لعلـم اللّسانيات.

فهـو يعتبـر أن اللّسـانيات ذات أهميـة كبيـرة ومنزلـة رفيعـة لـم تحـظ بمـا يتناسـب مـع أهميتهـا الكبيـرة ومنزلتهـا الرفيعـة، يقـول المسـدي: «إنّ لعلـم اللّسـان اليـوم خطـرا جلـيلا فـي المعـارف الإنسـانية قاطبـة، مـا صـحّ منهـا لـدى أصـحابه، ومـا قـدرت حقائقـه تقـديرا»[2] ويواصـل المسـدي الحـديث مبـرزا أو مبصـرا القـارئ العربـي بواقـع البحـث اللّسـاني فـي الـوطن العربـي محـاولا المزاوجـة بـين المضـامين اللّسـانية «والبحـث عـن الأصـول الأوليـة مـن دعـائم ذهنيـة وضـوابط منهجيـة، ومصـادرات اسـتدلالية واسـتثمارات نفعيـة وفـي كـل ذلـك تتجمـع الأسـس المعرفيـة»[3] وهـذا مـا يريد الكاتب الوصول بذهن القارئ العربي إليه.

عمـل الكاتـب علـى مـدّ القـارئ بعصـارة جهـده الفكـري واللّغـوي محـاولا تقـديم إنتـاج يتوافـق ومـا يريـد إيصـاله إلـى القـارئ مـن أفكـار جديـدة تخـرج عـن المـألوف

---

[1] عبد السلام المسدي، مراسلة إلكترونية، بتاريخ 24 جانفي 2019.

[2] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، الدّار التّونسية للنّشر، تونس ، المؤسسة الوطنية للكتاب – الجزائر– ص: 07.

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

متحـررا مـن جميـع القيـود البحثيـة حيـث إنّـه لـم يعتمـد علـى الكثيـر مـن المصـادر والمراجـع إلا مـا أراد هـو توظيفـه لحاجـة البحـث وحـول هـذه النقطـة يـرّد عبـد السـلام المسـدي علـى عـدم اعتمـاده علـى الكثيـر مـن المصـادر والمراجـع وأيضـا قلـة التوثيـق قـائلا: « فـلا بـأس أن نـذكر بـبعض المبـادئ العامـة فـي الكتابـات المعرفيـة بصـفة عامـة هنـاك مـا ينـدرج منهـا ضـمن " البحـث العلمـي" وهـذا الـنمط يـذعن لأشـراط التوثيـق الأكـاديمي »[1] ثـم يضـيف مبـررا نـوع المـنهج الـذّي يتبعـه فـي البحـث قـائلا: «وهنـاك الكتابـات المتحـررة مـن هـذا القيـد والتـي منهجهـا الانطـلاق ممـا هـو شـائع فـي الحقـل البحثـي ثـم طـرح أفكـار شخصـية تكـون ثمـرة تـأملات شخصـية تتـداخل فيهـا المسـلمات مـع شـيء مـن الابتكـارات، وهـذا الـنمط مـن الخطابـات يطلـق عليهـا الفرنسـيون مصـطلح Essaies، ويكتبـه عـادة مـن سـبق لـه نشـر بحـوث علميـة تسـتجيب للمعـايير الأكاديميـة، ولـيس لـذلك المصـطلح مقابـل عربـي جلـي»[2] فهـو يعتبـر كتـاب **(اللّســانيات وأســسـها المعرفيــة)** نمطـا متحـررا مـن القيـود البحثيـة الصـارمة علـى عكـس مؤلفـات أخـرى للكاتـب اعتمـد فيهـا أشـراط التّوثيـق الأكـاديمي على غرار (الأسلوبية والأسلوب)، و(التّفكير اللّساني في الحضارة العربيّة).

وقـد عمـد الكاتـب إلـى الالتـزام بالأمانـة العلميـة فـي نقـل المعلومـات والاستشـهاد بهـا، رغـم قلـة اعتمادهـا فـي الكتـاب حيـث زاوج فيهـا بـين المصـادر العامـة والمصـادر المتخصصـة كـون المواضـيع المنتقـاة وتحتـاج إلـى مصـادر وكتـب متخصصة لفهم طبيعة المواضيع المتضمنة داخل الكتاب.

كتـاب **(اللســانيات وأســسـها المعرفيــة)** ذو قيمـة علميـة هامـة فهـو إبـداع مـن حيـث إنّـه طـرح أفكـار شخصـية جديـدة وجريئـة علـى السّـاحة اللّسـانية العربيّـة

[1] عبد السلام المسدي، رسالة إلكترونية ، بتاريخ: 04 فبراير 2019، على السّاعة :10:04 .

[2] المصدر نفسه، (رسالة إلكترونية بنفس التاريخ و الساعة)

الحديثـة، انطلـق ممّـا هـو شـائع فـي سـاحة الحقـل البحثـي إلـى طـرح أفكـار شخصـية تتــزاوج فيهــا المســلمات مــع شــيء مــن الابتكــارات فقــدّم لنــا عمــلا جــديرا بالنّقــد والدّراســة، وطـرح مثـل هـذه الأعمـال علـى السّـاحة يجعلهـا ثريـة مـن النّاحيـة العلميـة والأفكار الجديدة بغض النّظر عن صحتها أو خطئها.

2018 /12 /06

الفاضل المكرّم

مزاري بودربالة

تحيّة طيّبة،

وبعد؛ فقد سَعِدنا برسالتكم التي تنمّ عن سموّ أخلاقيّ ونُبلٍ معرفيّ ولا شكّ أنّ مجالَ التعاون بين جامعاتنا في المغرب العربيّ يظلّ مُستشرفا آفاقا أوسعَ ممّا هي عليه الآن، وَفّقنا الله جميعًا لما فيه خدمٌ للمعرفة ومؤازرةٌ لأوطاننا.

مع مُجدّد التحيّة والإكرام

عبد السّلام المسدّي

رِفقتَهُ ما شرّفتمونا بطلبه

أصبحت اللّسانيات (linguistique) باعتبارها الدّراسة العلمية للّغة، تخصصا كاملا متكاملا، وعنصرا مهما في عديد برامج العلوم الإنسانية أو فروعها- فاكتسبت بذلك منزلة العلم الكلي والمعرفة الشّاملة فلم يعد خفيا على العيان في الجامعات الغربية لما لها من أهمية كبيرة، ممّا جعلها تصبح عنصرا قارا في البحث اللّغوي الذّي أرسى دعائم جديدة حينما نفى المعيارية، ودعا إلى تبني منهج علمي أساسه الوصف، الدّقة العلمية ، الشّمولية،الضبط وغيرها ممّا يقبله العقل البشري وخاصة عندما توظّف الحواس في عمليات التشخيص والقراءة العقلية.

إلا أنّنا و بكل أسف نلاحظ تخلف الفكر العربي في حلبة علوم اللّسان فجوهر القضية عند عبد السلام المسّدي « في أنّ درجة وعينا بخطر علوم اللّسان في نفسها ما زالت في خطاها الأولى، وليست هذه الظاهرة مقصورة على رجل الأدب أو رجل الثّقافة العامة، بما أنّنا نتكبد المشاق أحيانا لنقنع رجال العلم وركائز الجامعات حتى يعطوا اللّسانيات جواز سفرها إلى حقل الإجازة في الآداب العربية »[1] .

أمّا اليّوم، فيمكن الحديث عن الإقبال عن اللّسانيات وتجاوز مرحلة من التّجاهل، فهي تلقى من الاهتمام ما تتلقاه سائر العلوم الأخرى من مراكز للبّحوث وملتقيات وإصدار للكتب والدّوريات المتخصصّة، فمادة اللّسانيات مدرجة ضمن برامج جميع الجامعات خاصة في أقسام اللّغة العربيّة بمختلف فروعها وتوجهاتها، إلا أنّنا مازلنا بعيدين عن إعطاء الظّاهرة اللّسانية إشعاعها الفكري ومحاولة تحويلها إلى معطى ثقافي وواقع معرفي، حيث يرى المسدي أنّ « الفكر العربي تعطّل على أن يقدم للإنسانية في حقول المعرفة اللّسانية عطاءه

[1] عبد السّلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية ، ص ،ص : 11 -12 .

الخصب الذّي قد يحرك به مسار التفكير الحديث بمقوده العلمي الأصيل »[1]، ويقول خليفة الميساوي « في حين مازال اللّسان العربي متعثر الخطى، بطيء الحركة ويعود هذا السّبب إلى عدم الوعي بالثقافة الرّقمية ومنجزاتها المذهلة »[2].

في حين أنّ الباحث المغربي أحمد العلوي يختلف في نظرته لهذه القضية مع المسدي حيث يرى «أنّ واقع البّحث اللّساني العربي النّظري والعملي ليس هزيلا كما يظنّ»[3]، فحسب ما يرى أنّ « الجامعات ودور النّشر تقوم بدورها وهي تؤثث الواقع الحالي بصورة جيدة »[4] ، ثمّ يذهب في حديثه إلى أنّ الإنتاج اللّغوي هو الأغزر في الوقت الحاضر بقوله: « قد نتفق أو لا نتفق، ولكن الإنتاج اللّغوي حاضر وهو أوسع ممّا عرّفه العرب في القرنين أو القرون الثلاثة الماضية أو الخمسة»[5]

وما يمكن الاطمئنان إليه أن ما ذهب إليه المسدي كان عن الإضافة النوعية التي تحرك عجلة البحث اللّساني في مدارها العالمي، كما فعل علماء العربيّة في القرون الأولى للحضارة العربيّة الإسلامية، بينما ما ذهب إليه العلوي هو الإنتاج في حدّ ذاته من حيث الكمية والغزارة.

لقد عدّد المسدي في تشريحه لواقع البحث اللّساني العربي عدّة أسباب لكشف –ولو تقريبي– لأسباب تخلف الرّكب العربي في علوم اللّسان، حتى وإن كانت هذه الأسباب –حسبه تقريبية– ليست بكشف علمي صارم يخضع لشروط

---

[1] عبد السلام المسدي،اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص : 12

[2] خليفة الميساوي،المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، منشورات ضفاف، ط1 ، 1434هـ، 2003م، ص : 30.

[3] حافظ إسماعيل علوي وآخر، أسئلة اللّغة، أسئلة اللّسانيات، حصيلة نصف قرن من اللّسانيات في الثقافة العربية، منشورات الاختلاف، ط:1، 1430هـ،2009م، ص: 22.

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

البحث والاستقصاء، فقد يصدق في موطن ويخيب في آخر وينطبق في رقعة من رقعات العالم العربي دون غيرها، فهي مبادرة شخصية فردية كشف فيها العقبات الموضوعية التي تعترض سبيل النّهضة اللّسانية في الفكر العربي المعاصر من أجل المساهمة في التغيير

وعطفا على ما سبق، ما زال اللّسان العربي بعيدا في تقديمه لنظرية لسانية عربيّة في حقول المعرفة والتّفكير الإنساني الحديث رغم بعض المحاولات الجريئة التّي قام بها بعض المفكرين العرب في إطار إيجاد نظرية لسانية حديثة إلاّ أنّنا ما زلنا بعيدين ومتأخرين لعدّة أسباب لعلّ أهمّها عدم وعينا الفعلي بما يجري من تطور هائل مسّ جميع مناحي الحياة من ثورة ثقافية رقمية ومنجزاتها المذهلة، وهو ما جعلنا نقف عاجزين في ترجمة الظاهرة اللّسانية العربيّة إلى إشعاع فكري وتحويله إلى معطى ثقافي وواقع معرفي.

-المبحث الأول – عوائق البحث اللّساني العربي:

وفي إطار عرضه لعوائق البحث اللّساني في الوطن العربي قسّمها إلى ضربين من العوائق: موضوعية وظرفية:

أ- عوائق موضوعية:

1-أولى الأسباب ذات طابع نفسيّ حضاريّ، غريب الشأن متناقض الواقع، ألا وهو "**اكتمال علوم اللّغة عند العرب**" وفعلا فغزارة علوم اللّغة العربيّة لا يختلف حولها اثنان، فهي إرث حضاري عالمي غزير الإنتاج اكتسب صفة القداسة لأنّه سُلّط على لغة تحمل تلك الصفة لتنزّل القرآن الكريم بها، يقول الطيب البكوش: «إنّ تقديس التراث عند البعض يجعلهم يعتبرون أنّ ما أتى به الأوائل كافٍ شافٍ ولسنا بحاجة إلى إعادة القراءة من منظور أحدث يستفيد من

النظريات والاكتشافات الحديثة»[1] ويرجعها المسدي إلى عدم تيسّر الاطّلاع على حقائق علوم اللّسان في العصر الحديث، فلم يتسن التّمييز بموجب ذلك بين دراسة اللّغة بوصفها أنموذجا معينا- كأن تكون أي لغة بشرية- ودراسة اللّغة من حيث هي معطى بشري وظاهرة كونية باعتبارها منطلق البحث الأساسي فيما يسمى باللّسانيات النّظرية أو العامة[2].

2-ثاني عائق تطرق إليه عبد السلام المسدي هو "**ظاهرة حصر اللّسانيات كلّيا أو جزئيا في حقل الصوتيات**"، وعلم الأصوات بمختلف فروعه قد كان له قصب السّبق المعرفي على مستوى علوم اللسان[3]ويؤكد على ذلك هادي نهر بقوله:«فأمة كتب التاريخ الإنساني لعلمائها ولغوييها أنّهم أول من وضع أبجدية صوتية للّغة العربية لم تستطع مخابر العصر الحديث الصوتية المذهلة أن تسجل عليها مأخذا علميا ملموسا»[4].

وينحو المسدي منحى هادي نهر بقوله:« إنّ جانب الأصوات قد كان من أدّق ما ضبطه العرب في علومهم اللّغوية»[5] وهو ما دعم- حسب رأيه – لدى العربي إمكانية الكفاف والغناء عن اللّسانيات.

3-ثالث العوائق وأخطرها حسب المسدي في ازدهار الوعي اللّساني العربي هو "**معركة الوصفية والمعيارية في المعرفة اللّغوية**" وهو إشكال مكّن له

---

[1] حافظ إسماعيل علوي وآخر، أسئلة اللّغة، أسئلة اللّسانيات، حصيلة نصف قرن من اللّسانيات في الثقافة العربية، ص: 72.

[2] أنظر:عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص: 13.

[3] أنظر:المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[4] حافظ إسماعيل علوي وآخر، أسئلة اللّغة، أسئلة اللّسانيات، حصيلة نصف قرن من اللّسانيات في الثقافة العربية،ص:295

[5] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص : 13.

كل من اللّسانيين باعتبارهم دعاة للوصفية وفقهاء اللّغة على أنهم دعاة المعيارية «فلا أنصف العربية من ظنّوا أنّهم حراسها ،ولا خدم اللّسانيات من انبروا روادا لها»[1]، ومن هنا شكلت ثنائية (الوصفية/المعيارية) طرفا أساسيا في إعاقة تطور البحث اللّساني العربي.

فاللّسانيات فعلا تبتعد عن كل موقف معياري من اللّغة، لقيامه –المنهج اللّساني– أصلا على الوصف والمعاينة « فهو بذلك اختياري يتتبع الأجزاء استقراءً ويصعد منها إلى الخصوصية الجامعة استنتاجا»[2] .

ويدلي تمام حسان بدلوه في هذا الموضوع بقوله: « وحين نظرت في كتب اللّغة العربيّة، فطنت إلى أنّ أساس الشكوى هو تغلب المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولا وأخيرا، وإنّ هذه المعيارية تتضح في طريقة التناول، كما تتضح في طريقة التعبير»[3].

أما الاتجاه المعياري فهو تقنيني تقعيدي، وهو مبني على أساس فكرة تقليدية مشهورة تمثلها العبارة الآتية: «اللغة ما يجب أن يتكلمه النّاس وليست ما يتكلمه النّاس بالفعل»[4] وهو الاتجاه السّائد في النّحو العربي ويعطي كمال بشر الأعذار لعلماء العربية في تركيزهم على هذا منهج المعياري «باعتبارهم معنيون بتوجيه النّاس نحو الصحيح وغير الصحيح من قواعد اللّغة

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص :14

[2] المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

[3] تمام حسان، اللّغة بين المعيّارية والوّصفية، عالم الكتب، ط1421،4هـ،2001م، ص:12.

[4] كمال بشر، دراسات في علم اللّغة، دار المعارف، ط 9، 1986م، ص : 50.

بهدف المحافظة عليها وصيانتها من التحريف واللّحن»[1] فهذا المنهج فرضته طبيعة وظيفة اللغوي –النّحوي خصوصا– وهي المحافظة على سلامة اللّغة.

ثمّ يتساءل المسدي: ولكن أيعني كل هذا أنّ الوصفية والمعيارية نقيضان بالمفهوم المطلق للنّقض؟

في رأيه الوصفية والمعيارية لا تنتميان على صعيد فلسفة المعارف إلى المنطلق المبدئي نفسه ولا إلى الحيز التّصوريّ نفسه، فهما ليستا من طبيعة واحدة وكلتاهما مستقلة عن الأخرى، وبهذا يكون النّحو واللّسانيات ليسا ضدين بمعنى المبدئي للتّضاد[2].

وقد ذهب الكثير من البحّاثة اللّسانيين إلى تأييد هذا الرأي فهذا عبد القادر الفاسي الفهري يعتبر «الصّراع بين اللّسانيات والتراث اللّغوي العربي صراع زائف، وهو مظهر من مظاهر تخلف ثقافتنا، ينبغي أن لا يكون هناك صراع بين الاشتعال على النحو القديم والاشتغال في اللّسانيات»[3] أمّا مبارك حنون فقد وصف هذا الصّراع « بالصّراع الوهمي، وهو صراع غير علمي»[4] فلا صراع بين علمي اللّسانيات والنّحو أو أي علمي لغوي آخر.

وينحو مصطفى غلفان منحى سابقيه، حيث اعتبر أنّ «اللّسانيات ليست ضدّ النّحو العربي أو غير العربي، وإن كانت تنافسه في عقر داره»[5] وهو ما

---

[1] كمال بشر، دراسات في علم اللّغة، دار المعارف، ط 9، 1986م، ص : 50.

[2] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص:15.

[3] حافظ اسماعيلي علوي وآخر، أسئلة اللغة، أسئلة اللّسانيات، ص:99.

[4] المرجع نفسه،ص :147.

[5] المرجع نفسه،ص :257.

ينمّ حسب قوله: «عن خبث معرفي لا قيمة له من الناحية المنهجية»[1] فالخلاف خلاف شكلي لا علمي، ولا يمكن أن يكتسب أيّة قيمة من الناحية المنهجية.

4-السّبب الرّابع الذي ساهم في إعاقة النّهضة اللّسانية حسب المسدي في الأوساط العلمية والثقافية والأدبية وحتى الرّسمية، وهو "**إطراد الظّن بأنّ اللّسانيات إنّما تستمد شرعيتها من عكوفها على دراسة اللّهجات بوصفها علما يقوم على دراسة الكلام البشري من دون تمييز أو انتقاء**"، ممّا أدخل الريبة والشّك في صفوف المشتغلين في حقل اللّغة العربيّة خاصة ومع ظهور بعض الأصوات في الأوساط العربيّة الداعية إلى العامية كما قال بذلك أنيس فريحة ومارون غصن وغيرهما، وقد تعددت بواعث الدعوة إلى الاهتمام باللّهجات العربية وإعطائها الأهمية التي تستحقها، فمنها ما هو سياسي غايته استعمارية وإمّا عقائدي هدفه ضرب البعد الديني والوزن الرّوحي للعربيّة في عقر دارها وعند أهلها[2]

ولقد أشار عبد الرحمان أيوب إلى ذلك، فقال: « إنّ هذه الدّراسة لا تزال في جامعات العالم العربي ومعاهده أمرا جديدا وغريبا»[3]، واعتبر اللّهجات «نوعا من الفساد الذّي أصاب اللّغة والذّي يتحتم على من يهتم بأمر لغته وقوميته أن يجد له علاجا»[4]، وذلك لارتباط دراسة اللهجات عند كثير من

---

[1] حافظ اسماعيلي علوي وآخر، أسئلة اللغة، أسئلة اللّسانيات، ص:99

[2] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص:16.

[3] فاطمة الهاشمي البكوش، نشأة الدّرس اللّساني الحديث، دراسة في النّشاط اللّساني العربي، إيتراك للنشر والتوزيع ط1 ، 2004م،ص : 17.

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

روادها بخلفيات ذات بعد غير لغوي، ينبع أساسا من كرهٍ للّغة العربيّة وسعيٍ حثيث لمحاربتها والقضاء عليها.

5-أما السّبب الخامس فيتمثل في **"لغة البحث اللّساني"**[1]، فالكثير من البحّاثة العرب في حقول اللّسانيات، يعمدون إلى الكتابة باللّغة الأجنبية ظنا منهم أنّ العربيّة قاصرة عن النّهوض بأعباء هذا العلم، وقد تكون هذه الظاهرة عامة في الوطن العربي، حتى أنّ أنيس فريحة اعتبرها أي: «اللّغة العربيّة هي العقبة الكؤود التّي تنشر القحط على خشبة المسرح العربي»[2]، ناهيك عن بقية أصناف التأليف.

فقد يكتب بعضهم بلغة أجنبية متذرعا بافتقار المصطلحات العربيّة في المجال اللّساني وعدم توحدها، وليس ذلك سوى مبررا للهروب من المسؤولية أمام هذا العلم، وأحسن ردّ على هؤلاء قول نهاد الموسى «أنّ في العربيّة 12305412 لفظة، وأنّ المثقف العربي المعاصر لا يكاد معجمه في الكتابة والتأليف والكلام يتجاوز 600 لفظة»[3] ، أمّا أن نكتب بلغة أجنبية لنتسلم بها وثيقة الرّضى من سادة العلم، فهذا شعور بعقدة النقص والاستيلاب الحضاري.

كتب عبد الله العروي قائلا: «منذ ثلاثة أرباع القرن يطرح العرب على أنفسهم سؤالا واحدا، يظل هو نفسه من هو الآخر؟ ومن أنا؟»[4] فانقلبت الآية من الخوف وعدم الاطمئنان من كلّ ما ينتجه هذا الآخر إلى الافتتان بهذا الآخر

---

[1] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص:17.

[2] محمد عبد الغني المصري وآخر، اللّغة العربية "ثقافة عامة" ، دار المستقبل للنّشر والتوزيع، عمان- الأردن، دط، 1988م، ص : 557.

[3] المرجع نفسه، ص : 558.

[4] حافظ اسماعيلي علوي، اللّسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التّلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة ،ط1،مارس 2009، ص : 64.

وبكل ما يطرحه على السّاحة الفكرية والعلمية، وسواء أكان هذا المنتوج يصلح لثقافتنا وهويتنا أم لا؟ وأصبح طرح مثل هذه الأسئلة عند البعض المفتون بهذا الغرب ضرب من ضروب التخلف الحضاري.

فالكتابة بالعربية أو بغيرها من اللّغات، تضع العربي في مواجهة مجال اختصاصه، فإن كتب باللغة الأجنبية وإن حققت أهدافه العلمية فإنّها تزكي وضعية التأخر، أمّا الكتابة بالعربية فهي لا تحقق دائما هدفها المنشود ألا وهو (القارئ) المستهلك الأوفى، حيث لا يتمكن هذا الأخير دائما من استيعاب ما يقدم له في اللّسانيات، وتكون النتيجة فقدان وافتقار إلى القارئ الأمثل، ويعلق مصطفى غلفان على هذا العائق بقوله: «فالعائق الخامس الذّي يهم الكتابة لسانيا بغير العربية يرتبط بوضعية الثقافة العربية في حالتها الرّاهنة وبموقعها من الثقافة الرّاهنة العامية إجمالا وهي مسألة لا تهم البحث اللّساني وحده، وإنّما هي جزء من إشكالية الثقافة العربية الحديثة في مواجهة التّقدم العلمي وتطّوره»[1]، فكانت لغة العلم بهذا عائقا أمام توصيل هذا الكم المعرفي إلى جمهور المتلقين له من باحثين متخصصين أو طلبة.

المبحث الثاني:

ب- عوائق ظرفية:

وتكملة للعوائق السالفة الذكر، يضيف المسدي عاملين ظرفين ينضافان إلى ما تمّ طرقه من قبل وهما:

[1] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة، أسئلة المنهج، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمّان، ط:01، 2013م ص: 119.

1- كثـرة الكتابـات التـي لا يقصـد بهـا إلاّ التعريـف بـالعلوم اللّغويـة، وتقـديمها بتيسـير يضـجر منـه أهـل التخصّـص، فيصـبح مـا يتلقـاه قـارئ العربيـة لا يعـدو أن يكـون كلامـا ينشـد بـه واضـعه رفـع الأميـة أو يطلـب الشّـهادة لإثبـات مسـتوى معرفـي معـين، علـى حـدّ قـول المسـدي، وهـذا إجحـاف فـي حـق العربيـة وأهلها[1]

2- ازدهـار الدّراسـات القطاعيـة وضـمور الأبحـاث النظريـة، فقـد اشـتغل اللّغويـون العـرب بفـروع المعرفـة اللّسـانية فـي جوانبهـا الصـوتية والتركيبيـة والدّلاليـة وغيرهـا، بينمـا اقتصـر اهتمـامهم فـي الجانـب النّظـري علـى مـا يتصـل بحـد العلـم وضـبط موضـوعه ورسـم خطـط مناهجـه ونـتج عـن هـذا خفـوت أبعـاد البّحـث اللّسـاني المعاصـر، وضـمور الإبـداع التنظيـري، فـاختفى حضـور تصـوّر عـام وشـامل للّسانيات ينحو بها منحى المعارف الكونية[2].

بنـاء علـى مـا سـبق يعتبـر عبـد السـلام المسـدي مـن أبـرز البحّاثـة العـرب الـذين تنـاولوا واقـع اللّسـانيات والصـعوبات التـي تعترضـها فـي الثقافـة العربيّـة الحديثـة، وقـدّموا اقتراحـات لمـا يرونـه بـديلا عمـا يعتـرض البحـث اللّسـاني العربـي مـن صـعوبات وعوائـق نظريـة ومنهجيـة، يقـول مصـطفى غلفـان: «والواقـع أنّ العوائـق التـي أوردهـا تجسّـد جوانـب هامـة مـن واقـع البحـث اللّسـاني فـي الثقافـة العربيـة المعاصـرة»[3] ، كمـا أثنـى كـل مـن حـافظ إسـماعيلي العلـوي وأحمـد المـلاح فـي كتابهمـا – قضـايا إبسـتيمولوجية فـي اللّسـانيات – علـى الآراء النقديـة للتجربـة اللّسـانيات فـي الثقافـة العربيّـة للمسـدي، وخصوصـا فـي كتابـه "**اللّسـانيات وأسسـها**

[1] أأنظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص:19.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص:19.

[3] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة، أسئلة المنهج، ص : 119.

المعرفيــة" إلا أنّــه لـم يسـلم مـن النّقـد فقـد اعتبـر مصـطفى غلفـان «أنّ جـزءا مـن هـذه العوائـق يظـل –فـي تصـورنا– ذا طبيعـة خارجـة عـن صـميم البحـث اللّسـاني الحـديث كمـا هـو متـداول ومطبـق فـي ثقافـات أخـرى»[1] ويضـيف «ومعنـى هـذا أنّ العوائـق التـي ذكرهـا المسـدي لا تمـس جميعهـا جـوهر الممارسـة اللّسـانية كمـا ينبغـي لهـا أن تكـون كبنـاء نظـري محـدد المعـالم والأهـداف»[2]، فمنهـا مـا هـو متصـل بالوضـع الثقـافي والحضـاري عامـة فـي الـوطن العربـي، وهـذا مـا يجعلهـا بعيـدة عـن صـميم البحث اللّساني.

[1] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة، أسئلة المنهج، ص : 119

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المبحث الأول: موضوع العلم

اللّسانيات علم موضوعه اللّغة، ومن شروط المعرفة أن يحدد العلم موضوعه تحديدا مفهوميا، حيث يرى المسدي «أنّ البّناء المعرفي يقتضي أن تترتب الأمور من حيث المنطق ترتّبا يخالف ما هي عليه من حيث الحاصل»[1]، حيث يبيّن في هذا المقام أنّ عملية تعريف العلم لموضوعه ينجزها العارف بالعلم، فهي تندرج تحت يد الإجراءات الداخلية و تتقدّم على آلية تعريفه لذاته، وهاته الأخيرة يضطلع بها ناقد العلم حالما سيكشف خباياها، و هي من الإجراءات الخارجية.

نجد موضوع العلم عند المسدي أنّه يستطيع الاستغناء عن حدّ العلم، ولكن هذا الأخير لا يكون أبدا في غنى عن حدّ موضوع العلم، وتأويل ذلك عنده « أنّ اللّسانيات يتعين في حقها أن تعرّف الظّاهرة اللّغوية، أكثر ممّا يتوجب عليها أن تعرّف نفسها»[2]، حيث تعتبر معرفة الظّآهرة اللّغوية التّي هي موضوع الدّراسة اللّسانية أي هي حدّ موضوع العلم أهمية بالغة تحجب تعريف موضوع العلم في حد ذاته، فاللّسانيات «هي العلم الذّي يتخذّ من اللّغة الإنسانية موضوعا لدراسته، هذا العلم يدرس اللّغة الإنسانية دراسة علمية بعيدا عن النّزعة التّعليمية والأحكام المعيّارية»[3]

وإن لم تكن اللّسانيات أسبق المعارف البشرية إلى اتخاذ الظاهرة اللّغوية موضوعا للبحث، فهي لا تكتسب شرعيتها المعرفية من اكتشاف مادة

---

[1] عبد السلام المسدي ، اللّسانيات و أسسها المعرفية، ص 23.

[2] المصدر نفسه، ص: 24.

[3] هيام كريدية، أضواء على الألسنية، ط1، 1429هـ، 2008م، بيروت– لبنان، ص:11.

العلم والحاصل في هذا المضمار أنّ ما تختص به اللّسانيات في حدها لموضوعها (الظاهرة اللّغوية) لا يتكشّف للعيان إلا إذا ألقينا نظرة على تاريخ الفكر البشري و نظرته للحدث اللّغوي.

للاشتغال على قضايا الحد يتحتم فصل عناصره بغية نظمها على منوال من التباين النّوعي كما يصرّح بذلك المسدي مقررا مجموعة من القوانين التعريفية ترتكز على الفصل المنطقي بين هويتين تتوزّع عليها العناصر المكونة لتركيبية الحد هما:

أ- هوية الأجزاء

ب- هوية العناصر

تسهم الأولى: بتظافرها في تعريف الظاهرة تعريفا عضويا، إذ تحصر معطيات البنية الذاتية، أما هوية العناصر فهي التّي يتألف منها تعريف الظّاهرة وظيفيا.

يرى المسدّي أنّه قد اطّرد في العرف البشري تعريف اللّغة «بأنّها جملة رموز متواترة بين أفراد المجموعة البشرية التّي تتحول بفعل الرّابط اللّغوي إلى مجموعة فكرية حضارية»[1]، أمّا محمود فهمي حجازي « فيرى أنّ تعريف ابن جني (تـ 391هـ) يعدّ من التّعريفات الدّقيقة للّغة إلى حدّ بعيد حيث يقول ابن جني :"حد اللّغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم" وهدا تعريف دقيق يذكر الكثير من الجوانب المميّزة للّغة»[2] ، حيث يفصل قول ابن جني باعتبار أولا الطبيعة الصوتية للّغة، ثمّ يذكر وظيفتها

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص:25

[2] محمود فهمي حجازي، علم اللّغة العربية – مدخل تاريخي مقارن في ضوء التّراث واللّغات السّامية، وكالة المطبوعات الكويت ، دط، دت، ص: 9.

الاجتماعية في التّعبير، ونقل الفكر وذكره أيضا استخدامها في مجتمع، فلكلّ قوم لغتهم وهي تقريبا نفس فطرة عالم اللّغة فندريس حيث يعرّفها بقوله: « فعل فيزيولوجي من حيث أنّها استجابة لحاجة الاتّصال بين بني البّشر »[1]، ويضيف فندريس ميزة أخرى للّغة بقوله: « ثمّ هي في النّهاية حقيقة تاريخية لا مراء فيها»[2]، بل يمكن القول إن تعريف ابن جني أكثر دقة من تعريف فندريس.

وخلص المسدي إلى اعتبار موقف القدماء من تلك القوانين التّي تحدد مسيرة اللّغة وسيرورتها و موقفا آنيا أقرب منه إلى السّكون من الحركة، وذلك اعتمادا على تصورهم لطبيعة القواعد اللّغوية باعتبارها قواعد قارة ذات سمة أبدية، فلقد اتّسمت كل الدّراسات اللّغوية فيما مضى – حسب رأي المسدّي – بمبدأ (النظرة الصفوية) نسبة إلى مبدأ المحافظة على صفاء اللّغة.

فكل تغيير يطرأ على قواعد اللّغة، هو انتهاك لأبدية قوانينها، وهو بذلك ينتقد نظرة القدماء للّغة، لاعتمادهم مبدأ المقاييس التّقنية أي اتّخاذهم (المعيّار) حق زجر (للاستعمال).

ويشاطر أحمد المتوكل الرأي للمسدّي حيث يعتبر أن النّحاة القدماء قصروا اهتمامهم على لغة واحدة، استهدفوها بالوصف والتقعيد لها، وينطلق بنا إلى فكرة الأحسن والأفضل بين اللّغات حيث يقول: «بل إنّ منهم من كان ينطلق من أنّ اللّغة التّي يصفها هي اللّغة الوحيدة أو هي أفضل

[1] –ج– فندريس، اللّغة، تر: .عبد الحميد الداوخلي وآخر، مكتبة الأنجاد المصرية، دط، دت، ص:4.

[2] المرجع نفسه، ص : 5.

اللّغات وأحقها بالاهتمام والدّراسة» [1]، وضرب مثلا لذلك بالنّحاة العرب الأقدمون الذين اهتموا باللّغة العربية دون غيرها من اللّغات.

أمّا في نظر عبد الصّبور شاهين، فاعتبر الدّراسات القديمة وصلت إلى حائط مسدود ولولا اللّسانيات «التّي أصبحت المخرج الوحيد من الحائط المسدود الذّي وقفت عنده دراسات النّحو والصّرف واللّغة من بعيد»[2].

ثمّ يواصل المسدّي كشف تجليات وصف الظّاهرة اللّغوية عند الأسبقين من حيث أنّها تعمل على كشف ما في الفكر البشري من معان وتصورات حيث يتطابق مضمون اللّغة مع مادة العقل، يقول المسدّي: «فقد تصوّر القدماء أنّ اللّغة لوحة ترسم منعطفات الفكر الإنساني في إبلاغه وتقبله»[3]، فعلاقة اللّغة بالفكر في تصور القدماء عبارة عن معادلة متسلسلة مؤداها أنّ اللّغة هي التفكير وتمثّل هذه المعادلة حسب المسدي قضيتين:

أ- التّطلع إلى محتوى الفكر متعذر خارج حدود اللّغة .

ب- لا تفكير بدون لغة ولا لغة بدون تفكير.

---

[1] أحمد المتوكل، المنهج الوظيفي في البحث اللّساني، منشورات الإختلاف، ط1، 1437هـ - 2016م، ص: 134.

[2] عبد الكريم أبزاري، مستويات تلقي الدّرس اللّساني في الثقافة العربية، الحدود والآفاق، مجلّة العلامة، العدد الثالث، ديسمبر 2016م،ص : 85.

[3] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص: 27.

وبالمنظور الفلسفي يطّل علينا مصطلح (اللّغة الفكرية) أي اللّغة الخادمة لجانب من جوانب الفكر، تستمد خصائصها النطقية من اللّسان الطبيعي نسقا مزودا بنفس المستويات التّي زوّد بها هذا الأخير[1]

وقد رأى أرسطو قديما «أنّ اللّغة مرآة صادقة للعقل»[2]، فيما يعبر المرء عن أفكاره وآراءه ومعتقداته كما أنّها وسيلة للتّعبير عن خلجات صدره ومكنونات نفسه، أمّا العالم اللّغوي الأمريكي همبولت فيرى «أنّ اللّغة هي العضو الذّي يصوغ الفكر»[3]، أمّا العالم اللّغوي الأمريكي ويتني فيعرّف اللّغة بأنّها «ليست فعل الفكر المباشر، بل أثر غير مباشر لهذا الفكر، إنّها آلة»[4].

ومع ظهور المنطلقات التعريفية التّي سنّ معظم قواعدها باحث الرؤية اللّسانية المعاصرة فرديناند دوسوسير في محاضراته على منابر جامعة جنيف فيما بين 1907- 1913، تحرر الفكر اللّغوي من قيود التّصنيف النّظري الضيق، وأضحى حسب –المسدي- أنّه بإمكاننا إجراء التّحليل النّقدي لنقف به على المقومات المعرفية التي تربط مضمون العلم اللّغوي بقواعد التّصور الفكري.

يذهب عبد السلام المسدي إلى أنّ اللّسانيات في جوهر تعريفها للظّاهرة اللّغوية ترتبط بمفهوم العلامة من حيث هي (دليل) يكتسب دلالته

---

[1] أنظر: طه عبد الرحمان، اللّسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، ط1، 1998م، ص : 335.

[2] التهامي الرّاجي الهاشمي، توطئة لدراسة علم اللّغة –التّعاريف- دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية)، دط، دت، ص:45.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] المرجع نفسه، ص: 71.

باتفاق عارض يضفي عليه قيمة الرّمز دون أن يحوله إلى رمز، ويفسّر – المسدي– قول المختصين وغير المختصين في تعريفهم للّغة بأنّها جملة من الرّموز، حسب تقديره إلاّ من باب المجاز حيث يقول: «المجاز في اللّفظ والسّعة في الاستعمال، لأنّ للرّمز خاصيات محددة تنفي عنه جزء غير يسير من الاعتباط كاتخاذ صورة الأسد تعبيرا عن مفهوم القوّة [...] فكل ذلك من باب الرّمز لحصول القرينة بين الدّال والمدلول»[1]، وهو بذلك لا يتفق مع الاعتقاد التقليدي بـ«الطبيعة الاعتباطية للعلامة اللّسانية»[2]، المذكور في المحاضرات، فالعلامة اللّفظية عند دوسوسير مؤلفة من الدّال المدرك حسيا ومن المدلول المدرك عقليا، «ويقتضي أحدهما الآخر»[3] بيد أنّه بيّن أنّ الرّبط بينهما هو ربط اعتباطي والنقد نفسه تلقاه دوسوسير من طرف رومان جاكبسون حيث «تكشّف هذا الافتراض أنّه غير واف تماما»[4].

ويعرف المسدّي اللّغة في مكوناتها المبدئية بأنّها مجموعة من العلامات تترابط فيما بينها ترابط عضويا، ويشرح معنى الارتباط بأنّ العلامات تضمها علاقات قد تكون هذه العلاقات توافقية، أو مختلفة ومتضادّة، أو متناظرة، أو متباينة ويؤدي هذا التّفاعل فيما بينها إلى نشوء شبكة من القرائن، فتتحوّل الرّوابط إلى نظام من العلاقات المتقاطعة أفقيا وعموديا، فإذا هي نسيج متكتل الأبعاد، وهذا الطّرح يتوافق مع ما دأب عليه

---

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص : 30 .

[2] رومان جاكبسون، الإتّجاهات اللّسانية في علوم اللّغة، تر: علي حاكم صالح وحسن ناظم، المركز الثّقافي العربي، ط1، 2002م، ص :30.

[3] المرجع نفسه، ص: 29.

[4] المرجع نفسه، ص: 30.

اللّسانيون من أنّ العلامات تَشَكُّلٌ لا يستمد قيمته ودلالته إلاّ من خلال طبيعة العلاقات القائمة بينه وبين سائر العلامات الأخرى أو كما يقول رومان جاكسون: «إنّي لا أومن بالأشياء، ولكن بالعلاقات بين الأشياء»[1]

لتكون مهمة اللّساني حسب –المسدي– استنباط الشبكة التّصنيفية التّي تقوم عليها الظاهرة اللّغوية، وبالتّالي استطلاع مقومات الانتظام الدّاخلي عبر اكتشاف النّواميس المحددة لبنية اللّغة والمحركات لوظيفتها في آن واحد معا.

أما التّعريف الوظيفي–حسب المسدي– للظّاهرة اللّغوية فهو ناتج عن الملاحظات الاستقرائية لرائد اللّسانيات المعاصرة الأول– فرديناند دوسوسير– مطلع القرن، ثم تدفقت وتكاملت بتعاقب الأعلام وتوالي النّظريات.

حيث أنّ اللّغة في البدء تقتضي بالضّرورة قوانين تسيّرها، وتحفظ نظامها ولكن استعمال اللّغة – حسب المسدي– لا يخضع للالتزام بهيئة القوانين أو بمعنى آخر– معرفة واعية لتلك القوانين – الظّاهرة اللّسانية من شروطها الأولية أنّها عقد اجتماعي واللّغة عند سوسير «ظاهرة اجتماعية وليست كائنا حيا»[2] كما كان يزعم أنصار المنهج المقارن، وضمن هذا العقد يلتزم الفرد به ضمنيا، بعد أن يحذف استعمال ما تنّص عليه بنوده الصّوتية، والنّحوية، والمعجمية والدّلالية.

---

[1] التهامي الراجي الهاشمي، توطئة لدراسات علم اللغة–التعاريف– ص:81.

[2] رضواني منيسي عبد الله، الفكر اللّغوي عند العرب في ضوء علم اللّغة الحديث، دار النشر للجامعات، 2006م، ص:7.

يقول جان بيرو:«نمو وتراجع لغة ما لا معنى لهما إلاّ بالنّظر إلى استعمال هذه اللّغة من طرف الناس، واللّغة تموت إذا لم يستعملها أحد»[1]

وقد أجمع العرف اللّساني على اعتبار «اللّغة وظيفيا، بأنّها أداة الإنسان إلى إنجاز العملية الإبلاغية في صلب المجتمع»[2]، فحياة اللّغة مقترنة بعملية التّواصل، ويعبر عن ذلك سمير شريف استيتة بقوله :«ويوشك أن يكون كلّ واحد منا على علم بأنّ حياة اللّغة ما يعني بقاءها مستمرة في دائرة التّواصل والتّداول»[3]

ولمّا كانت الظاهرة اللّغوية هي موضوع علم اللّسانيات ستكون مهملة هذه الأخيرة هي[4]:

أ- أن تصنّف وتؤرخ الجميع اللّغات التي ستتمكن من الوصول إليها [...] قدر المستطاع.

ب- أن تبحث عن القوى الفاعلة بشكل دائم وكلي في جميع اللّغات، وإبراز القوانين العامة التي يمكن أن ترجع إليها جميع ظواهر التاريخ الحاصلة.

ج- أن تحدّد مجالها وتعرف نفسها بنفسها

حيث تبدأ بالحدث العيني وقاصدة إلى الحقائق الكونية ويتساءل المسدي متوجها إلى ذوي الاهتمام من المختصين بتنظير الأعماق المعرفية

---

[1] جان بيرو، اللّسانيات،تر: حواس مسعودي وآخر، دار الأفاق، د ط، د ت، ص: 127.

[2] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص31.

[3] سمير شريف استيتة، اللّسانيات، (المجال، والوظيفة، والمنهج)، علم الكتب الحديث ط1، 1425هـ-2005م، ص675.

[4] بافو وسرفاتي، النّظريات اللّسانية الكبرى، من النّحو المقارن إلى الذرائعية، نشر، محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2012م، بيروت، ص108.

لعلم اللّسان: أفلا يتعين عليهم أن يعتقدوا تجليات الحدث الكلامي؟ عسى أن يستنبطوا السلك الرابط بين التعريف العضوي، والتعريف الوظيفي للغة ! أو ما هي الأسس المنطقية التّي تجيز صيرورة (البنية) إلى (وظيفة)؟ بل ما الذي يقنع على صعيد المجردات الذهنية انقلاب (العلامة) في مقامنا هذا إلى (رسالة إبلاغية)؟ [1]

وكحل لهذا الإشكال المبسوط سلفا، يقترح –المسدي– سلسلة من المعادلات التحويلية تكون كالأتي[2]:

صورة x قناة حسية = **تشكل**

شكل x مواضعة = **علامة**

علامة x علائق = **بنية**

ويفسر –المسدي– سلسلة المعادلات التّي وضعها كالتّالي[3]:

بنية X تنضيد = **نظام**

أنظمة X نسق = **جهاز**

جهاز X وظيفة = **مؤسسة**

مؤسسة X عقد اجتماعي = **مؤسسة اجتماعية**

---

[1] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص31.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص35.

[3] انظر: المصدرنفسه، الصفحة نفسها

فأصل كل علامات هو مبدأ (التشكّل)، ولكن أصل التشكّل هو توفر صورة حسية عبر إحدى قنوات الحواس الخمس، وارتباط هذه الصورة الحسية باصطلاح بين الطرفين متخاطبين على الأقل تنشأ (العلامات).

فما يجعل العلامات تفصح عن وجودها –حسب المسدي– هو مجرد ارتباط (الشكل الحسّي) بمبدأ (المواضعة)، وهذه المواضعة قد تتعدد وتتنوّع كالصّوت أو الرّسم وقد يكون التّواضع على أشياء عبر قناتي السّمع والبصر وإنّما اللّمس مثلا كما في طريقة (البراي) للكتابة بالحروف البارزة أو الذوق أو حتى الرّائحة فيكون الشّم هو قناة التخاطب العلامي[1].

والعلامة قد تتعدد وتتكاثر فلا تبقى إشارة فردية تقوم بذاتها بحيث تصبح دلالة معزولة، فبتعددها وارتباطها فيما بينها تتحول إلى شبكة من العلاقات وعندئذ تنشأ (البنية)، فالأصوات تشكل (البنية الصوتية)، والألفاظ (البنية المعجمية)، والجمل (البنية التّركيبية)، ومن كل ذلك تنشأ (البنية الدّلالية) [2]

فالبنية إذا تعددت وصارت متماسكة كليا على المحور الأفقي والعمودي في التّجاوز حينا والتّركب حينا آخر، فتصبح هذه البنى المتراصة (نظاما) فيرى أنّ هذا الأخير، ينطبق عليه ما انطبق على البنية والعلامات فقد يكون وحيد الجانب منغلق الدائرة، وقد يكون متعددا متظافرا وهذا شأن وديدن اللّغة، فهي في طبيعتها الأساسية نظام صوتي اصطلاحي يستند إلى البنى الأربع (الصّوتية، والمعجمية، والتركيبية، والدّلالية) [3].

---

[1] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص32

[2] انظر: المصدر نفسه، ص33.

[3] انظر:المصدر نفسها ،الصفحة نفسها

فالنّظام إذا تعدد أصبح أنظمة، تتصهر هذه الأخيرة في نسق ملائم نكون قد حصلنا على (جهاز) وبهذا الاعتبار تعد اللّغة جهازا، وهو غير ميكانيكي فآليته الكامنة فيزيولوجية، وعصبية، ونفسية، وإدراكية وذو آلية ظاهرة تكمن في التّواصل الجماعي[1].

فالجهاز اللّغوي في ارتباطه بوظيفته التّي هي الإبلاغ يتحوّل إلى مؤسساته وبما أن هذه المؤسّسة تقوم على عقد ضمني بين أفراد المجموعة البشرية المتآلفة، يمثل فيها الفرد لبنود العقد الجماعي، فتصبح المؤسّسة اللّغوية بمعناها الأشمل (مؤسسة اجتماعية) كما في تعريف اللّسانيين منذ نشأة علمهم، هكذا إذن يبين لنا –المسدي– كيف نستطيع أن نؤسّس من النّاحية المعرفية ارتباط الحد العضوي بالحد الوظيفي في شأن الظّاهرة اللّغوية أيا كانت تجلياتها النّوعية[2]

وفي الأخير، يوضح لنا –المسدي– المحصول المبدئي الذّي جاءت به اللّسانيات في تعريفها للّغة إذا ما قورن بما جاء به رواد الفكر اللّغوي القديم حيث خرجت اللّسانيات باللّغة من «حصار باعتبارها ظاهرة انعكاسية كالكتلة من القيم (مدار تعريف الكلام من زاوية علاقات اللّغة بالفكر)، إلى الإطار الحيوي الخّاص بها (الإطار الأدائي)» [3]، ويمكن أن نقدّر على هذا الأساس أنّ اللّسانيات قد أبرزت تعريف اللّغة بوظيفتها التّي هي الإبلاغ ويضيف المسدّي، أنّ اللّغة كفت أن تكون ماهية مجردة وأصبحت ظاهرة بشرية، فاليوم مع اللّسانيات لم يعد ممكنا البحث عن علة وجود اللّغة

[1] انظر:عبد السّلام المسدي،اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص34.

[2] انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] انظر:المصدر نفسه، الصفحة نفسها

وشرعية بقاءها في غير الحدث التّعبيري عن طريق الكلام من حيث هو الإنجاز الفعلي للّغة بعد الإطار الشّرعي لحياة الظّاهرة اللّسانية[1].

فقد انصبت الرؤية العلمية الحديثة على الحد بالوظيفة، أكثر من الحدّ بالبنية العضوية فالمسدي يرى أنّ «اللّغة وحدها الكفيلة بإعطاء المرء مقوماته الإنسانية عبر تمكينه من إجراء العملية التواصلية، وهي العامل الجوهري في إخراج الإنسان الفرد من عزلته الوجودية. ومركز التقاء الفرد بالفرد، وكل هذا لا يمكن حدوثه بغير الإنجاز الوظيفي للغة»[2]

المبحث الثاني: حد اللّغة بين المعيّار والاستعمال

يبين لنا –المسدي– كيف استقر العرف في الفكر اللّغوي القديم على عقد علاقة مخصوصة بين المعيار والاستعمال مفادها أن المعيار (القوانين أو السّنن أو القواعد أو الأنماط) هو سند الاستعمال له حق الطّاعة عليه[3] وأي تجاوز لهذه العلاقة عدّ ذلك انحرافا يأذن بفساد اللّغة.

يقول أحمد لمتوكل « كان الهدف من الدّراسات اللّغوية في القديم تعليم اللّغة والحفاظ عليها من أن يشوبها لحن أهلها أو الواردين عليها»[4]. وتلك هي في العموم وظيفة علوم اللغة قديما إذ هدفها صون اللّسان عن الانحراف.

في حين أنّ اللّسانيات حسب –المسدي– تفضي إلى تقدير معاكس، ودليل ذلك أنّ تعريفها للّغة مقام على فلسفة غائبة (téléologique)، أكثر

---

[1] انظر: : عبدالسلام المسدي،اللّسانيات وأسسها المعرفية ، ص:36.

[2] انظر: المصدر نفسه ، ص37

[3] انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[4] أحمد المتوكل، المنهج الوظيفي في البّحث اللّساني، ص: 396.

ممّا هو قائم على فلسفة عالية (causale)، على أن نحلّ المنهج الاختياري (empirique)، محل المنهج الحتمي (Détérmimiste) في تقدير صيرورة اللّغة عبر الزّمن فتنقلب الأسس المعرفية من فلسفة ماهية (Essentialiste) اعتنقها فقه اللّغة القديم (philologie) في نظرته للظّاهرة اللّغوية باعتبارها حقيقة ما قبلية، يسبق فيها جوهر الوجود إلى فلسفة وجودية (Existentialiste) تتحقق فيها الظّاهرة اللّغوية حقيقة إلاّ بعد إدراك كينونتها الإجرائية عبر تشكلها المنجز[1].

إنّ موضوع علم اللّسان هو اللّغة والأصل إنّما هو الاستعمال والمعيار فرع[2]، وتكتسب هذه (الأصلية) من ضربين اثنين هما:

أ- **أصلية بالزّمن:** ترتبط بأصل النّشأة المعرفية، إذ من بديهيات الأمور أن الشّيء في الوجود سابق لعلمه، واللّغة قد وجدت قبل أن يعقلها العقل والنّاس يتكلمون قبل أن يضعوا قوانين أو نواميس لكلامهم فهذا دليل على أسبقية الاستعمال من حيث النشأة على المعيار.

ب- **أصلية الاعتبار:** اللّسانيات تحتكم إلى الاستعمال في أمر تقدير المعيار أكثر ممّا تتحكم المعيار في شأن الاستعمال.

هنا نجد أنفسنا أمام عتبة إشكالية تكاد تواجهنا بإحراج معرفي، كيف السّبيل إلى أن نتفاهم بواسطة لغة لو لم يستقر أمرها على معيار يرضخ له

---

[1] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات واسسهاالمعرفية، ص: 37.

[2] يقول المسدي "**المعيار كائن يتعلق في رحم الاستعمال والابن البّار لا يعلو أباه**" رسالة بالبريد الالكتروني من عبد السلام المسدّي بتاريخ 04 مارس 2019م، السّاعة 17:00.

الاستعمال؟ وإذا جعلنا الاستعمال قيّما على المعيار أفلا ينتفي مبدأ الانتظام المطرد داخل اللغة؟ [1]

ويرجعنا –المسدي– في إجابته عن هذا التساؤل إلى قضية معركة الوصفية والمعيارية لا من حيث هي غاية وإنّما من حيث ارتباطها بمشكل علاقة النّحو باللّسانيات.

الحقيقة العلمية التي لا مراء فيها هي أن كل الألسنة البشرية ما دامت متداولة فإنّها (تتطور)، ومفهوم التّطور هنا لا يحمل شحنات معيارية لا بالسّلب ولا بالإيجاب وإنّما هو يدل على التّغير الذّي يطرأ على بعض أجزائها على شكل تبدل نسبي في الأصوات والتركيب من جهة فيؤثر ذلك في الدّلالة على وجه الخصوص وهذا التّحول هو من البطء بحيث يخفى عن الحس الفردي المباشر ولا يظهر ذلك إلاّ بمرور السّنين[2].

الألسنة البشرية لا تتوقف عن التّغير إلاّ إذا انقطعت عن الاستعمال فعدت ألسنة ميتة تدرس كحقائق (أثرية) وهذا التّغير يخضع لعوامل عديدة متعددة، ويظهر دور مؤسسة النّحو باعتباره هو العلم الكلّي الذّي يقبض على أزماته المؤسسة اللّغوية لا يهم، هاته الأخيرة (المؤسّسة اللّغوية) لها نواميس وسنن خفية تتحكم فيها، يذعن لها المستعملون دون وعي لها ولا إدراك وهو ما يطلق عليه المعيار، فوظيفة النّحو هي الخروج بالمعيار من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل، أي تحويله من وضع الكمون إلى وضع التّحقق[3].

---

[1] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية ص39.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص: 38.

[3] انظر المصدر نفسه، ص:39

وعندئذ يصبح المعيار له سلطة على الاستعمال، فالاستعمال ناموس يستمد قوته من عامل الزمن، والمعيار يستمدها من قيم تتجاوز الزّمن.

يقدم المسدي مثالا لذلك وهو أن قيام النّحو في اللّغة العربيّة ما هو إلا إقرار بسلطة الزّمن على اللّغة فقد نشأ انطلاقا من وعي بحتمية التّغير على الظّاهرة اللّغوية وبمساعدة عوامل الضّغط الحضاري بعيد الإسلام تسارعت حركة التّغير فأصبحت بادية للعيان، بعدما كانت حركته من التباطؤ بما كان.

والنّحو في تاريخ اللّغة العربيّة وإن كان قائما على محاولات تنظيم اللّغة عبر عقلنة أبنيتها الدّاخلية، إلاّ أنّ أصل نشأته حسب –المسدي– امتثال ديني مذهبي أكثر مما كان تطلعا من تطلعات الفكر نحو الحدث اللّساني ويضيف أنّ النّحو في تاريخ الحضارة العربيّة هو موقف من تغير اللّغة وليس موقفا من الظّاهرة اللّغوية في حدّ ذاتها، وإنّما هو موقف من الخصائص اللاّزمة لها فالنّحو موقف من تغير اللّغة وليس موقفا من الظّاهرة اللّغوية في حد ذاتها[1].

من هنا يجيز لنا البث بأن علم النّحو في نشأته من حين هو اعتراض معياري على الظاهرة الطبيعية فإنّه إقرار لها واعتراف، تأسيسا على هذا الطرح يبين لنا –المسدي– كيف أنّ علم النّحو هو اعتراض معياري على الظّاهرة الطبيعية؟ وفي نفس الوقت إقرار واعتراف بسببها، فالمعيار حسب رأيه يضغط على اللّغة فيشدها شدا حتى لكأنها تتوقف عن كل تبدّل وهذا يصدق على كل الألسنة، ويعطي مثالا على ذلك تاريخ الحضارة

[1] انظر: عبدالسلام المسدي،اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص:40

العربيّة الإسلامية عندما تضافرت على المؤسسة النّحوية قيم المؤسسة الدّينية، ولكن يضيف –المسدي– أنّ مبدأ الضّرورة الذّي يحكمه ويمسك بمقوده إنّما هو الاستعمال الذّي يظهر تأثير فعله على المدى البعيد[1]

بناء على هذا يتّضح خط الفصل بين اللّسانيات وعلم النّحو، فتلك تقر للاستعمال بحق مراجعة المعيار، وذلك يقبض على الاستعمال والمخطط الموالي يبين لنا خطوط الفصل والتّماس بين النّحو واللّسانيات[2]:

عطفا على ما سبق نفهم أنّ اللّسانيات إقرار للنّحو وتجاوز له في الوقت نفسه، مثلها مثل المجهر الالكتروني في العلوم البيولوجية، فكلّ ما اكتشف بالمجهر العدسي صحيح في ذاته، ولكنّه جزء من الحقيقة، جاء

[1] انظر: عبدالسلام المسدي،اللّسانيات وأسسها المعرفية ، ص،ص: 40، 41.

[2] انظر:المصدر نفسه، ص: 41.

المجهر الالكتروني ليكمل بعض أجزائها الأخرى فربّما يظهر مجهر آخر يكشف لنا من الحقائق ما لاّ ، ومن حقائقنا اللّغوية ما لا نعلم [1].

لقد حاول عبد السلام المسدي الخروج من معركة ثنائية (المعيارية/الوصفية)، بتبني نظرة وسطية، فمن جهة هو من أنصار الاستعمال، وبالتّالي الانتصار لنظرة الوصفية في الدّراسة اللّغوية ومن جهة أخرى لا يقصي النّحو ولا يتجاوزه، ولم يتّبع درب الكثير من اللّسانيين العرب في نقدهم للنّحو التّقليدي، والكشف عن جوانب النّقص فيه الذّين اعتبروا أن ما صح من نقد الغربيين لثرائهم النّحوي ينسحب كذلك على التّراث النّحوي العربي، كما صح عندهم أنّ التراث النّحوي العربي يتضمّن العيوب نفسها التي تضمنها الفكر النّحوي الأوروبي القديم ومن أهم ما أعابوا به هذا النحو [2]:

أ- تأثره بالمنطق الأرسطي منذ مراحله الأولى.

ب - إنّ النّحو العربي لم يقعد للعربية كما يتحدث أصحابها وإنّما العربية مخصوصة.

ج - إنّ النّحو العربي مع تحديده لمستوى اللّغة التي يقعد لها، حدد أيضا بيئة زمانية ومكانية لهذه اللّغة (قبائل عربية مخصوصة).

د- إنّ النّحو العربي لم يميز حدودا واضحة لمستويات التحليل اللّغوي

---

[1] انظر: عبدالسلام المسدي،اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص:42

[2] حافظ اسماعيلي العلوي، تدبير الاختلاف بين الخطاب اللّغوي العربي القديم والخطاب اللّساني (اللّسانيات الوظيفية نموذجا)، اللّسان العربي، العدد 75، ص ،ص: 264،265.

كلّ هذا دفع بالوصفيين العرب إلى البحث عن أسس جديدة وجدوها في المنهج الوصفي وهذا ما ذهب إليه تمام حسان الذّي قال: «الدّراسات اللّغوية الحديثة تجعل اللّغة موضوعا للوصف، وتستخدم الموضوعية الشّاملة لهذا الوصف»[1].

ويذهب عبد الرحمن الحاج صالح عكس التّيار حين اعتبر ثنائية (الوصفية/المعيارية) بالجانب الذّي تكثر فيه الأحكام الخاطئة، بل كما سماها الأوهام الرّهيبة عند علماء اللّسان سواء منهم الغربيون أم البحاثّة العرب، حيث خلص إلى أن النّحو العربي مثل النّحو التّقليدي الأوروبي، لا يكون إلاّ معياريا إذ يقول أصحابه في كل مناسبة إن هذا حسن وهذا قبيح[2]

في هذا الإطار يطرح عبد الرحمان الحاج صالح (رحمه الله) مجموعة من التساؤلات لعل أبرزها[3]:

1-أين هي اللّغة التّي يقول عنها أصحابها كلّهم أنّ الصواب والخطأ اللّغوي سيان عليهم؟.

2-أيّ لغة في الدّنيا يخطئ بها عرضا في عبارة معينة فلا يقوّمه أحد من أصحابها؟.

3-أي لغة في الدّنيا يمكن أن ينطق فيها الناطق بأي شيء بداله دون أن يخضع لما تعارف عليها أصحابها؟

---

[1] حافظ اسماعيلي العلوي، تدبير الاختلاف بين الخطاب اللّغوي العربي القديم والخطاب اللّساني (اللّسانيات الوظيفية نموذجا)، ص: 266.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ج2، 2007،الجزائر، ص: 27.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

عطفا على ما سبق، فقد أجمع اللّسانيون العرب على أنّ المعيّارية سمة من سمات النّحو العربي بل هي منهاج سار عليه رجال النّحو من أول يوم إلى هذه اللّحظة وفق ما ذهب إليه كمال بشر[1]، ليكون المعيار ظاهرة تحدد في الكلام ما يجب وما لا يجب، وما يجوز وما لا يجوز، وهو هذا المجموع المنسجم من الضّوابط التّي يخضع لها بالفعل كل النّاطقين أو أكثرهم[2]، وأسباب هذه المعيارية كثيرة ومتعددة «فمنهم من يردّها إلى الدّوافع الدّينية والتّعليمية التّي كانت وراء قيامها»[3] أما أنيس فريحة فيرى أن الطابع المعياري في النّحو يرتد إلى أسباب دينية وسياسية، بعد أن أصبحت العربية كما يقول: «لغة الدّين واللّغة الرّسمية للدولة الجديدة»[4]

ويضيف جورج مونان بأنّ: «النّحاة العرب قد اعتبروا أن لغتهم هي أم كلّ اللّغات الأخرى لأنّها الجنة على الأرض، ولأنّها أيضا لغة الله»[5]

ويبدو لنا أنّ هذا الصّراع بين ثنائية "**النّحو/ اللّسانيات**" صراع زائف وهو مظهر من مظاهر تخلف ثقافتين كما يقول عبد القادر الفاسي الفهري فقراءة التراث العربي بمفهوم لساني حداثي يثرى اللّسانيات العامة ويطور المعرفة اللّغوية التقليدية فتتفتح الأبواب أمام إثراء البحث اللّغوي وتظهر ثنائيات جديرة بالدّراسة مثل حدّ اللّغة بين الاستعمال والمعيار من خلال الاعتماد على ما طرح سابقا من معارف.

---

[1] انظر: كمال بشر، دراسات في علم اللّغة، دار المعارف، مصر، ط 9، 1986، ص: 50.

[2] انظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ص: 28.

[3] فاطمة البكوش، نشأة الدرس اللّساني الحديث، ص:96.

[4] المرجع نفسه، ص:70

[5] عبد السلام المسدي، التفكير اللّساني في الحضارة العربيّة، ص: 22.

الأنساق الدّلالية:

يمكن القول إنّ أهمية علم الدّلالة لا يقتصر على كونه فرعا من فروع اللّغة، حيث أولت اهتماما كبيرا لعلاقة اللّفظ بالمعنى، ومن ثمّ عدّ العامل الأساسي في الوصول إلى تحديد تاريخي للألفاظ، إنّ أهميته في ارتباطه بعلوم شتى كالمنطق، والفلسفة، وعلم النّفس، وعلم الإجتماع.

يقول فايز الداية «الإشكالية اللّغوية في هذا العلم، هي الوقوع على قوانين المعنى التي تكشف أسراره، وتبيّن السبل إليه وكيفية حركته لترقى الدّلالة فتؤدي وظائف حضارية عالية في الحياة اليومية، وميادين العلوم وأفاق الفن وتغدو أداة طيّعة بين أيدي البشر»[1]

وإذا كان علم الدّلالة يعني دراسة المعنى، فإنّ هذا المعنى لا تبرزه إلا الكلمة، ولا حياة للكلمة إلا في إطار سياق يحتويها ويختلف هذا السّياق بين المنطوق والمسموع والمكتوب والمقروء، ويرى فتح الله أحمد سليمان أنّ «المبحث الدّلالي في المفردات ودلالتها من أهم الفروع التي يبحثها علم اللّغة وإذا كان علم اللّغة يدرس الكلمة من جوانب أربعة هي بناء الكلمة، وبناء الجملة والأصوات والدّلالة، فإن هذا الجانب الرابع هو الأكثر أهمية»[2] ومن هنا تبرز أهمية الضلع الرابع في دراسة الكلمة ودوره الكبير في دراسة المعنى، ويضيف فتح الله أحمد سليمان قائلا:« حيث أنّه يجمع الجوانب الثلاثة الأخرى في إطار واحد، كي تكون خاصة له، من أجل إفراز معنى ما، يتمخض عن تحليل البنية اللّغوية للجملة »[3]

---

[1] فايز الداية، علم الدّلالة العربي النظرية والتطبيق، دار الفكر دمشق، ط2، 1417هـ، 1996م، ص:07.

[2] فتح الله أحمد سليمان، مدخل إلى علم الدلالة، مكتبة الآداب– القاهرة، ط1، 1412هـ، 1994م،ص: 07.

[3] المرجع نفسه، ص : 05.

أما عبد السلام المسدي فيرى أنّ الكون تنظمه شبكة من الظواهر، وإنّ علاقة الإنسان بتلك الظواهر يبنى على التبصر فالإدراك، ومن هذه العلاقة ينشأ مبدأ الدلالة ومنه نخلص إلى أنّ ظاهرة الدلالة في ذاتها مركبة حيث تجمع ما بين فعل الإدلاء بالدلالة وفاعل ذلك الفعل ومتلقي الفعل، وهي متنوعة الأصناف، وتصنيفها يرجع إلى طبيعة العلاقة المعقودة بين فعل الإدلاء بالدّلالة والعقل المدرك لمضمونها[1].

بناء على ما سبق ذكره، قسّم عبد السلام المسدي جملة هذه الأصناف في الكون إلى[2]:

أ- الدّلالة الطبيعية

ب- الدّلالة المنطقية

ج- الدّلالة العرفية

المبحث الأول:الدّلالة الطبيعية

وهي الدّلالة التي يقرن فيها العقل حقيقة ظاهرة بحقيقة غائبة متخذا من الأولى دليلا يستدل به على الثانية، وسند الاقتران هو ما يعرفه العقل من طبائع الأمور بحيث لا يتخذ من الشيء دليلا إلا إذا عرف أنّه السبب الطبيعي لما يستدل عليه فتكون بذلك علاقة الدال والمدلول علاقة السبب بنتيجته والعلّة بمعلولها، وهي علاقة لزومية، كما أن وجود الدّخان دليل على وجود النّار، وتلبد السّماء بالسّحب تنبئ أنّ عارضا سيمطر، فإذا كان أحدهم من العارفين بشؤون الأنواء، أمكنه التمييز بين السّحاب الممطر والسّحاب المؤذن بعواصف الرّياح

[1] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص: 45.

[2] انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

وهيجان الرّمال[1]، وبالتالي:فالدلالة الطبيعية هي: «التي يعتمد في إدراكها على علاقة طبيعية ينتقل لأجلها منه إليه كدلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل»[2]

هذا الصنف من الدلالات كما يقول –المسدي– يستند في الكون إلى ما يسمى بالاقتران الطبيعي، ومنه يتولد نظام دلالي سمته أنّه نظام دلالي سببي لأن عناصره ترتبط فيما بينها ارتباطا عاليا، وقد انبثقت عن هذا النوع من الدلالات علوم بأكملها وعلى سبيل المثال لا الحصر ما يعرف اليوم بالرّصد الجوي:« وهو علم استقرائي في حقيقته، استكشافي في ثمرته وهو ذو طبيعة سببية مبني على حسابات من الإحتمالات العالية»[3] .

بناء على هذا فالدّلالة الطبيعية إذن يتم على أساسها اقتران الدال بالمدلول اقترانا طبيعيا، ويعزى وجود هذا الاقتران إلى السنن الكونية التي تسير وفقها الطبيعة، إنّ تكرار الحدث الطبيعي يعطي للعقل البشري إمكانية أن يعقد بين الحدث الطبيعي و الشيئ الذّي أحدثه، جاء في كتاب علم الدّلالة لعبد الجليل منقور قوله:« الدّلالة الطبيعية هي التي ليس بين الملزوم واللّزم فيها ارتباط عقلي، إلاّ أنّ النّظام الذي وضعه الله في الطبيعة قد أوجد هذا الترابط فإذا سألنا العقل المجرد عن ملاحظة النّظام الموجود في الطبيعة لم يجد تعليلا عقليا له غير أنّ الاختيار المتكرر للأحداث الطبيعية قد نبّه على وجود هذا الترابط

[1] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص: 45.

[2] منقور عبد الجليل، علم الدّلالة، أصول ومباحث في التراث العربي، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2001م، دط، ص:66.

[3] عبد السلام المسّدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص:46.

فـي الواقـع»[1] ، فـالرابط لـيس إلا طبيعيـا، يـدرك بالاسـتقراء مـن ظـواهر الطبيعـة لا عن طريق الاستنتاج المنطقي.

تأسيسـا علـى هـذا الطـرح تكـون الأعـراض التـي هـي نتـائج لأسـباب تتحـول إلـى قـرائن وأمـارات يسـتدل بهـا علـى علّلهـا، هـذا التحـول بالنسـبة إلينـا مطيـة ينتقـل بهـا ممّـا إلـى مـا لـم يكـن يعـرف وهـو عـين الانتقـال مـن المعلـوم إلـى المجهـول فالطبيـب يكشـف عـن المجهـول وهـو المـرض الـذّي هـو العلّـة السـببية بواسـطة المعلوم من القرائن والأغراض حيث يتم الربط بين كل منها وبين مرض معين[2]

المبحث الثاني : الدّلالة المنطقية

الدّلالـة المنطقيـة صـنف مـن أصـناف الـدّلالات يتحـول فيـه الفكـر مـن الحقـائق الحاضـرة إلـى الحقـائق الغائبـة عـن طريـق المسـالك العقليـة بمختلـف أنواعهـا فقـد ارتـبط مفهـوم هـذا النـوع مـن الدّلالـة بـالمنطق مـن حيـث هـو متصـور مطلـق ومـن حيـث هـو مصـطلح معرفـي يـردف إليـه لفـظ العلـم الـذّي يطلـق عليـه (علـم المنطق) [3].

اختلفـت وتنوعـت تعريفـات (علـم المنطـق) منـذ القـديم وتشـعبت بحسـب وجهـات النظـر بهـدف الوصـول إلـى ضـبط مفهـوم وحـدود هـذا العلـم، وقـد اعتمـد– عبـد السـلام المسـدي– تعـاريف فلاسـفة المسـلمين فمـنهم مـن بحـث فـي مسـألة مراتـب التجريـد مـن المحسـوس إلـى المجـرّد الكلـي، وعليـه تـدور المعقـولات التـي هـي

[1] منقور عبد الجليل، علم الدّلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص : 67.

[2] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص: 46.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص: 47.

العناصر المعرفية في أي علم من المعلوم، فيكون بذلك المنطق متماثلا مع ارتقاء العملية الإدراكية للعقل وعدّ بها قانونا[1]

وقد حوصل ذلك ابن خلدون في قوله:« وضعوا قانونا يهتدي به العقل في نظره إلى التمييز بين الحق والباطل وسموه المنطق»[2] ، ويضيف ابن خلدون في موضع آخر من خلال مفاهيم دقيقة لعلم المنطق بقوله:« وهو قوانين يعرف بها الصحيح من الفاسد في الحدود المعرفية للماهيات، والحجج المفيدة للتصديقات، وذلك لأنّ الأصل في الإدراك إنّما هو المحسوسات بالحواس الخمس»[3].

ومنهم من عرّف المنطق من خلال مبدأ ضبط المعايير التي يختبر بها العقل مدى سلامة الإجراءات البرهانية الحاصلة، وفي هذا الصدد يؤكد الفارابي أنّ «صناعة المنطق تعطي بالجملة القوانين التي شأنها أن تقوّم العقل وتسدّد الإنسان نحو طريق الصواب ونحو الحق، وفي كل ما يمكن أن يغلط فيه من المعقولات والقوانين التي تحفظه وتحوطه من الخطأ والزلل والغلط في المعقولات»[4] .

و يوجد من ضبط أحد مفاهيم المنطق، على أساس إنجاز العملية الاستدلالية حيث ينتقل فيها الفكر من المعلوم إلى المجهول وهو ما يتطابق مع ما نحن بصدده في أصناف الدلالات، وقد ضبط ابن سينا بهذه الغاية غرض علم المنطق فقال: « المراد من علم المنطق أن تكون عند الإنسان آلة قانونية

---

[1] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص:48

[2] عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، دار الفكر العربي، ط1، 1424هـ، 2004م، بيروت، لبنان، ص : 583.

[3] المرجع السابق، ص : 531.

[4] نصر الدّين الفارابي، إحصاء العلوم، دط، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، 1991م، ص : 13.

تعصمه مراعاتها عن أن يظل فكره [...] فالمنطق علم يتعلم منه ضروب الانتقالات من أمور حاصلة في ذهن الإنسان إلى أمور متحصلّة »[1] .

وعلى هذا الأساس خصّ أبو حامد الغزالي علم المنطق بتصنيفه (معيار العلم)، إذ جعله مدار البحث في مسالك العبور من المعلوم إلى المجهول عبر آليات محددة ومقاييس مرتبة، فيقول: « أنّ مضمونه كيفية الانتقال من الصور الحاصلة في ذهنك إلى الأمور الغائبة عنك، فإنّ هذا الانتقال له هيئة وترتيب إذا روعيت أفضت إلى المطلوب، وإذا أهملت قصرت عن المطلوب »[2]

بناءُ على هذا الطرح اتّخذه محبّو الحكمة، (وهو لقب فلاسفة المنطق) كقانون وناموس للحكم على الأفكار بالحق والباطل إلاّ أنّ ذلك باطل بجميع وجوهه خاصة فيما يتعلق بمسألة حقيقة إسنادهم الموجودات كلّها إلى العقل المنطقي، «والذي يبقى بدوره (العقل) قاصرا على إدراك عمّا وراء تلك الموجودات من خلق الله عزّ وجل، فالموجودات أوسع نطاقا من ذلك التّصور»[3] يقول عزّ وجلّ: ﴿ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:08] أ ي إنّ العقل قاصر عن إدراك الموجودات.

ويحصر عبد السلام المسدي نماذج الانتقال من الحاضر المعلوم إلى الغائب المجهول في ثلاثة مسالك كبرى[4] :

أ- مسلك البرهان القاطع: وهو الّذي يتقيد بقيود المنطق العقلي الأول، وكل مستنداته مستمدة في أصلها من بدائه العقل ومسلمات الحس ومصادرات

---

[1] ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، تح، مجتبى الزّرامي، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، ط1، ص: 39.

[2] أبو حامد الغزالي، معيار العلم في فن المنطق، المطبعة العربية بمصر، ط2، 1997م، ص ،ص: 35-36.

[3] جاسم محمد جاسم محمد، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية، مج 17، ع 05، أيار 2010م، ص:37.

[4] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية ، ص : 51.

الفكـر، حيـث إذا قلـت: إنّ محمد أكبـر مـن علـي وعلـي أكبـر مـن خالـد لـزم أن نسـلّم بأنّ محمّدا أكبر من خالد.

محمد ، علي

محمد ، خالد ⟸

علي ، خالد

ب- مسـلك القـرائن الراجحـة: وهـذا المفهـوم قلّمـا يفضـي إلـى يقـين قـاطع وإنّمـا قصـارى أمـره الوصـول إلـى تسـليم ظنّـي، ولـذلك يصـطلح عليـه بمسـلك (الرجحـان) وأمثلـة هـذا المسـلك مـا يقـوم بـه محققـي الشـرطة أو وكـلاء النيابـة أو قضـاة التحقيـق، كـل هـؤلاء يمسـكون فـي البـدء بمعطيـات هـي بمثابـة (العلامـات الدّالـة) وبواسـطة القـرائن المنطقيـة يستكشـفون (مـدلول) تلـك العلامـات محـاولين إيجاد رابط خفي بين تلك الشواهد والحقيقة التي يبحثون عنها.

ج- مسـلك الاسـتدلال الرّياضـي: وفيـه يتـوخى العقـل سـبيلا افتراضـيا يتخـذه مـدرّجا يرتقـي بـه مـن المعلـوم فرضـا إلـى المجهـول تقـديرا فتكـون المعطيـات المقدمـة بمثابـة علامـات يتعـين لأن يسـتدلّ بهـا علـى مـدلولها وهـي الحقيقـة الرّياضـية، مـن هنـا أصـبح مفهـوم البرهـان المنطقـي لمفهـوم الاسـتدلال الرّياضـي مرادفـا لظهـور مـا يعرف بالمنطق الصّوري، الذّي يمثّل في النّهاية التجريد في الكليات الذّهنية.

والّـذي يشـدّ فـي هـذا الأنمـوذج إنّمـا هـو اعتبـار معطيـات المشـكل الرّياضـي دوال تهدي إلى مدلولاتها، ولنا في هذا المنوال الرّمزي خير دليل[1].

1/ أ × 5 = ب

2/ ب + 5 = ج

[1] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية ، ص : 51.

3/ ج ÷ 5 = د

4/ د − 5 = 5

فإذا قمنا بالعمليات المعهودة من استبدال وتعويض يتحقق لنا التّالي:

(د = 10)10 − 5 = 5 ــ (4)

(ج = 50) 50 ÷ 5 = د ــ (3)

(ب = 45) 45 + 5 = ج ــ (2)

(أ = 9) 9 × 5 = ب ــ (1)

فما اصطلح عليه بالدلالة المنطقية، نراه إذن يقود إلى نظام صوري يظل دوما نظاما سببيا سواء أتوخينا فيه مسالك العقل الخالص أم مسلك التوليد الرّياضي.

عطفا على ما سبق « فإنّ الأنموذج الرّياضي عبارة عن صيغة ترميز (Symbolisation) لغوية مستقلة بشكل حقيقي، رغم أنّها لا تملك المجال الدلالي أو الطاقة التعبيرية للّغة الطبيعية »[1].

المبحث الثالث : الدّلالة العرفية

يعرفها عبد السلام المسدي بصفتها دّلالة لا يتسنى فيها للعقل البشري بمكوناته الفطرية ولا الثقافية أن يهتدي إلى إدراك فعل الدلالة إلاّ إذا ألّم سلفا بمفاتيح بين ما هو دال وما هو مدلول، وهذا الإلمام ليس بفعل الطبيعة ولا هو

[1] أحمد يوسف، الدّلالات المفتوحة، مقاربات سيميائية في فلسفة العلامة، منشورات الإختلاف، ط1، 2005م 1426هـ، الجزائر العاصمة، ص : 62.

مـن مقومـات العقـل الخـالص، ولكنّـه يرجـع إلـى الموضـوعات التـي يصـنعها الإنسـان ضمن الحياة الاجتماعية[1].

بنـاء علـى هـذا فـإن الاقتـران بـين الـدال والمـدلول فـي الأنظمـة العرفيـة – واللغـة أحـدها – لـيس اقترانـا سـببيا مباشـرا، إذ لا توجـد علاقـة أو قرينـة علّيـة بـين العلامـة ومـا وضـعت دلـيلا عليـه، وإنّمـا تنشـأ السـببية مـن عامـل خـارجي هـو فعـل الاصـطلاح أي التواضـع علـى مـا اتخـذت العلامـة أمـارة لـه، وبـالرّجوع قلـيلا إلـى الـوراء تكـون الفلسـفة الرّواقيـة «قـد أرجعـت المسـألة اللّغويـة إلـى الموضـوعات العرفيـة، ولـم يكتفـوا بإقحامهـا فـي متصـورات النظّريـة العلميـة وحقائقهـا العلميـة»[2]، فحيـاة اللّغـة لا تخـرج عـن دائـرة مسـتعمليها، كمـا أنّ الدلالـة العرفيـة وبعكـس الدلالـة المنطقيـة والطبيعيـة، تنشـئ نظامـا علاميـا ولكنّـه بذاتـه لـيس نظامـا سـببيا، وذلـك أنّ علّـة الاقتـران حسـب – المسـدي – تتولـد بصـفة طارئـة بعـد إحـداث المواضـعة، وعندئـذ يكتسـب فعـل الدلالـة سـلطته لا مـن ذاتـه، وإنّمـا ممّـا التصـق بـه مـن اصـطلاح فتكـون سـلطته مـن سـلطة الأعـراف، وفـي رأيـه يمكـن عـدّه نظامـا سـببيا مـن الدرجـة الثانيـة، ومفهـوم الدّلالـة العلاميـة فـي المجتمـع أنّهـا تنشـأ فرديـة ثـمّ تـدخل مرحلة التناسق والتعقد فترتصف عندئذ في خط يوّلد الانتظام[3]

مـن خـلال مـا قيـل تكبـر فـي المجتمـع البشـري صـور الدّلالـة العلاميـة التـي لا يوجد بينها اقتران سببي ومن أمثلة ذلك:

الإنسـان يتعطـر بطيـب الـروائح، فهـذا فعـل طبيعـي ومنطقـي، لكـن أن يخـتص الرّجـال بأصـناف مـن الـرّوائح دون الأخـرى، وتخـتص النّسـاء بعطـور

---

[1] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية ، ص : 52.

[2] أحمد يوسف، الدّلالات المفتوحة، مقاربة سيميائية في فلسفة العلامة، ص : 29.

[3] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية ، ص : 52.

أخرى، يكون هذا من ثمار العرف، لنتخيل لو أنّ أحدهم تعطر بشيء من طيب النّساء – خطأ أو جهلا – ثمّ خرج إلى النّاس لأثار بينهم الإشفاق إن رأفوا به، وإن لم يفعلوا ذلك كان مصيره التهكم والازدراء[1].

هنا تظهر دّلالة العرف وسلطته في المجتمع، وقد عرف العرب في القديم إشارات اطّردت في مجتمعهم وكانت لها سلطة عرفية عامة فيما بينهم من ذلك[2]:

–الرجل إذا وضع عقاله على رقبته دلّ على اعترافه بذنبه.

–إذا امتنع عن شرب القهوة دلّ على التماسه العفو.

–إذا وضع العباءة على رأسه دلّ على الندم.

–وكذلك تقبيل الصغير في جبينه والكبير بتقبيل يديه.

ويخلص – المسدي– إلى أنّ نماذج الظاهرة الدلالية في الكون سواء أكانت طبيعية أم منطقية أم عرفية تتوازى مع بنية الظاهر في الوجود ذلك أنّ نظام الدلالة مندرج ضمن خاصيات الوجود البشري في علاقاته الفردية والجماعية[3]

تدعو هذه القراءة المستفيضة إلى تمثيل هذه العلائق بحسب المخطط الآتي: [4]

[1] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص :52

[2] المصدر نفسه، ص 53.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص : 54.

[4] انظر:المصدر نفسه، الصفحة نفسها

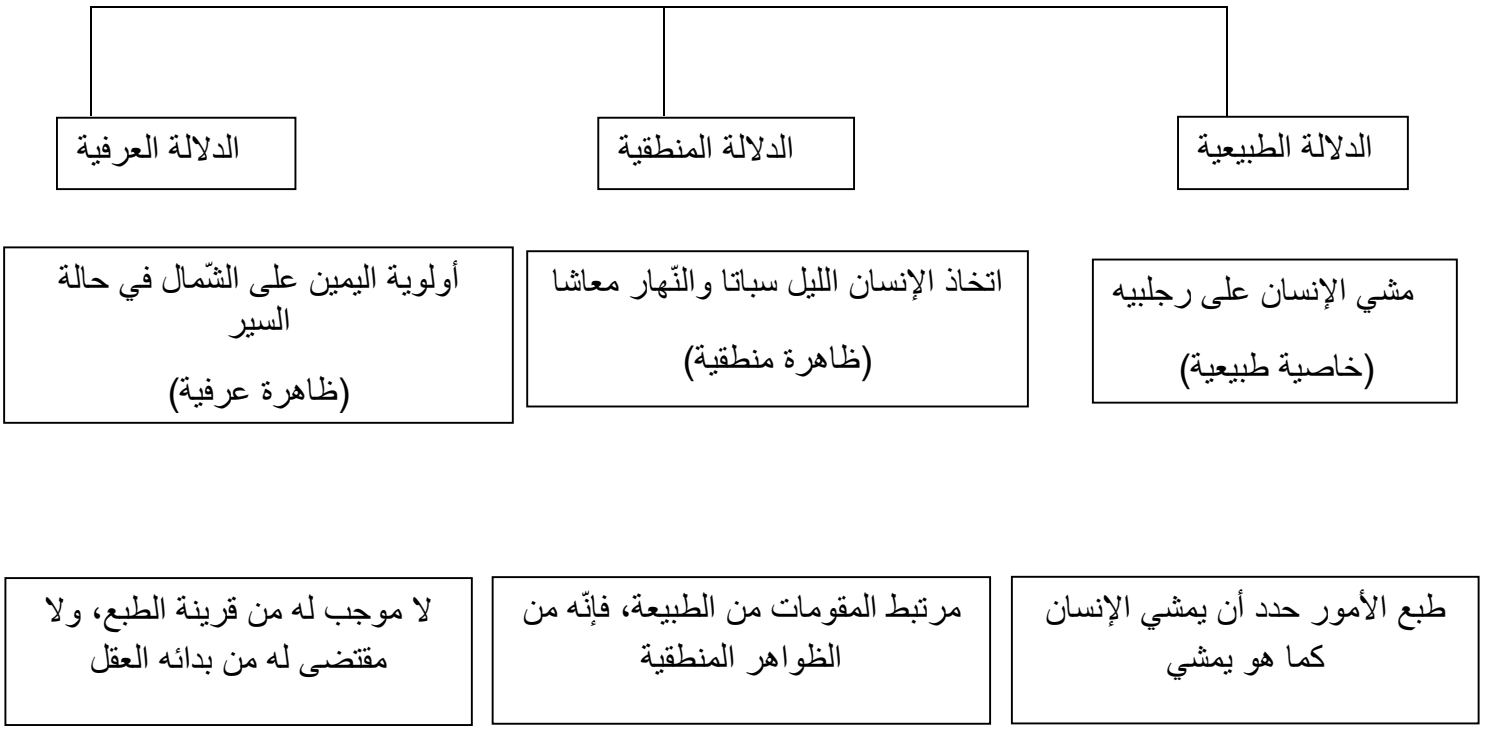

من هنا، عرفنا أنّ كلّ دلالة هي ظاهرة اجتماعية، وأنّ كل ظاهرة في المجتمع هي بحد ذاتها دلالة، لكن تعين لنا أن نتساءل في هذا المجال أفيستقيم كل صنف من الأصناف الثلاثة مستقلا بذاته ؟ أم تتقارب الأصناف في أدائها فعل الدلالة بحيث تتضافر على وجه من الوجوه ؟

ويجيب – المسدي– عن هذا الإشكال: إنّ الدّلالة على مستوى الوجود مدركة من العقل كلّ غير متجزء، بحيث لا يعيها في أنساقها النموذجية إلاّ عندما يتخذ من قضية المعنى – وهو جوهر فعل إدراك الدلالة – موضوعا للنّظر والتبصر بحيث يغدو حديثه كلاما في الدلالة أي دليلا على الدلالة[1].

[1] انظر: عبد السلام المسدي ،اللّسانيات وأسسها المعرفية، الصفحة:55.

تأسيسا على هذا الطرح يقول – المسدي – بأنّه يتسنى لنا التمييز بين لحظتين من لحظات التعامل بينم العقل وإشكال الدلالة وهما [1]:

أ- اللّحظة الإدراكية: وذلك حين يستوعب العقل الفعل الدلالي في رسالته الخبرية استعابا مباشرا.

ب- اللّحظة المنهجية: وذلك عندما يدرك العقل كيف أنّه أدرك الدّلالة، فالنّظام الطبيعي والنّظام المنطقي وكلاهما سببي يتضافران في العملية الدلالية، فالإنسان في حياته العادية يرتدي من الأقمشة ما يختلف نوعه وتركيبه، وذلك تبعا للفصول الطبيعية صيفا أو شتاءً، ربيعا وخريفا، أمّا تعليل هذا التداول فيستمد من الطبيعة بواسطة العقل فيكون طبيعيا منطقيا.

كما تبنى الدّلالة على تراكب بين النّمط الطّبيعي والنّمط العرفي، فقد تتضافر فيها دلالة الطّبع مع دلالة الاصطلاح، فالنّاس في لبوسهم قد اطّرد العرف بينهم أن يجعلوا اللّون الأسود في الشتّاء غالبا على أزيائهم، واللّون الأبيض فيما يرتدونه صيفا، فهذا العرف له ما يفسّره في مقومات الطبيعة من حيث ملاءمة الأسود للبرودة والأبيض للحرارة حسب تصور – المسدي – في تحليله لهذا النمط الدلالي – بين المنطق والعرف – إلى المثال السّابق فيما يخص الثنائي اللّوني – الأبيض والأسود – « فدلالة الأسود في المجتمع هو الحزن، فيتخذه النّاس في المآتم لإظهار الجزع، واتخاذ الأسود أمارة على الحزن ليس إلاّ عرفا من الأعراف، ولكنّه عرف يعقلن لارتباط السواد بالظلمة وارتباط الظلمة بالخوف والفزع وكل ما يثير رهبة النّفوس، إلاّ أنّ هذه الدلالة لا تتقيد بعلاقة ضدّيّة، كما لا يعني اطّراد الأسود على الحزن لكل من يلبسه[2]، فالدلالة

[1] انظر: عبد السّلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية،ص :56

[2] انظر: المصدر نفسه،ص : 57.

إذا ارتبطت بالعرف أو المنطق تغيرت بحسب الزمان والمكان، فما كان دالا على شيء معين في مجتمع ما ليس بالضرورة دالا عليه في مجتمع آخر، وما كان يحيل إلى أمر ما في زمن معين قد لا يحيل عليه إن تغير الزمان وتغيرت الظروف المحيطة التي جعلت الدّال ملتبسا بالمدلول.

المبحث الأول: إشكال مفهومي العلامة والرّمز.

بعد أن تطرق عبد السلام المسدي في الفصل الثّاني إلى أنّ اللّسانيات قد أقامت جوهر تعريفها للظاهرة اللّغوية على مفهوم العلامة، من حيث هي دليل يكتسب قيمته الدّلالية باتّفاق عارض وقد نفى –المسدي– أن تكون لعناصر اللّغة مقومات الرّمزية في الدّلالة، ومن المعلوم أنّ اللّغات –جميعها– تميّزها خصيصة الخطية (Linéarité) التي تؤلف جوهر وجود الدال في العلامة[1]، وقد أشار القاضي عبد الجبّار إلى أنّ إفادة الكلام تتم « بأن يحدث بعضه في إثر بعض»[2] كما أنّ مفهوم العلامة ليس وقفا على اللّسانيات، ولكنّه موجود في تاريخ التفكير الفلسفي بجميع مشاربه الثقافية، فاللّغة حسب ميرلو بوني تعدّ «عنصرا حيويا للإنسان كما هو الماء عنصر حياة للأسماك والحيوانات المائية لا تستطيع العيش خارجه»[3] من هنا لم تعد العلامة دليلا لسانيا فحسب، بل أصبحت أنموذجا لكل نشاط دلالي.

ليصرح بأن ما سبق قد قاده إلى الفصل الثالث وقد خصصه للبحث في الأنساق الدّلالية والاختلافات فيما بينها مع تأكيد مبدأ التراكب فيما بينها[4].

يرى عبد السلام المسدي أنّ حلّ إشكال مفهومي العلامة والرّمز يعتمد على كشف مكونات كلّ واحد منها وذلك من أجل التوّصل إلى أسرار الحدث اللّغوي وعليه فمن المتعين أن نقف نقديا على حصيلة البحث النظري ممّا توفقت إليه الدّراسات الحديثة في السيميائيات، أو كما يسميها –المسدي– العلاميّة واللّسانيات[5].

---

[1] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص:61.

[2] نقلا عن: أحمد يوسف، السميائيات الواصفة – المنطق السيميائي وجبر العلامات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2005م، 1426هـ ص : 09.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] انظر: عبدالسلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص:61.

[5] انظر: المصدر نفسه،الصفحة نفسها

بناءً على هذا، فالعلامة حسب المسدي تنطوي على القصد إذ يقتضي دستورها الدّلالي توفر النّية في إبلاغ ما تفيده وهي بذلك تتميز عن القرينة، لأنّ هذه الأخيرة تشمل كلّ شيء يدرك مباشرة فيفيد دلالة تتعلق بغيره كدلالة السّحاب على المطر، ومنه دلالة البصمات على اللّص، ففي كل هذه الدّلالات نحتاج إلى تأويل نعقده بين المعلوم وبين المجهول بناء على القرائن، أمّا العلامة تدل على مصطلح متفق عليه تصريحا أو مسلم به ضمنيا، أمّا المتلقي للعلامة فهو واحد من الاثنين: إمّا هو عالم بالاصطلاح فمستفيد بفحواها، وإمّا هو جاهل فلا ينفعه اجتهاد فيها ولا تأويل بشأنها[1]، وذلك أنها قائمة على التواضع والاتفاق، فإذا خلت من ذلك لا يمكن اعتبارها علامة

ويشير –المسدي– هنا إلى قضية فرعية غفلت عنها الدّراسات العلاميّة العامة، وتخص ما يصطلح عليه بنسبية القيمة، فيما هو جارٍ مجرى العلامات ذلك أنّ حامل العلامة الذّي هو كسائر الدّوال يكون شاهدا على قيمتها بموجب وضع اصطلاحي ولكن –المسدي– يعتبر أنّ مراتب القيمة تتعدد فتختلف باختلاف الحاجة الدافعة أو الغاية المنشودة أي باختلاف الظرف الذّي يتلقى فيه الشيء الجاري مجرى العلامة، ويضرب لذلك مثال الورقة النقدية، فالجميع يتناولها بوجه أساسي على اعتبارها أنّها قيمة (Valeur) في حدّ ذاتها غافلين بحكم اطراد التداول عن حقيقة أمرها، والتّي هي مجرد شهادة معاوضة أو بتعبير مجازي (رمز) لقيمة ما أو كما يعتبرها –المسدي– علامة على ما اصطلح لها عليه من قيمة، وهذا الاصطلاح هو الذي يكسبها هذه القيمة[2]

ويستشهد على ذلك –عرفية الدّلالة– بأنها نسبية في كلّ أبعادها للورق النقدي، فعندما ينقل شخص من بلده إلى بلد آخر ومعه عملة لا يقبل أهل ذلك البلد بصرفها، فهم

---

[1] انظر: عبد السلام المسدي،اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص:62.

[2] انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها

لا يعترفون بقيمتها، وهذا دليل قاطع على أنّها ليست قيمة بذاتها ولكنّها قيمة بالاصطلاح وهذا الإصلاح تواضع لا يلزم إلا المجموعة التي اتفقت عليه مسبقا [1].

وأوضح من ذلك ما تتعمده بعض الأنظمة –بغية امتصاص جانب من التضخم المالي– من إبطال سريان بعض من ورقها النّقدي لاسيما رفيع القيمة مع الإعلان عن تاريخ معين لاستقبال النّاس بغرض استبدال ورقهم فهذا تأكيد آخر على نسبية القيمة، وترجع هذه النسبية إلى «الوضع الاصطلاحي ممّا يجعل الورقة النقدية موضوعا علاميا قبل كلّ شيء، ولا أدلّ على ذلك من احتفاظها بقيمتها وإن بليت في ورقها أو تآكلت أطرافها أو امّحت نصاعتها»[2]، وبوسع المتعقب لنسبة القيمة العلاميّة وتعدد مراتبها أن يظفر بمثال يوازي مثال العملة النقدية «ألا وهو مثال الطوابع البريدية»[3]، التي تأخذ هي الأخرى قيمة رمزية لا قيمة فعلية في ذاتها.

من هنا، وبالعودة إلى البدايات الأولى لمسار العلامة خاصة عند دوسوسير نجدها «جوهرا ذا وجهين مهيأ لتداعي المفهوم والمدلول والصّورة السّمعية أو الدّال» [4] هذا التّصور يجسد عادة بالرّسم التّالي:

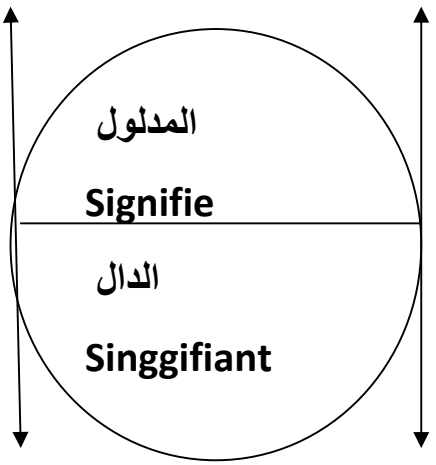

[1] انظر: عبد السلام المسدي،اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص : 62.

[2] المصدر نفسه، ص : 63.

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[4] كلود جرمان، ريمون لوبلان، علم الدّلالة، تر، نور الهدي لوشن، دار الفاضل، دمشق 1994م، ص: 17.

وإن كان مفهوم المدلول (Signifie) غير واضح، فأحيانا يعد مرادفا لـ(شيء) وأحيانا أخرى يعني التّصور أو الفكرة وفي كتاب (معنى المعنى) لكل من ريشاردز وأوجدن الذّي صدر 1923م نجد رؤيتها للمعنى ممثلة في مثلث سمي المثلث الأساسي كما هو مبين أدناه:

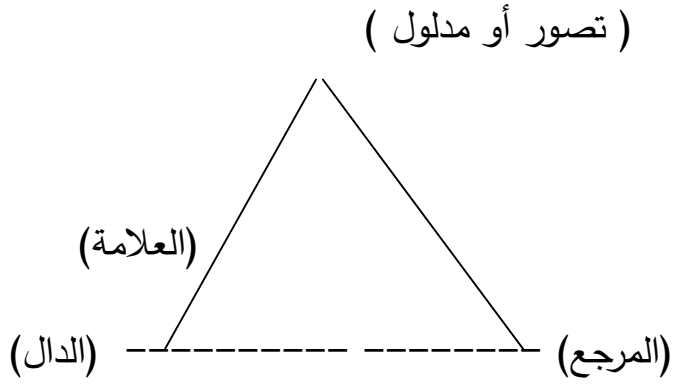

فالعلامة اللّسانية يجسدها الضلع الأيسر في العلاقة بين الدّال والمدلول والعلاقة بين الدّال والمرجع ليست علاقة مباشرة، وهو نفس ما عبّر عنه دوسوسير منذ سنوات خلت، ومع أنّ مثلث ريشاردز وأوجدن حمل بعض الدّقة من جهة العلاقة بين المفهوم والمرجع (الشيء)، إلاّ أنّ التصور الثلاثي للعلامة اللّسانية (الدال – المدلول – المرجع) لم يتوصل إلى تعريف لساني دقيق للمدلول.

أمّا أولمان فقد اختصر العلامة اللّسانية تماما مثل دي سوسير في مصطلحين « الدال الذي يعيد صياغة الاسم، والمدلول الذّي يستدعي المعنى والرابط الذي يجمع هذين المصطلحين» [1]، بناء على هذا فالعلامة ذات علاقة اعتباطية وعفوية، بيد أنّ كاسيرير«ينسب العلامة إلى العالم الطبيعي للكائن»[2] ويرى بيار جيرو أنّ «العلامة منشط –أي جوهر حساس– تقوم صورته الذّهنية في تفكيرنا مشتركة مع منشط آخر،

[1] كلود جرمان، ريمون لوبلان، علم الدّلالة، تر، نور الهدي لوشن، ص: 18.

[2] أحمد يوسف، السيميائيات الواصفة، المنطق السيميائي وجبر العلامات، ص :69.

تكون وظيفته الاستدعاء تمهيدا للتواصل»[1] ويمكن القول أنّ العلامة رسم القصد منه إيصال معنى، فهذا أمر العلامة.

أمّا إذا جئنا إلى الرّمز فهو حسب المسدي ينبني قبل كل شيء على الخصيصة التشكيلية لأنّه بمثابة ما يقوم مقام غيره، و بذلك يمتاز الرّمز بإحداث وقع الصّورة التّي يتخذ رمزا لها، و من الأمثلة على ذلك اتخاذ صورة الأسد تعبيرا عن القوة، و صورة الميزان تعبيرا عن العدل، و النجمة الخماسية تعبيرا عن أركان الإسلام، كل ذلك حسب رؤية المسدي للرّمز يدعم فكرة تحويل شيء من دلالته بذاته على ذاته إلى دلالته بذاته على غير ذاته، ومن شروط تحقيق الرّمز طواعيته لهذه الدّلالة على غير ذاته وهي طواعية مزدوجة[2]:

أ- **ذاتية** : بما ينبثق منها من طاقة تعبيرية أو إيحائية

ب- **موضوعية:** بما يتوفر لدى المتلقي من قابلية التّمثل للرّبط بين الرّمز و ما يرمز إليه

وهذان وجهان لوضع واحد، فالعملية ككلّ الذّي لا يتجزأ، لأنّه لو حدث هذا لا تعد من فكرة الدّلالة ذاتها من حيث هي فعل.

ثم ينتقل بعد ذلك -عبد السلام المسدي- إلى محاولة حسم الإشكال النّظري و المتعلق بالفروق المفهومية بين متصوّر العلامة و متصور الرّمز معتمدا على التّصنيف الثّلاثي للأنظمة الدّلالية من جهة، و مبدأ التراكب فيما بينها من جهة ثانية، مطيّة للتّأسيس النّظري الذّي بلوره.

---

[1] بيار جيرو، السّميائيات – دراسة الأنساق السّميائية غير اللّغوية، تر، منذر عياشي، دار نينوي، ط1، 2016م، 1437هـ، ص : 27.

[2] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص: 64.

يعتبر عبد السّلام المسدي المتصور العلامي مقترنا بدرجة العرفية التي فيه وهذا يعني أنّ جوهر العلامة من الاصطلاح، فهي وضع قبل كل شيء ممّا يصيّر العلامة العرفية مطلقا، وقد يعتريها التراكب فتستوحي قيمتها الإخبارية ممّا ينبثق من ذاتها فتكون دلالتها عندئذ عرفية وطبيعية بضرب من التضافر النسقي.

أمّا الرّمز فأساس مفهومه الاقتران المعقول فهو ذو نسق دلالي منطقي، وقد تتفاوت درجة الاقتران ممّا يجعل قيمته تتراوح بين الاقتران المنطقي المحض والاقتران المتضافر، تأسيسيا على هذا الطرح فإنّ الرّمز يكون إمّا منطقيا مطلقا أو منطقيا عرفيا في الوقت نفسه وهكذا نقول إنّ الأصل في العلاقة أن تكون عرفية كما أنّ الأصل في الرّمز أن يكون منطقيا، ولكن قد تزدوج دلالة العلامة فتكون عرفية طبيعية مثلما تزدوج دلالة الرّمز فتكون منطقية عرفية، ممّا يجعلنا في هذا الموقف نقف على حقيقتين هما[1]:

أ- إنّ مفهومي العلامة والرّمز يستوعبان معا كل أنساق الدّلالة في الكون.

ب- إنّ هذين المفهومين ما إن يفككا إلى المتصورات الذهنية المكونة لهما حتى نحصل على دائرتين متقاطعتين تمثل كل واحدة مجالا دلاليا تنفرد بجزء منه وتشترك مع الأخرى في الجزء الآخر كما هو مبين في الشكل الآتي [2]

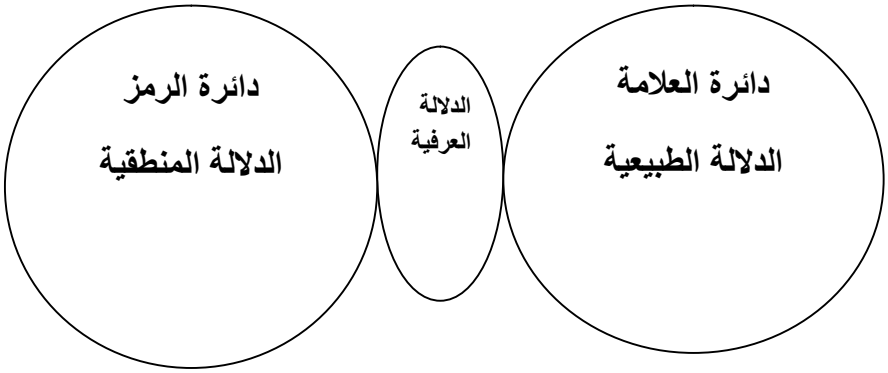

[1] انظر : عبد السّلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص : 65.

[2] انظر : المصدر نفسه، الصفحة نفسها

فيما تنفرد دائرة العلامة بنمط الدّلالة الطبيعية، تنفرد دائرة الرّمز دونها بنمط الدّلالة المنطقية، ثم تشتركان في قاسم العرفية.

عطفا على ما سبق يفسر –المسدي– بأنّ أساس الدّلالة هو العرف قبل كل شيء كما أنّ حدود الفصل بين العلامة والرّمز تتقلص إلى الحد الذّي تتميع معه وذلك عن طريق العرف الذي هو المضارب الفعال.

ولنا في اللّغة خير شاهد ففيها تتجلى كل الدلالات منقولة من الكون الطبيعي إلى الكون العقلي ثم منقولة منهما إلى الكون الاصطلاحي ولنا في نماذج التشبيه والمجاز والاستعارة صورة من صور العرف على ناموس الطبع والعقل من خلال المؤسسة اللّسانية [1]

من خلال ما قيل، فإنّ ارتباط لفظ الأسد بفكرة القوّة هو من الاقتران الطبيعي، ولكن قصره عند الالتجاء إلى صورة التّشبيه هو من صنع العرف ويمكن القول أنّ غلبة العرف على دلالة الطبع وعلى قرائن العقل عدّت الاستعارات قياسية خاضعة للعرف متبدلة فما يصلح في حضارة لا يصلح في حضارة أخرى، وبما أنّ اللذّة هي الذاكرة الجماعية لأي أمّة أو حضارة اختلف سلّم المجازات من لسان بشري لآخر[2].

وبالرّجوع إلى مفهوم الرّمز فقد اعتبره جاك لاكان هو من «أضفى صبغة الإنسانية على الإنسان»[3]، كما أنّ عالم الإنسان يتميّز عن عالم الحيوان بسبب توفره على منظومة رمزية تشمل اللّغة والأسطورة والدّين والفن فهي عناصر مكونة لعالمه الرّمزي ولم يجد كاسيرير بدا من تعريف الإنسان بأنّه حيوان رمزي (Animal Symbolique).

---

[1] انظر : عبد السلام المسدي ، اللّسانيات وأسسها المعرفية ، ص : 66.

[2] انظر : المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

[3] أحمد يوسف، السيميائيات الواصفة، المنطق السيميائي وجبر العلامات، ص : 69.

من هنا يتبين لنا أنّ الرّمز يختلف عن العلامة ويظهر ذلك جليا عند كلٍّ من دوسوسير، شارل بيرس، وتظهر هذه الاختلافات فيما يلي :[1]

العلامة	الرّمز
– ذات علاقة اعتباطية وعفوية – تنسب إلى العالم الطبيعي للكائن.	– يتّسم بالتعليل والتّحفيز – ينسب إلى العالم الإنساني بوصفه خلقا للمعنى.

في حين يرى ريشاردز (Richards) « أنّ العلامة هي –فاعلية نائبة– ومعناها أنّ عنصرا واحدا من خبرة مركبة قد تفرد بأداء دور المجموع –عن طريق النيابة– إن صحّ هذا التعبير »[2] .

ويمكن أن نعرّف العلامة بأنّها ذلك الجزء من الخبرة الذّي في استطاعته أن يستدعي بقية هذه الخبرة، ويربط كل من (ريشاردز وأوجدن) بين العلامة التي يستعملها النّاس في اتّصالهم ببعضهم البعض والرّموز، حيث تمّ تمييز هذه العلامات عن غيرها وتسميتها رموزا.

ويبدو لنا أنّ اللّغة عامة منظومة علامات رمزية بالدرجة الأولى بالرّغم من أنّ دوسوسير تحاشى اعتبار العلامات اللّسانية رموزا لكي لا يختلط استخدامه للمصطلح بالاستخدام الشّعبي له، يقال أنّ: « الرّموز في المعنى الشّعبي، ليست اعتباطية بالتّمام

[1] انظر: أحمد يوسف، السيميائيات الواصفة، المنطق السيميائي وجبر العلامة، ص: 69.

[2] ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللّغة، تر: كمال بشر، دار غريب للطباعة والنّشر والتوزيع، ط12، ص 33.

[...] إنّها تظهر على الأقل ارتباطا طبيعيا »[1] تتجلى في صلة الدّال والمدلول، صلة للعلامة اللّسانية والتي من أبرز صورها الرّياضيات باعتبارها منظومة علاقات لا تحتاج إلى العالم الخارجي[2]

المبحث الثاني: مشكل الانتماء بين العلاميّة واللّسانيات.

يتناول عبد السّلام المسدي في الجزء الثاني من هذا الفصل قضية مشكل الانتماء بين العلم الذي يعكف على دراسة العلامة مطلقا، والعلم الذي عني بالبحث في الظّاهرة اللّغوية عند المجتمع البشري، وهذان العلمان هما العلاميّة واللّسانيات وعلاقتهما ببعضها البعض، أمن الاحتواء هي أم من الاندراج أم من التكامل المتباين؟

وتعود القضية حسب –المسدي– إلى الموقف الحازم الذّي نادى به في غير لبس دوسوسير إذ سلّم بأنّ العلاميّة (السيميولوجيا) أمّ واللّسانيات فرع عليها حيث يقول سوسير في كتاب دروس في اللّسانيات العامة في النّص باللّغة الأجنبية: « la sémiologie est la sciences qui étudie la vie des signes au sein de la société sociale, la linguistique n est alors qu' une partie de cette science générale » وتسهيلا على القارئ العربي قمنا بترجمته إلى الآتي :«السيميولوجيا هي العلم الذّي يدرس حياة العلامات داخل المؤسسة الاجتماعية، واللّسانيات ما هي إلا فرع من هذا العلم العام»[3] .

ومنذئذ غدا هذا الموقف قضية خلافية، ويستشهد عبد السّلام المسدي بقول صلاح فضل حول هذا الإشكال قائلا: «للعلامة تاريخ طويل نسبيا إذ بدأت كعلم في القرن الماضي على يد بيرس الذّي أخذ يدرس الرّموز ودلالتها وعلاقاتها في جميع الأشياء

---

[1] دانيال تشاندلر، أسس السيميائيات، تر: طلال وهبة، المنظمة العربية المترجمة، ط1 ، بيروت، أكتوبر 2008م، ص : 85.

[2] انظر: دانيال تشاندلر، أسس اللسيميائيات ، تر : طلال وهبة، الصفحة نفسها.

[3] Christian Baylon ،Paul Fabre، Initiation a linguistique, cours et applications corrigés, –, Curus armands colin, 2ème édition.page 08

والموضوعات الطبيعية والإنسانية، ولكن سوسير هو الذي بشّر بمولدها في أوائل القرن وحدّد موضوعها بكل علامة دالة وجعل اللّغة جزءا من هذه العلامات الدّالة وبهذا فإنّ علم اللّسان عنده يعتبر جزء من العلامية العامة»[1].

ولكنّ الباحثين المحدثين أخذوا يعكسون هذه العلاقة ويبرزون فضل اللّغة على الدّلالة العلامية، فالعلامية تدرس جميع الأنساق الدّلالية في المجتمع الإنساني فإنّها لا يمكن أن تكون مستقلة، فأي نظام علامي له علاقة باللّغة يقول عبد الواحد مرابط في كتابه "السيمياء العامة": «وبما أنّ اللّغة هي أكثر الأنساق الدلالية تعقيدا وأكثرها ارتباطا بالإنسان فقد عدّ النموذج اللّغوي منطلقا لدراسة الأنساق الأخرى غير اللّغوية»[2] ويضيف: «وإذا كانت هناك اتجاهات لا تنطلق من النّموذج اللّساني فهي تجده في طريقها بشكل أو آخر»[3]، وبهذا تكون العلامة اللسانية مطلب ضروري للتعبير أو لدراسة بقية الأنساق العلامية الأخرى.

فالعناصر المرئية مثلا تقتضي رسالة لغوية كما يحدث في السينما والإعلانات والصور الكاريكاتورية وغيرها، كما أنّ مجموعات الأشياء في المأكل والملبس مثلا لا تصبح نظما إذا لم تمر من خلال اللّغة التي تعزل دلالتها وتسميها فلا يوجد معنى ليس له "اسم"، وعالم الدّلالات ليس سوى عالم لسان.

فالباحث العلامي حسب المسدي بالرغم من أنه يباشر عمله على مواد غير لغوية إلاّ إنّه لا يلبث أن يجد اللّغة محيطة به من كل جانب، فمهما تنوعت المواضيع من أسطورة إلى مقال صحفي إلى إشارات مرور ....إلخ، سيتم الحديث عنها لغويا، ممّا

---

[1] عبد السّلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص : 67.

[2] عبد الواحد مرابط، السيمياء العامة وسيمياء الأدب، منشورات الإختلاف، الجزائر، ط1 ، 1431-2010 م ، ص : 23.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

اضطر الباحثين المحدثين إلى قلب مقولة سوسير ويرون أن العلاميّة تمثل جزءا من علم اللّسان على اعتبار أنّ موضوعها لا يخرج عن كونه الوحدات الدّالة الكبرى[1].

ويقدم لنا رأيا وصفه بأنه هو السائد بين الباحثين حتى الآن هو عدم إغفال بقية أنواع الرّسائل التي تستخدمها المجموعات البشرية ودراستها بنائيا ووظيفيا دون نسيان أهمية اللّغة باعتبارها وسيلة التّواصل الأولى، وضرورة توقف الأنماط الثانوية الأخرى على النّمط اللّغوي وإذا كانت تختلف عنه بدرجات متفاوتة[2].

بناء على هذا تضع العلاميّة الأسس العامة لعلم الرّموز وأبنيتها المختلفة وكيفية استخدامها في الرّسائل بجميع أنواعها، وهي حسب تعبير المسدي الحلقة المركزية المحيطة بعلم اللّسان –يقتصر التّواصل فيه على الرّموز اللّغوية فحسب– كما أنّ هناك دائرة ثالثة أوسع من العلاميّة وأعمّ منها وهي علم التّواصل البشري العام[3].

لا يخفي المسدي انتقاده للمقارنة التي عقدها سوسير بين اللّغة ولعبة الشّطرنج، ووصفها بأنها مقارنة لطيفة، ليؤكد أنّ اللّغة بنظامها لا بأجزائها، فالمادة التي تهيأ منها قطع الشطرنج غير ذات قيمة، أمخروطة من خشب، أم منحوتة من عاج أم مسلوقة من معدن، فالمهم حسبه هو صورة القطع وموقعها من الرّقعة ثمّ يتم تحريكها حسب (قواعد اللّعبة) وهذه الصّورة التّمثيلية عنده –المسدي– لا تصمد أمام الفحص الثاقب لها، فصاحبها –سوسير– قد صرّح بها أثناء وظيفته التعليمية في إطار عملية الشرح والتبسيط البيداغوجية، وقد كان همه الأول التيسير والإستدراج نحو تصورات ما كانت مستساغة في تلك المرحلة من تاريخ المعارف اللّغوية[4].

---

[1] انظر : عبد السلام المسدي،اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص : 68.

[2] انظر : المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] انظر : المصدر نفسه، ص : 69.

[4] انظر : المصدر نفسه، الصفحة نفسها

فاتخاذ هذه المجانسة التّمثيلية مرجعا اختياريا لتأصيل نظري لقامت أمامنا إشكالات يعسر معها التّسليم التّلقائي بمبدأ الفصل بين المادة والجوهر كما فعل سوسير فالتعبير الحاصل للعبة الشّطرنج سواء على مستوى الشّكل أو اللّون أو الحجم يجعلنا نتساءل ألا يجوز تصور درجة التّحول التي تطرأ على اللّعبة ونظامها، وعندئذ يصبح التّعامل معها كالتّعامل مع النّظام الصّوري؟

فهل تبقى عندئذ لعبة الشّطرنج تماما كما هي عليه؟

من هنا يرى – المسدي– أنّ التحول عن طريق الإنسلاخات الذّاتية هو جوهر حياة اللّغة، حيث تبدأ بالشّكل لتمس الموضوع، وعلى هذا الأساس يعتبر– المسدي– أنّ الكلام البشري ينبني على اختلاط الشّكل والمادة والموضوع، وهذا الإختلاط وانصهاره في غير نشاز ينبني عليه مفهوم الوظيفة في اللّغة.

ويتأكد عدم اقتناع –المسدي– بالمقارنة السويسرية بين اللّغة ولعبة الشّطرنج من خلال انتقاده لتمّام حسان عند مقارنته في مقدمة مصنفه اللّغة بين المعياريّة والوصفية بين ناحيتين من نواحي النّشاط اللّغوي ناحية الاستعمال وناحية البحث حيث يقول: «وحين قسمت النّشاط اللّغوي إلى معياري ووضعي لم يغب عن خاطري ما بين المتكلم و البّاحث من فروق [...] المتكلم خاضع للعرف و البّاحث خاضع للمنهج، و المتكلم يستخدم أدوات لا يعرفها، و الباحث يستخدم أدوات للكشف عن هذه الأدوات، و المتكلم لاعب الشّطرنج يمسك بالقطع ويحركها على الرّقعة و لكن الباحث مراقب للعبة، يلاحظها عن قرب، و يكشف عن قوانينها و أصول لعبها و نشاط المتكلم معياري، و لكن نشاط الباحث وصفي»[1]، وهو تشخيص على رأي المسدي جانب فيه تمّام حسان دقائق التّشخيص، فالمتكلم بعيد كل البعد عن مماثلة لاعب الشّطرنج ، فمستعمل اللّغة بالسليقة

[1] تمام حسان، اللّغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4 ، 1421هـ ، 2001م، ص،ص : 12–13.

غير واع بقواعدها مطلقا لا سيما في مستوى الاكتساب بالأمومة والاستخدام بالملكة، أمّا لاعب الشّطرنج فمن البديهي والمنطقي أنه لا يمارس اللّعبة إلا بعد أن يمسك عن وعي صريح بقواعدها كليا [1]

من خلال ما قيل، فإنّ منطلق القضية هو مبدأ تعريف اللّغة بواسطة متصور العلامة، فمن خلال هذا التّصور نشأت عقدة الانتماء بين ما هو بحث في العلامة مطلقا، و ما هو بحث في اللّغة بذاتها بما أنّ العلامة اللّغوية جوهرها العرف، ولكل دال إلا وكان يمكن قيام دال آخر بدله سواء من ذات اللّغة أو من غيرها، و ليس لها من مدلول إلا وكان يمكن أن يعبّر فيها عنه بغير ما هو مدلول به عليه، فهمنا الآن حسب –المسدي– إنّما هو ضرورة الكشف عن نواميس قوانين هذا الاقتران التّعسفي الذّي منه تنقدح الدّلالة، و ما هي الإفادة التّي نستقيها في فض مشكل الانتماء بين اللّسانيات والعلامية؟

أولا: يقرر المسدي في محاولته الكشف عن الإشكاليات المطروحة في بادئ الأمر أنّ مبدأ الاعتباط المحض في اقتران دوال اللّغة بمدلولاتها بأنّه الوجه الخلفي لدعامته العرفية ضمن أنساق الدّلالة الكونية

ثانيا: الأنظمة التواصلية مبنية على مبدأ التراكب بين الأنساق الإخبارية فالظاّهرة اللّغوية أساسها نظام اصطلاحي، لكنّها لا تنفي تضافر النّمط الطبيعي والنّمط المنطقي معها، أمّا الأنظمة التّواصلية الأخرى غير النّظام اللّغوي أساسها القرائن الطبيعية والقرائن المنطقية ثمّ تتسع مجالاتها لتشمل الرّوابط الاصطلاحية المطلقة، وتأسيس على هذا الطّرح نتوّصل إلى أنّ:

- في اللّغة: الاصطلاح أساس، والطّبع والمنطق فرعان عليه.

[1] انظر : عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص : 65.

- في غير اللّغة من الأنماط التواصلية: الطبع والمنطق أصلان والعرف فرع عليهما

نجد النّظام العلامي يجنح نحو الارتباط بمفهوم الرّمز، فإذا استضأنا بمستخلصاتنا النّظرية وقرّرنا القاعدة التالية: (كل رمز علامة، وليست كل علامة رمز) [1].

يرى المسدي أنّ العلم الّذي موضوعه العلامة يطوف في فضاء أوسع من فضاء العلم الّذي يجنح نحو الرّمز فتكون اللّسانيات من هذا الباب المبدئي أبعد مدًى وأقدر من العلاميّة ممّا يبوئها معرفيا منزلة الأصل كما يقدم الكثير من الأمثلة في هذا الفضاء الرحب، منها: «النّظام الإشاري الخاص بفئة ذوي القدرات الخاصّة (الصم- البكم) فكل حركة من حركاته، أي كل دال ومدلول تتوخى فيها سبيل المجانسة الطبيعية أو سبيل الاقتران المعقول، فإن أعوزت الحيل التجأ إلى الاصطلاح الإعتباطي أي إلى محض العلامة»[2]، ويتكرر المشهد في سائر النّظم العلاميّة كقانون الطرقات وحتى الأنظمة التّواصلية، وإن كانت ضمن البنى الاجتماعية غير الواعية تحقق الأمر ذاته عند دراسة نظم المصاهرة والأفراح والمآتم في المجتمعات البشرية.

زيادة على ما قيل فالدّلالات المتراكبة عند عبد السلام المسدي يبدأ فيها التواصل باعتماد السند الطبيعي، فإن احتيج إلى رابط فالسند المنطقي، فإن لم يفلح فبالإصطلاح العرفي.

ويمكن القول « إنّ موضوع الرّمز والعلامة يعد مسلكا أوّليا لتأسيس علاقة الإستيعاب التي للّسانيات على العلامية، ويمكن تمييز ذلك من خلال معرفة أسرار

[1] انظر : عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص : 72.

[2] انظر:المصدر نفسه، الصفحة نفسها

العلاقة القائمة بين سعة أي نظام تواصلي وطبيعة مكوّناته الدّلالية»[1] ويمكن تمثيل ذلك حسب المخطط التالي: [2]

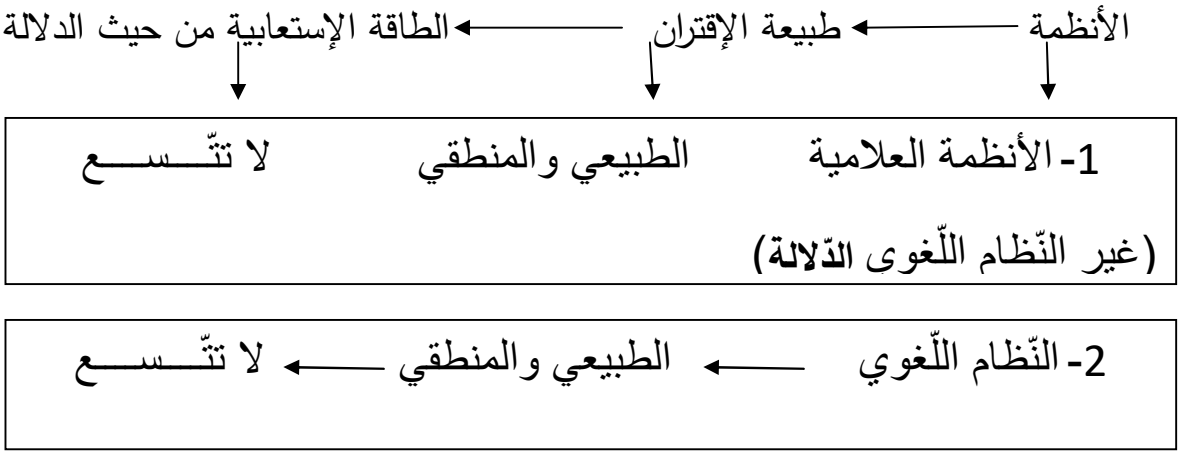

بناء على هذا فالأنظمة العلاميّة – من غير النّظام اللّغوي– «تتأسس على ما يدل بواسطة القرائن الطبيعية والقرائن المنطقية، وبالتالي فإنّ طاقتها الاستيعابية من حيث الدّلالة لا تتّسع بقدر اتّساع النّظام اللّغوي الذّي يتأسس على النّظام الإصطلاحي (العرفي) فتزداد كفاءة الجهاز التّواصلي»[3] ، وبديهي أنّ العلم الذي يعكف على الأوسع (اللّسانيات) يصبح أصلا، والذي يعكف على الأضيق (العلاميّة) يغدو فرعا.

ثمّ ينتقل – عبد السّلام المسدي – إلى أمر اللّغة حيث تنحل دلالاتها تدريجيا من الخطاب إلى الجملة إلى الكلمة، مبرزا السّمة المميزة الصغرى التّي هي الفارق الصوتي (ويعني به الفونولوجي) مستشهدا في ذلك برومان جاكبسون صاحب الفضل في تبيين مشكل الرّوابط القائمة بين الصّوتية (الفونولوجيا) وعلم الأصوات حيث يعزو ذلك إلى طبيعة الصّلة بين جوهر وظيفة الصوت وهوية الصّوت ذاته، في حين يرى بلومفيد أنّ الصّواتم ليست أصوات بقدر ما هي صفات لفظية تترابط في علائق داخلية، يكتسب

---

[1] عبد السلام المسدي،اللّسانيات وأسسها المعرفية ،ص:72.

[2] انظر: المصدر نفسه الصفحة نفسها.

[3] المصدر نفسه، ص :73.

الإنسان بفضل الدّربة القدرة على أدائها وتبيينها في سياق سلسلة الكلام على غرار ما يحدث مع تعود سائق السّيارة على اللّون الأحمر باعتباره صورة مجردة غير متشكلة تحثه على التوقف.

ويعود عبد السّلام المسدي للاستشهاد برومان جاكبسون في قضية تميز الوحدات الدّلالية إذا قورن ذلك بكل الوظائف التّي يؤديها الصوت في الظاهرة اللّغوية لمّا كان هو الوظيفة التّي يصعب الاستغناء عنها، وهذا ما يكسب الإنسان أولا وبالذّات ملكة التمييز بين السّمات في تحاوره مع الآخرين عبر اللّغة، كما أنّه يكتسب مميزات أخرى تندرج في نظام إعلامي إبلاغي أهمها الخصائص التعبيرية والانفعالية.

لعلّ النّظام العلامي الذّي يستند إليه السّامع لا يقتصر على أصوات الرّسالة الملقاة فقط، فالسّامع بمقارنته بين نظامه الخاص ونظام محدثه يتسنى له الاستدلال على الكثير من مميزات مخاطبه، كأصله، ودرجة ثقافته، وانتمائه الاجتماعي، كما قد يستدل على جنس مخاطبه وسنّه وفصيلته.

فمتلقي الرّسالة اللّغوية باعتباره مدركا للنّظام العلامي بحيث يستطيع تفكيك الرّسالة فيفهم مضمونها، أمّا لأجنبي الجاهل باللّغة فيكتشف على التّدرج نظام إشاراتها حتى يتوّصل إلى تفكيك أي رسالة تصاغ فيها كما لو كان فردا من أفرادها.

وينتهي رومان جاكبسون إلى أنّ المتكلم –سواء أكان مستعملا لغته أم لغة اكتسبها وألمّ بنظامها اللّغوي، يعي قطعا الوظائف التي تؤديها مختلف عناصر الصّوت ومن تحليله الخّاص به يستطيع أن يستخلص السّمات المميزة دلاليا والدّالة تعبيريا من حيث تشكلها بذاتها.

ويخلص –عبد السّلام المسدي– في أنّ قيمة نظرية الاصطلاح ضمن قضايا تناول اللّغة تكمن في أنّها قادت إلى مقولة الاعتباط في ارتباط الدّال اللّغوي بمدلوله ممّا ساهم في فض إشكال الانتماء المعرفي بين اللّسانيات والعلاميّة.

عطفا على ما سبق نجد أنّ للتفكير السيميائي جذورا ضاربة في التّاريخ من خلال ما جاء ضمن الخطاب الفلسفي اليوناني وفي ثنايا الفكر العربي القديم وفلسفات القرون الوسطى الأوروبية وعصور النّهضة، بيد أنّ العلاميّة كما يسميها – المسدي– لم تتأسس بصفتها علما شاملا لأنساق الدّلالة إلاّ في القرن العشرين، وقد قسّم عبد الواحد المرابط ارتباط ظهورها بأربع مصادر تأسيسية هي كالتالي[1]:

1– الفلسفة التداولية: التي بلورها الفيلسوف الأمريكي شارل بيرس حين وضع لها الأرضية الإبستيمولوجية لعلم يدرس جميع أنواع العلامات.

2– اللّسانيات البنوية: التّي شيدها اللّغوي دوسوسير حيث وضع في نفس الفترة تقريبا، نظرية مستحدثة لدراسات العلامات اللّغوية وتمثل اللّسانيات أحد فروعها المعرفية.

3– فلسفة الأشكال الرّمزية: التي بلورها الفيلسوف الألماني إرنست كاسيرير صاحب مقولة الإنسان حيوان رمزي.

4– أبحاث فلسفة اللّغة والمنطق: مع ثلة من الفلاسفة أمثال فريج وكارنب وغيرهم.

فاللّغة من حيث إنّها مجموعة من العلامات أو الرّموز، هي عبارة عن أصوات يحدثها جهاز النّطق اللّساني والتّي يدركها متلقي الرّسالة فيفهم مضمونها، هذه الأصوات تؤلف بطرائق اصطلاحية في كلمات ذات دلالات اصطلاحية «إنّ اللّغة بهذا الاعتبار

[1] عبد الواحد المرابط، السيمياء العامة وسيمياء الأدب، ص،ص :7–8.

تشترك مع طائفة أخرى من النّظم، سواء اتّسعت دائرة الاصطلاح أو ضاقت وأيا كانت المادة التي يتكون منها أي نظام من هذه النّظم، وأيا كانت الحاسة التّي يتجه إليها أو يخاطبها أي نظام منها »[1].

نستشفّ مما سبق أنّ اللّسان مؤسسة اجتماعية، تبقى متميّزة عن باقي المؤسسات الأخرى، فهو ذو طبيعة خاصة يتميز بها عن المؤسسات الأخرى وفي الكون توجد عدّة أنساق دلالية «لا يختلف عليها اللّسان إلاّ بكونه أهم نسق من هذه الأنساق فهو أدّق الأنساق وأبلغها وأعقدها في التعبير عن الحاجيات وأشدّها تمييزا بين الأفكار»[2] .

فاللّسان والظواهر الأخرى الدّالة أنساق مكونة من دلائل ومعبرة عن أفكار وباعتبار هذا القاسم المشترك، يمكن تصور علم يقوم بدراسة كل الدّلائل مهما كانت طبيعتها وفي هذا الصّدد يقدم دوسوسير تصوره الخّاص لهذا العلم فيقول: «يمكننا أن نتصور علما يدرس حياة الدلائل داخل الحياة الاجتماعية، علما سيكون فرعا من علم النّفس الاجتماعي، وبالتالي فرعا من علم النّفس العام ونطلق على هذا العلم السيميولوجيا، وسيكون لهذا العلم أن يعرّفنا على وظيفة هذه الدلائل وعلى القوانين المتحكمة فيها، ولأن هذا العلم لم يوجد بعد فلا يمكن التكهن بمستقبله، إلاّ أنّ له الحق في الوجود، وموقعه يحدد سلفا»[3].

ويضيف في موضع آخر:« ينبغي أن يتساءل أصحاب السيميولوجيا عندما ينتظم أمرها كعلم إذا كانت طرف التعبير التي تقوم على دلائل طبيعية صرفة كالتعبير

---

[1] محمود السعران، علم اللّغة – مقدمة للقارئ العربي دار المعارف، مصر، دط، 1962م ،ص : 66.

[2] حنون أمبارك، مدخل إلى لسانيات سوسير، دار توبقال للنّشر، ط1، 1987م، ص : 160.

[3] المرجع نفسه،الصفحة نفسها

بالإشارات هي من مشمولات علمهم أم لا ؟ فإن افترضنا أنّه يشملها فإنّ موضوعه الأساسي سيبقى لا محالة مجموع الأنظمة القائمة على اعتباطية الدّليل»[1] .

وعلى هامش ملتقى فرسوفيا (1968) الذّي نظّمه رومان جاكبسون ظهرت الكثير من المناقشات حول التقاطع الواضح بين السيميائية والبنوية أو بينها وبين اللّسانيات وتم اقتراح عدّة آراء منها أن يتخصص الدّرس السيميائي في البحث عن المقاربة المنهجية الكفيلة بتبني الدّلالة كموضوع بحث بعيدا عن أبعاد الدال وفضاءات المدلول والحيز بينهما.

ويبدو لنا أنّ التّصور السوسيري للعلامة جعله علما شموليا ومتحكما في رقاب اللّسانيات وقوانينه العامة ستشمل من دون شك الظواهر اللّسانية، يقول أمبارك حنون: « وباعتبار تبعية اللّسانيات للسميائيات، وبالنّظر إلى موقع السّميائيات المحدد ضمن العلوم، فإنّ اللّسانيات تجد لنفسها موقعا ضمن تلك ولولا ربطها بالسيميائيات لما كان لها ذلك الموقع»[2] ، وقد شرع عالم اللّغة الدنماركي لوي هيلمسليف في الاضطلاع بمهمة سوسير الخاصة بالكشف عن «علم يدرس حياة العلامات داخل المجتمع»[3] ويرى هيلمسليف أنّ أولى خطوات هذا الكشف هو«إرقاء اللّغة إلى مستوى النّظام السيد للعلامات، الذي يحكم من خلال علم اللّغة فقط»[4]، فالعلامة لا تشمل على علاقة بين الجوهر المادي (الدّال) والمفهوم الذّهني (المدلول) فحسب بل وتشتمل كذلك على علاقة بين ذاتها ونظم العلامات خارج ذاتها.

---

[1] فيصل الأحمر، الدّليل السيميولوجي، الألمعية للنّشر والتوزيع، ط1، 2011م، ص :08.

[2] أمبارك حنون، مدخل إلى لسانيات سوسير، ص:161.

[3] بول كوبلي،وليتساجانز، أقدم لك علم العلامات ، تر: جمال الجريزي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2005م، ط1، ص : 12.

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

تغير من بداية السبعينات المفهوم تماما، وذلك من خلال مداخلة لرولان بارت مفادها أنّ السيميولوجيا جزء من اللّسانيات، لأنّ الكيانات المعبر عنها لا تملك كيانا آخر خارج الاستعمال اللّغوي وإمكانيات الوصف اللّغوي أمّا أمبرتو إيكو فيرى أنّ مفهوم العلامية ليس كما كنّا نتصور حيث يقول: « وهذا ما سيغير من السيميائيات، ليست علما للعلامات كما شاع ذلك وانتشر وكما تصور ذلك سوسير أيضا»[1].

وينحو الكثير من المنظرين إلى أنّ اللّغة أساسية، فيؤكد رومان جاكبسون «أنّ اللغة منظومة تفسيرية تستطيع أن تؤدي المعاني التي تؤديها جميع المنظومات الأخرى اللّسانية وغير اللّسانية»[2].

ويقول بينفينيست « إنّ اللّغة منظومة تفسيرية تستطيع أن تؤدي المعاني التّي تؤديها جميع المنظومات الأخرى اللّسانية وغير اللّسانية »[3].

بينما يلاحظ كلود ليفي ستراوس أنّ « لغة النّطق هي المنظومة السّيميائية بامتياز لا يمكنها إلاّ أن تؤدي معنى، وتوجد فقط بواسطة الدّلالة »[4].

فالكلّ يجمع تقريبا على اعتبار أن اللّغة المنطوقة إلى حد بعيد أهم وأقوى منظومات التواصل، فقد عدّ الأنموذج اللّغوي منطلقا لدراسة الأنساق الأخرى غير اللغوية حتى وإن كانت هذه الأخيرة – الأنساق غير اللغوية – لا تنطلق من الأنموذج اللّساني فهي تجده في طريقها بشكل أو بآخر، فمن الصّعب أن نتحاشى تبني الأنموذج الألسني عند دراسة منظومات الإشارات الأخرى.

---

[1] أمبيرتو إيكو، العلامة، تحليل المفهوم وتاريخه، تر: سعيد بنكراد، المركز الثّقافي العربي ط1 1427هـ، 2007م، ص : 12.

[2] دانيال تشاندلر، أسس السيميائية، تر: طلال وهبة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1 ، أكتوبر 2008م، ص: 12.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

فاللّسانيات فرضت على أشكال التّواصل بعض القوالب التّي أصبحت بحكم صلاحيتها المعترف بها، تتمتع ببعض السلطة المطلقة (un pouvoir absolu) حسب غريماس، فهي اللّغة (باعتبارها الموضوع الأساس لعلم اللّسانيات)« شكل غير مبال بما يحيط به »[1].

ويحاول بعض السيميائيين الرّجوع بنا إلى المربع الأول واعتبار العلاميّة أعم أوسع نطاقا من اللّسانيات، فهم يطمحون إلى استشراف خوارق صادرة عن الكون ككل، لا عن تلك البقعة الصّغيرة في الكون المسماة اللّغة الإنسانية، حيث يقول غريماس: «الدّلالة تختفي وراء الأصوات ولكنّها تختفي أيضا وراء الصّور، الرّوائح، الأذواق، دون أن تكون الدّلالة محتواة في الأصوات أو الصور»[2].

ويقر غريماس نفسه بأنّ بعض المجالات فقط في السّيميائية تمتلك أبعادا محددة، اللّغة الطبيعية، السيميائية الشّرعية، وسيميائية الخطاب أمّا الباقي فمجاله محدود إلى حد الآن.

كل هذا يعطي الحق للّسانيات في استيعابها البحث العلامي من موقع النقد المعرفي والاستكشاف الأصولي حسب رأي – عبد السلام المسدي– .

[1] فيصل الأحمر، الدّليل السيميولوجي، ص : 18.

[2] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها

مراتب الظاهرة اللّغوية:

يتضح لنا من خلال ما مررنا به في الفصول السّابقة أنّ اللّسانيات تتعهد بدراسة العلامات اللّغوية ليس باعتبارها غرضا في ذاته فحسب أو من حيث هي جزء بمفرده، ولكن من حيث هي عنصر مكون لنظام متماسك.

ويرى عبد السّلام المسدي أن موضوع علم اللّسان هو اللّغة في مظهرها الأدائي ومظهرها الإبلاغي، وأخيرا في مظهرها التواصلي، كما أنّ موقفه ثابت بخصوص تصوره لعلاقة اللّسانيات بالعلاميّة العامة، إذ يرى أنّ اللّساني من حقه دائما بل من واجبه أحيانا أن يمتد به البحث إلى البنى العلاميّة المتلابسة باللّغة أكثر مما للعلامي من حق أو مما عليه من واجب في أن يستوعب البنى المعرفية للظاهرة اللّغوية، ويواصل المسدي تشريحه لعلم اللّسان إذ يعتبر أن عموده الأساس هو الحدث اللّغوي متسائلا حيال مراتب تجليات الظاهرة اللّغوية عن أيّها التّي تمثل على وجهها الأكمل موضوع العلم اللّساني؟ ثمّ كيف يتسنى الفصل المعرفي بينها قبل حصر المادة؟[1]

فالعرف الشّائع بين اللّسانين، أن مادة علمهم ليست (الكلام) ولا (اللّسان) وإنّما هي اللّغة، بل هناك من اللّسانين من يشدّدون على طبيعة حقلهم المعرفي، فيحشرونه في زاوية البحث عن القوانين العامة التي لا تفارق الظّواهر اللّغوية إطلاقا، والمراد بتلك القوانين المبحوث عنها هي "الكليات اللّغوية".

ونعني بالظواهر اللّغوية: «جملة التجليات التي من خلالها يدركها العقل بحسب تصورات إختبارية متميزة»[2] فمصطلح (الظّاهرة) يطلق على جملة

[1] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص: 81.

[2] المرجع نفسه ، ص: 82.

المستويات التصورية، ومعلوم من الناحية المنطقية أن الكليات الذهنية تتحدد بمراتب ثلاثة[1]:

1- مرتبة الظّاهرة العامة.
2- مرتبة الظّاهرة النوعية.
3- مرتبة الظّاهرة الفردية.

وهذا المبدأ معمم على الأشياء والوقائع والظّواهر، ويعطي المسدي مثالا على عالم الجيولوجيا يحدثك عن الحجارة، فيكون في منزلة الظّاهرة العامة، ثم يحدثّك عن صنف من أصنافها فيندرج حديثه في منزلة الظّاهرة النّوعية، فإذا أراك قطعة الحجارة فتلمسها وتحاول اختبارها فهي منزلة الظّاهرة الفردية ويتكرر الأمر نفسه في عالم النّبات وعالم الحيوان وغيره فتلاحظ المراتب الثّلاث متجلية بوضوح[2].

وكذلك الأمر ينطبق حسب المسدي على الظّاهرة اللّغوية (فالكلام) المنطوق والمسموع يمثل المرتبة الفردية ثم يأتي مرتبة الوجود النّوعي متمثلة في (اللّسان)، فكل مجموعة بشرية تشترك في معرفة ما تتحاور به وهذا ما يطلق عليه اللّسان، إذ قد يكون اللّسان العربي أو الفرنسي أو الإنجليزي، أما مرتبة الظّاهرة العامة فيمثلها مفهوم (اللّغة) الذّي يتطابق مع جملة القوانين التي إذا أطلقت صدقت على كلّ لسان من الألسن البشرية، بل وعلى كل كلام يفوه به آدمي بأي لسان نطق.

[1] انظر: عبد السّلام المسدي،اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص: 83.
[2] انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها

وكـل هـذه المراتـب الثلاثـة تتشـكل صـوريا فـي قالـب مفـاهيم منهجيـة تثمـر معرفيا رغم تعاظلها في الذّهن، وهي ممثلة حسب المخطط التالي[1]:

مراتب الظاهرة اللغوية

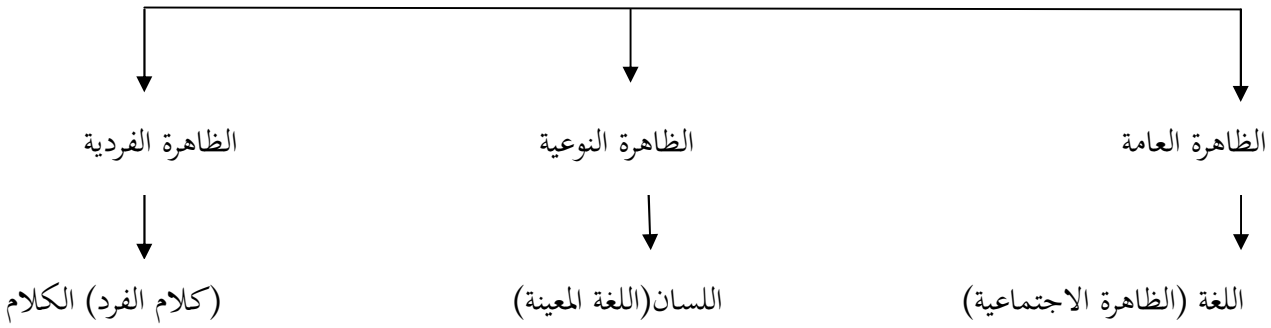

تشكل صوري × قوالب ومفاهيم منهجية= معرفة

تتشـكّل الظّـاهرة اللّغويـة مـن خـلال المفـاهيم الثّلاثـة: اللّغـة واللّسـان والكـلام، فاللّغـة مفهـوم كلـي وهـي إنسـانية عامـة واللّسـان مفهـوم نمطـي فهـو كمـا يقـول دوركـايم «نظـام مـن القـيم النقيـة»[2] وقـد حـدده دوسوسـير فـي الصـيغة الآتيـة: اللّسـان = اللغـة– الكـلام، أمّـا الكـلام فمفهـوم إنجـازي ويسـتعير عبـد السـلام المسـدي بعـض مصـطلحات المناطقـة فـي مفـاهيم الظّـاهرة اللّغويـة بقولـه: «إنّ اللّغـة جـنس واللّسـان نـوع والكـلام شـخص ومـن هـذا السّـلم التّصـنيفي يمكـن أن نسـتنبط مـدرجا موازيـا يماثـل هـذه المبـادئ الترتيبيـة»[3]، فمتصّـور اللّغـة عنـده يجسـم صـورة القـانون ولسان الجماعة يشكل نموذج العرف، أما كلام الأفراد فيشخص مثال السّلوك.

والعلاقـة بـين هـذه المراتـب عنـد عبـد السـلام المسـدي علاقـة مفتوحـة ذهابـا وإيّابـا وهـي خاصـية تميّـز مـادة علـم اللّسـانيات، فعنـدما نحـدد خصـائص الكـلام نسـتنبط نظـام اللّسـان، ومـن حيـث نلّـم بنظـام اللّسـان نتقصـى نـواميس اللّغـة وفـي

[1] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص: 83.

[2] أحمد عزوز، المدارس اللّسانية، دار الأديب للنشر والتوزيع، دط، ص: 97.

[3] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص: 86.

الوقت نفسه لا نستطيع صياغة أي شيء من خصائص اللّغة إلاّ وهو منطبق على كل لسان، فمنسحب بالضرورة على كلام كل فرد من أفراد المجموعة البشرية الناطقة بذلك اللّسان ونستطيع تمثيل هذه العلامة المفتوحة عبر المخطط الآتي[1]

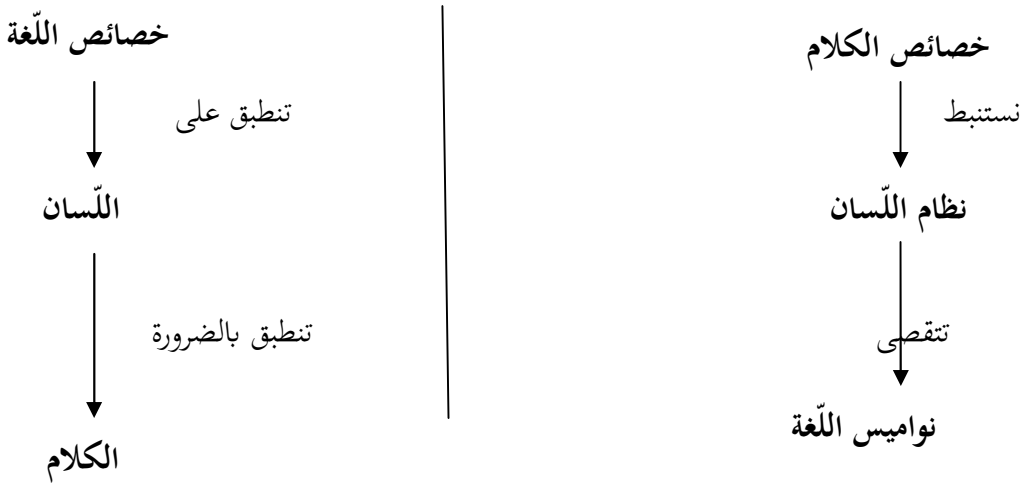

مخطط بين العلاقة المفتوحة (ذهابا / إيابا) بين مراتب الظاهّرة اللّغوية.

ويلفت نظرنا عبد السلام المسدي إلى قضية عدم تخصيص أي قوم من الأقوام أو أمة من الأمم متصور من هذه التّصورات مصطلحا قائما بنفسه مستقلا بذاته، ففي اللّغة العربية –مثلا– نستطيع أن نتحدث عن الظّاهرة اللّغوية في أي مستوى من مستوياتها بالمصطلحات الثلاثة الكلام واللّسان واللّغة، فالمفاهيم الثّلاثة تعبر عن أي مرتبة من المراتب فنستطيع القول عن زيد كلامه أو لسانه أو لغته أو عندما نتحدث عن العرب فنقول كلامهم أو لسانهم أو لغتهم على حد سواء، وكذلك الأمر لو تحدثنا عن الآدميين كافة لجاز لنا نسبة الألفاظ الثلاثة إليهم فنقول كلامهم أو لسانهم أو لغتهم ويعزو المسدي سبب في هذا الاشتراك الدّلالي إلى أن « هذه الألفاظ لا تتداخل من حيث هي اصطلاحات قد

[1] انظر :عبد السّلام المسدي،اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص: 87.

يضطرب إطلاقها من مستعمل لآخر، وإنمّا تتعاظل مفهوميا لأنّ لكل استعمال تأويلا مستقيما»[1] فإذا استعرضنا كل الاحتمالات التركيبية للمسنا مسارب التّوليد الدلالي[2]:

– فقولنا **(كلام زيد)** يضعنا في مستوى الحدث الفردي الذّي هو فعل الكلام منطوقا مسموعا.

– وقولنا **(لسان زيد)**، فالمعنى أني أقصد إلى استعماله الفردي للظّاهرة النّوعية التي هي لسان العرب مثلا.

– أما قولنا **(لغة زيد)** فهي إشارة إلى الممارسة الفعلية للّغة الذّي هو خصيصة بشرية من خلال نطقه لجمل هي من مواضعات المتكلمين باللّسان العربي، فاستخدام المتكلم لفظ اللّسان منسوبا إلى البشر يأوّل أنّه بدل على الظاهرة العامة (اللّغة) من خلال الظّاهرة النوعية (اللّسان)، إذ ما من بشر يتكلم إلا وهو يتكلم طبقا لمواضعة لسان من الألسنة.

فإذا نسب لفظ الكلام إلى البشر كان قاصدا الظّاهرة العامة (اللّغة) من خلال تجسمها فيزيائيا في منطق ما هو إنجاز فعلي لنمط نوعي.

عطفا على ما سبق، يتّضح لنا أنّ المجتمع الإنساني عرف اللّغة في أقدم صوره، فاللّغة ظاهرة اجتماعية إنسانية عاملة تميزه عن سائر الكائنات الأخرى، يقول محمود فهمي حجازي «اختص بها فأتاحت له أن يكوّن المجتمع وأن يقيم الحضارة، ولذا فاللّغة والمجتمع والحضارة ظّواهر متداخلة متكاملة»[3]

---

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص 86.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص: 84.

[3] محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللّغة، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة ، ط ج، 1998م، ص: 09.

إلاّ أنّ البحث العلمي في اللّغة ظاهرة حديثة نسبيا وشبيهة بأمر البحث العلمي في فروعه المختلفة «فالإنسان منذ وجوده على سطح الأرض يتنفس، ولكن المعرفة الحقيقية بالجهاز التّنفسي وبعملية الشّهيق والزّفير وما يرتبط بهما من عمليات فيزيولوجية في داخل الجسم لم تظهر للوجود إلاّ منذ وقت قريب نسبيا، وليس بالضّرورة أنّ كل إنسان يتنفس يعرف بهذه الحقائق العلمية، والأمر نفسه بالنّسبة إلى اللّغة، فاللّغة قديمة قدم المجتمع ولكن البحث فيها لم يحدث إلا في إطار التقدم العلمي»[1]، فقد حصلت الدّراسات اللّغوية على الشّرعية العلمية بفضل جهود وأعمال دوسوسير التّي أسّست لمدرسة لسانية قائمة بذاتها وباتت نموذجا رائدا في العلوم الإنسانية تتحدى العلوم الدّقيقة في علميتها ونتائجها الخاضعة للمنهج العلمي.

لقد ميّز دوسوسير بين ثلاثة مصطلحات أساسية في نظرية اللّغة أو كما أطلق عليها –المسدي– مراتب الظاهرة اللّغوية وهي مصطلحات (اللّغة واللّسان والكلام) وهي تفرقة اعتبرها –ستيفن أولمان– «تفرقة بين الموجود بالقوة والموجود بالفعل»[2]، فالكلام ماهو إلاّ وجه من أوجه النّشاط الإنساني أما اللّغة فهي وعاء هذا النّشاط وأدائه أو بعبارة أخرى يقول –ستيفن أولمان– «اللّغة عبارة عن نظام من الرّموز التي يستدعيها حدوث الكلام الفعلي ويشترك في هذه العملية كل من المتكلم والسامع»[3] وينتج عن هذا التّقابل عند –أولمان– بين اللّغة والكلام مجموعة من الظّواهر المتعارضة نوجز أهمها فيما يأتي[4]:

[1] محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللّغة، ص:10

[2] ستيفان أولمان، دور الكلمة في اللّغة، تر: كمال بشير، ص: 36.

[3] المرجع نفسه، ص:36.

[4] المرجع نفسه، ص:37.

1- الكلام شيء عابر سريع الزّوال، والحدث اللّغوي لا يستغرق أكثر من لحظات (بغض النّظر عن وسائل الإعلام والاتّصال الحديثة التّي أعطته شيئا من الدّوام الذّي كان محصورا فقط على الكلمة المكتوبة).

2- اللّغة هي ثابتة ومستقرة نسبيا، إذا قورنت بالكلام بالرّغم من خضوعها للتغيير والتّطور إلاّ أنّ ذلك يستغرق وقتا طويلا ويحدث ببطء شديد.

3- الكلام نشاط متعمد مقصود.

4- اللّغة تفرض علينا من الخارج.

وفي ضوء هذه المنطلقات يعود تحقيق اللّغة في الواقع إلى الفرد أي بالتّالي إلى الكلام: «لا يتحقق الآداء عن طريق المجموعة بل هو عمل فردي سيطر دائما عليه وندعوه بالكلام»[1]

لقد كان لتمييز دوسوسير بين المصطلحات الثلاثة (اللّغة- اللّسان- الكلام) في الدّرس اللّساني الإنجاز الجديد والفيصل في البّحث اللّساني الحديث، كما سار الكثير من البحّاثة اللّغويين على خطى دوسوسير، حيث نلمس هذا التّمييز كذلك عند سابير «حين يفرق أيضا بين النّموذج (Pattern)، والواقع الكلامي (Reality) حيث يعتبر دراسة النّموذج أو المثال المبدأ الأساس والأهم في حياة اللّغة»[2]

كما يرى الكثير أنّ أعمال شومسكي في تمييزه بين الآداء اللّغوي والكفاية اللّغوية تطويرا لرأي دوسوسير في اللّغة والكلام "فالكفاية اللّغوية

[1] ميشال زكريا، الألسنية علم اللغة الحديث، المبادئ والأعلام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، دط ، دس، ص: 43.

[2] المرجع نفسه، ص:44

(Compétence) هي معرفة الإنسان الضمنية لغته في حين أن الآداء الكلامي (Performance) هو الاستعمال الآني للّغة ضمن سياق معين»[1]

هذا التّمايز بين هاته المفاهيم لم يظهر عند قوم من الأقوام أو أمّة من الأمم كما قال المسدي، فهذا العلم يتضمن تصورات لم تقم في أذهان لغويّ العرب أو غيرهم من الأمم والأقوام، وتأثير دوسوسير حول كشفه عن المتصورات الثلاثة (اللّغة- الكلام- اللّسان) طال مجالات أخرى مركزية في العلوم الإنسانية، فكلود ليفي ستراوس رائد الأنثربولوجيا «استخدم مفاهيم اللّسانيات السّوسيرية ليصف البنى الأنثروبولوجية للقرّابة على سبيل المثال، وتكمن خصوصية عمله في نقل الثنائية السويسرية بين اللّغة والكلام إلى خارج الحقل اللّساني المحض »[2]، أما المحلل النّفسي جاك لاكان صاحب المقولة المشهورة «اللاّوعي مبني كالكلام»[3] استخدم نمط العلامة السّويسرية لوصف بنية ذلك الكلام.

ويمكن القول أن تفريق دوسوسير بين المتصورات الثّلاثة (اللّغة- اللّسان- الكلام) بمثابة الإنجاز العملاق والهام في البحث اللّساني الحديث. حيث فتح الأبواب أمام الجميع وأزال عقبات كثيرة ومتاهات عديدة لم تتّضح أمام البحّاثة السّابقين.

---

[2] ميشال زكريا، الألسنية علم اللغة الحديث، المبادئ والأعلام ، ص45.

[2] ميشال أريفية، البحث عن فرديناند دوسوسير، تر: محمد خير محمود البقاعي، ص: 08.

[3] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها

المبحث الأول: اللّغة (Langage)

اللّغـة اصـطلاحا كمـا يراهـا المسـدي ليسـت فعـلا غريزيـا ولا هـي محصـول وراثـي، فبـديهيا أي وليـد عـزل عـن البيئـة النّاطقـة، نشـأ أبكمـا ولـو كـان سـوي الخلقـة، كمـا أنّ أي طفـل يبعـد عـن بيئتـه ويـودع بيئـة أخـرى تـتكلّم لسـانا مخالفـا للسـان أبويـه، لشـبّ يتحـدث بلسـان القـوم الـذّين احتضـنوه كمـا ولـو كـان وليـد سـلالتهم، فـلا يظهر في نطقه ما يرتبط بأصله اللّغوي.

مـن هنـا اللّغـة ليسـت رابطـة جنسـية ولا عرقيـة وإنّمـا رابطـة ثقافيـة تؤكـد روابـط انتمـاء حضـاري، وبـذلك تتبـوأ منزلـة البعـد الإنسـاني عبـر تـاريخ الأمـم، ثـمّ إنّ اللّغة ظاهرة متشبعة الجوانب فهي[1] :

أ- **مـن ناحيـة الوجـود:** بنـاء صـوتي لأنّ فـي إنجازهـا الطبيعـي تتحقـق بالأداء المنطوق والمسموع.

ب- **عمـل فيزيولـوجي:** تقـوم علـى تـدفق عـدد مـن أعضـاء الجسـم فـي عمل متواقف متشابك.

ت- **فعل نفساني:** تستند إلى نشاط إرادي تتحرك بأوامره ملكات عدة.

ث- **ظـاهرة اجتماعيـة:** جملـة رمـوز متـواترة بـين أفـراد المجموعـة البشـرية التّي تتحول بفعل الرّابط اللّغوي إلى مجموعة فكرية حضارية.

ومـن نتـائج هـذه الظّـاهرة المتشـبعة الجوانـب أنّ اللّسـاني يتـوخّى منهجـا مزدوجا في تناول مادة علمه فهو:

1- يـدرس البنيـة اللّغويـة فـي جوانبهـا الصـوتية والصّـرفية والتّركيبيـة والدّلالية.

[1] انظر: عبد السلام المسدي،اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص:88.

2- يعمل على كشف ارتباط هذه البنية بوظيفتها الاجتماعية.

أضف إلى ذلك أنّ اللّغة حسب عبد السلام المسدي حقيقة تاريخية وتاريخيتها من وجهين[1]:

الأول: خارجي، باعتبارها ذاكرة الإنسان الجماعية، حاملة لسجل حضارة الأمم، وكأن صيرورة التاريخ البشري وقف على اللّغة.

الثاني: داخلي، كيان متطوّر يرصد مظاهر تبدّله وانسلاخه فجوهره الصيرورة بذاتها.

من هنا ترتبط دراسة اللّغة بتفاعل دراسة البنى اللّغوية والعلاقات الاجتماعية مع الأبعاد التّطوّرية عبر التّاريخ.

كما أنّ اللّغة ظاهرة عقلية تتلابس مع كل الظّواهر الإدراكية لدى الإنسان، وبعيدا عن جدلية علاقة الفكر باللّغة فإنّ عملية التّفكير غير مستقلة عن أداتها والتي هي جهاز علامي بالضّرورة، فالإنسان السّوي أداته الجهاز اللّغوي أمّا الأبكم فهي الجهاز الإشاريّ، فإنّ كان الأبكم أكمه فهو الجهاز اللّمسي على محدوديته، فاللّغة هي «عنوان سمو القدرة العقلية وهي الدّليل على ترابط المدارك الذّهنية، فهي عملية معقدة بين مختلف المقومات العضوية والذّهنية والعصبية والنّفسية»[2]

وممّا يجعل عالم اللّسان متمكنا من مادة علمه وكاشفا لخفاياها أنّه يتقصّى بالدرس والتّشريح تلابس مقومات العقل البشري بخصائص الظّاهرة

[1] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص: 88.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص: 89.

اللّغوية فلا تدري أنّ ما اشتقته أهو من أثر اللّغة في الفكر؟ أم من أثر الفكر في اللّغة؟ ولكنّه إذا أهمل تعذر بإهماله فهم كنه الظّاهرة اللّغوية تماما، ونعني بذلك مبدأ التجريد، وبه قوام العقل إذ يعقل، واللّغة إذ تعبر.

ويفسّر لنا المسدي هذا المبدأ الذّي يعتبره أساس كل إدراك من حيث أنّه خصيصة للعقل وخصيصة للّغة في آن واحد معا، فهو متولد عن جملة من الملكات يكمل بعضها البعض، وتجتمع كلّها في لحظة إنجاز الإنسان للحدث اللّغوي، وتلك الملكات هي ما حدده بما يأتي[1]:

1- **ملكة الاقتران:** وهي الطّاقة الذّهنية التي بفضلها تقوم الأسماء مقام مسمياتها والأوصاف مقام موصوفاتها، فهي التي تسمح بحلول الألفاظ محل الأشياء المتحدّث عنها بتلك الألفاظ، فهذه القدرة التّي يمتلكها العقل البشري لا تتحقق إلاّ في اللّغة مثلما لا يتحقق الفعل اللّغوي إلاّ بها.

2-**ملكة التّمييز:** لا تتحقق وظيفة الملكة السابقة (الإنجاز اللغوي) إلاّ إذا رافقتها قدرة عقلية أخرى هي ملكة التّمييز(عملها يتمثل في أنّ تعدد عناصر الاقتران بين الدوال والمراجع عبر المدلولات لا يدخله الاضطراب البتّة)، فهي بمثابة جهاز المراقبة الّذي يكفل عدم التّداخل بين شبكة العلامات في تطابق كلّ علامة منها مع ما هي دالة عليه.

3-**ملكة الاستصحاب:** وهي قوّة عقلية تستقيم بها الوظيفة التّمييزية وهي الثّمرة المباشرة لما يعرف بالذّاكرة، ومعلوم أنّ استعمال الإنسان هو رهين استخدامه لهذه الذّاكرة على أساس مزدوج، أي من حيث هي:

[1] انظر:عبد السّلام المسدي،اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص، ص: 89،90

أ-طاقة اختزان تستوعب كلّ ما تقرّه تجربة الإنسان من اقتران بين العلامة ومرجعها.

ب- قدرة على الاستحضار وهي صميم فعل التّذكر.

4-**ملكة الاطّراد:** ومعنى ذلك أن تتلازم العلامات بمراجعها تلازما من باب الاصطلاح لا من باب الضّرورة، بحيث إذا طرأ طارئ على دلالة الألفاظ انفكت روابط التّلازم الأول لتحلّ محلّها روابط تلازم جديدة.

5-**ملكة التجريد:** وهي الملكة الأم (تحصل نتيجة كلّ تلك الملكات) وثمرتها العملية هي اشتقاق المتصورات أو لِنَقُلْ تمحيص الذّهنيات وهو ما يطلق عليه البعض مصطلح التعميم.

ويستشهد عبد السلام المسدي في ذلك بمصنف "اللّغة والفكر" لنوري جعفر الذي يعتبر أن التّعميم تعبير لفظي مفرد يعبر عن صفات كثيرة مشتركة بين مجموعة من المسميات فكلمة كرسي مثلا -التّي هي تجريد عن الكرسي المادي المحسوس- هي تعميم في الوقت نفسه، تنطوي على الصّفات المشتركة الموجودة بين أنواع الكراسي التّي يتعذر حصرها، معنى هذا أنّ كلمة حيوان ورجل وإنسان وما إلى ذلك اشتقّ في الأصل من ملاحظة مقدار كبير من الحيوانات والرّجال والنّاس المشتركين في صفات عامة رغم اختلافاتهم الفردية الكثيرة وذلك هو مسلك الإنسان في رأي عبد السلام المسدي في استخلاص المجردات بواسطة اللّغة[1].

[1] انظر: عبد السلام المسدي،اللّسانيات وأسسها المعرفية ، ص: 91.

فهذا الوجه الدّال على أن اللّغة ظاهرة عقلية، أمّا الوجه الآخر فيتمثل في أن اللّغة تنتظم حيث أنّها تنصاع للوصف من حيث تقبلها لتسلّط العقل عليها بالتّنظيم، فهي تتميز مطلقا بطواعيتها للإدراك أي بقابليتها لأنّ يعقلها العقل، غير أن الفكر لا يعكف على اللّغة بالنّظر والفحص دون توفر أداة لغوية ويرجع ذلك إلى ما في الظاهرة اللّغوية من طواعية الرّجوع بنفسها على نفسها حتى يصبح الخطاب موضوعه ومادته كلاهما الكلام.

فاللّغة مرآة عاكسة لنفسها، وأبرز مظاهر هذه السّمة الانعكاسية في طبيعة الظّاهرة اللّغوية، أنّ الكلام ممّا يمكن إثباته كما يمكن نفيه، ولا يتأتى ذلك إلا بذاته أي الكلام[1].

فانعكاس اللّغة –حسب رأي المسدي– من شأنه أن يجعل الكلام هو ذاته دالا ومرجعا في الوقت نفسه، فتنصهر بذلك كل عناصر الدّلالة (الدّال، المدلول، المرجع) في حدّ واحد منصهر، حيث تتقلّص أضلاع المثلث الدّلالي تقلصا يفضي بها إلى التّطابق فتغدو كلّها نقطة واحدة هي مركز الدائرة المحيطة في منطلقها بالمثلث المتساوي الأضلاع[2].

يمكن القول «أنّ اللّغة أكثر من مجموعة أصوات، وأكثر من أن تكون أداة للفكر أو تعبيرا عن عاطفة، اللّغة جزء من كياننا البسيكولوجي الرّوحي وهي عملية فيزيائية اجتماعية بسيكولوجية على غاية من التعقيد»[3] وهي كيان متشعّب الجوانب كما يظهر في الخطاطة التالية:[4]

---

[1] انظر: عبد السلام المسدي،اللّسانيات وأسسها المعرفية ، ص: 191.

[2] انظر: المصدر نفسه ، ص: 92

[3] أنيس فريحة، نظرية في اللّغة، المكتبة الجامعية، دار الكّتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1981م، ص:11.

[4] انظر: المرجع نفسه، ص،ص: 11–12.

اللّغة

ومن نتائج هذه الظّاهرة المتشعبة الجوانب أنّها تعطي المجال في دراسة مادة العلم من حيث البنية اللّغوية (صوتية، صرفية، تركيبية ،دلالية) من جهة، وارتباطها بالوظيفة الاجتماعية من جهة أخرى، وهنا يتّضح الطابع الاجتماعي للّغة، إذ لا يمكن تصور نظام لغوي، في غياب جماعة إنسانية تستخدمه وتتعامل به، فاللّغة ليست هدفا في ذاتها، بل هي وسيلة للتواصل من أفراد هذه الجماعة الإنسانية.

ويبدو أنّ هذا النّظام الفريد في خصائصه الإنسانية مقصور على النّوع الإنساني، فالملكة اللّغوية إذا قدمت لها المادة اللّغوية الأولية فستحدد اللّغة التّي ستكتسب، كما أقرّ به اللغوي نعوم شومسكي[1] أي اللّغة التّي سينطق بها مستقبلا، فإذا كان في بيئة عربية سيتكلم العربيّة ، وسيتكلم الاسبانية إذا كان في بيئة إسبانية وهكذا، وهو ما يعبّر عنه نعوم شومسكي بالخطاطة الآتية[2]:

الملكة اللّغوية الأولية ← الملّكة اللّغوية ← اللّغة ← التعبيرات المركبة

[1] نعوم شومسكي، اللّغة ومشكلات المعرفة، تر: حمزة، قبلان المزيني، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 1990، ص: 61.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ويعطي نعوم شومسكي تفسيرا للشكل التخطيطي قائلا: «إذا افترضنا أنّنا وضعنا طفلا يمتلك الملكة اللّغوية الاسبانية [...] في بيئة يتكلم أعضاؤها الاسبانية فسوف تنتقي الملكة اللّغوية لديه المادة اللّغوية ذات الصلة من بين الوقائع التّي تحدث في هذه البيئة»[1]، إلى أن تصبح هذه اللّغة جزءا من العقل وأحد الأنظمة المتعددة للمعرفة، التّي استطاع الطفل اكتسابها فالرأي الديكارتي (نسبة إلى ديكارت) يقول: «إنّ القدرة على استخدام الإشارات اللّغوية للتّعبير عن الأفكار المكونة بحرية تشكل الفارق الحقيقي بين الإنسان والحيوان»[2]، فاللّغة بشكل عام تدخل في كل مجال من مجالات الحياة البشرية، فهي خصيصة بشرية بامتياز.

وقد لاحظ ديكارت أنّ الاستعمال السّويّ للّغة استعمال مبدع على الدّوام وغير متناه أو كما يسميه (المظهر الإبداعي لاستعمال اللغة)[3].

كما أنّ اللّغة ظاهرة عقلية، ورغم محاولتنا المتعددة في الابتعاد عن جدلية علاقة اللّغة بالفكر، إلاّ أنّها دائمة الحضور في مخيلة الناس فهم دوما يتساءلون، هل يمكن أن يوجد فكر دون أن توجد لغة، أو بعبارة أخرى: أليست اللّغة والفكر مظهرين لعملية نفسية واحدة؟

يقول إداورد سابير : « أنّه للإجابة عن السؤال يجب أن نفهم وبوضوح ومنذ البداية أنّه حتى مع التّسليم بأنّ الفكر في عملياته المختلفة في حاجة إلى

---

[1] نعوم شومسكي، اللّغة ومشكلات المعرفة، تر: حمزة، قبلان المزيني ،ص:61

[2] نعوم شومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، تر: عدنان حسن، دار الحوار للنّشر والتّوزيع، سوريا، ط1، 2009م، ص: 33.

[3] نعوم شومسكي، اللّغة ومشكلات المعرفة، ص 17.

رموز حسيّة يتعلق بها، في حاجة إلى لغة على وجه التحديد »[1]، وهو نفس ما ذهب إليه عبد السلام المسدي، ويقول بعض البسيكولوجيين (أنّ اللّغة هي الفكر)[2]، أو هي أساس الفكر وطريق الإنسان للفكر، فالإنسان لا يستطيع التّفكير بدون كلمات، فإذا آمنا بهذا المقترح، نكون قد فصلنا الفكر عن أداة التّعبير عنه، وهذا مالا يقلبه البعض، فقد تكون اللّغة تعبيرا عن شعور وعاطفة، وقد يكون منشؤها العاطفة والشّعور لا الفكر.

ولمّا كان « الفكر المعبَّر عنه بهذه اللّغة في تغيير مستمر نتيجة لمؤثرات خارجية أبرزها التّقدم العلمي والتّقني وتطور ورقي المجتمعات وظهور المخترعات فلابد أن تساير اللّغة تطور هذا الفكر الّذي تعبّر عنه، إذا فعالية الفكر باللّغة علاقة وثيقة »[3]، يقول دولاكروا : « إنّ الفكر يصنع اللّغة في نفس الوقت الذّي يصنع فيه من طرف اللغة »[4].

عطفا على ما سبق، يعتبر شومسكي « أنّنا نقوم بدراسة اللّغة بصورة تجريبية، أي على مستوى العقل آملين أن نتفهّم الكيفية التي تتركب منها الوحدات في هذا المستوى المجرد، والكيفية التي يمكن بها تفسير خصائص تلك الوحدات »[5].

---

[1] حسن ظاظا، اللّسان والإنسان، مدخل إلى المعرفة اللّغة، دار القلم، دمشق، ط2، 1410هـ، 1990م، ص: 74.

[2] أنيس فريحة، نظريات في اللّغة، ص: 9.

[3] حاتم صالح ضامن، علم اللّغة، وزارة التعليم والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، دط، ص: 139.

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] نعوم شومسكي، اللّغة ومشكلات المعرفة، ص: 21.

المبحث الثاني: مبدأ التوّلد الداخلي

بناء على ما سبق، يخلص عبد السلام المسدي إلى القول بأنّ عالم اللّسان هو متركح على مرتبة المفهوم العام الذّي هو اللّغة، يتجه صوب البّحث عن الكلّيات، وهي تلك النّواميس العامة التّي لا تفارق الظّاهرة اللّغوية مهما تباينت عناصر الزمكان وهوية النّاطقين بها.

والكليات اللّغوية غير ذات حدّ تقف عنده، لذا قصر عبد السلام المسدي مجال الدّراسة في هذا المبحث على نمط واحد من هذه الكليات ألا وهو مبدأ التوّلد الدّاخلي والذّي يدور على هذا المبدأ هو التساؤل التالي:

كيف يتحول مبدأ الاصطلاح، أي الاقتراح العرفي إلى نمط مولّد بذاته للّغة بعد أن يتولّد عنها؟ ثم كيف ينعكس هذا النّسق النّظري المجرّد على واقع الدّلالة ضمن الظّاهرة اللّغوية عموما؟ بل ما الذّي يتيح للّغة بفضل محرك الاقتران العرفي أن تستغني بنفسها عن غيرها خلال وجودها وعند تبدّلها تبعا لصيرورة التّاريخ؟

يرى المسدي أن مبدأ الاصطلاح لمّا كان هو القانون الغالب على خصائصه الظاهرة اللّغوية فإنّه ما إن « يستقر على قواعد اللّغة حتى تصبح هي نفسها طاقة توليدية لذاتها، وترجع هاته الطّاقة إلى أنّ اللّغة بوصفها نظاما دلاليا، فإنّها تحمل في طياتها القدرة على إنتاج أو بالأحرى توليد أنظمة إبلاغية جديدة، لغوية أو علامية »[1].

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص93.

وهـو مـا يتعـين بـه إقـرار مبـدأ اصـطلاح النّـاس علـى إحـداث الألسـنة المتعـددة، وهـو دلالـة علـى مـا أسلفناه مـن قبـل مـن اعتبـار النّظـام اللّغـوي أمًّـا وسـائر الأنظمة العلامية فروعا عليه.

مـن هنـا فـإن الإشـارة التـي لا تحمـل مـن الاعتباطيـة مـا يحملـه جهـاز اللّغـة دعامـة الاسـتناد فـي تولّـد الأنظمـة الدّلاليـة مـن داخـل النّظـام اللّغـوي ذاتـه، ولا شـكّ أن قيـام الاصـطلاح اللّغـوي علـى مبـدأ التولّـد الـذّاتي عنـد المسـدي هـو الـذّي يفسّـر علـى الصـعيد التـاريخي، وربّمـا علـى الصّـعيد الأسـطوري أيضـا، كيـف انحـلّ اللّسـاني البشـري الأول الأوحـد إلـى ألسـنة شـتى، ويـرتبط موضـوع الطّاقـة التّوليديـة فـي صـلب حـدث الكـلام بموضـوع صـيرورة الظّـاهرة اللّغويـة عامـة، فيكـون قـانون الاقتران العرفي بمثابة النّاموس الحيوي في اللّغة.

فمـن خـلال مفهـوم اللّغـة ومبـدأ الاقتـران الاصـطلاحي فيهـا يمكـن التّسـليم بـأنّ «كـلّ لسـان يحمـل فـي مكانتـه سلسـلة لا متناهيـة مـن الألسـنة الموجـودة فيـه بـالقوة»[1]، فـإذا أنجـب بـالولادة أحـدها عـدّ المولـود لسـانا مسـتنبطا يـؤرخ لمـيلاده، تأريخا زمانيا يمتد على فترات من التّاريخ.

مـن هنـا يكشـف مبـدأ التّولـد بالاصـطلاح مـا تتميّـز بـه اللّغـة مـن طواعيـة التنـوّع والتخّصـص فـي نفـس الوقـت، فطاقـة الاصـطلاح فيهـا مـن المرونـة والاسـتحداث ممّـا يجعـل المجموعـة اللّسـانية الواحـدة يسـتقل فيهـا كـلّ فـرد بسـمات نوعية على مستوى الكلام.

ويمكـن القـول إنّ ظـاهرة تولـد الاصـطلاحات فـي نطـاق الدّلالـة اللّغويـة العامـة تطـرح علـى مسـتوى الصـعيد النّظـري المطلـق بحيـث تتصـل مباشـرة بتعاقـب

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية ،ص:94

الانسلاخات اللّسانية عبر الوجود البشري، فالتغيرات الطّارئة داخل جهاز لغوي معيّن ما هي إلاّ تشكل جنيني لظاهرة الانسلاخ اللّغوي العام.

فإذا رمنا استكشاف مبدأ التّولد الدّلالي داخل جهاز اللّغة استكشافا اختباريا فإنّه حسب المسدي يتعين علينا الوقوف على حقيقتين تمسان كلّ الألسنة البشرية وهما[1]:

أ- **التحوّل الدّلالي:** يتّصل مباشرة بالطّاقة التّعبيرية في اللّغة اعتمادا على شحنات أجزائها وهو موضوع ذو بعدين:

- **أحدهما:** متّصل بالوظيفة الشعرية في فن القول، فيكون المجاز وسيلة بيد الإنسان في خلق البنية الفّنية انطلاقا من أدوات لغوية هي ملك مشاع بين جميع من يخاطبهم بفنّه، فضلا على أنّها أدوات يسخرها هو نفسه لكلامه عندما يكرّسه بمجرّد الوظيفة الإخبارية.
- **ثانيهما:** متصل بالوظيفة المرجعية في اللّغة (الوظيفة المؤدية للإبلاغ) باعتبار أنّ الكلام فيها يحيلنا على أشياء وموجودات أو صور مجردة نتحدث عنها فتقوم اللّغة بوظيفة الرّمز لتلك الموجودات الحادثة أو المجرّدات الذّهنية.

ويوجز عبد السلام المسدي التحّول الدّلالي بما ينضوي خلفه من مصوّرات فنية (المجاز، النّقل، الاستعارة، الكناية ....إلخ) إنّما هو مجسم لظاهرة الاصطلاح في تحرّكها ضمن نسيج الأبنية اللّغوية وهو بالتّالي نتيجة من نتائج تولّد الاصطلاحات في صلب المنظومة اللّغوية.

[1] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية ، ص: 95.

فالنّـاظر فـي دقـائق اللّغـة وأسـرار تجلياتهـا يكتشـف مـا للمجـاز مـن الـوزن والثقـل فـي حيـاة اللّغـة، وهـو مـالا يقـدّره الإنسـان فـي كثيـر مـن الأحيـان، والمعنـي بحيـاة اللّغـة جانبهـا الـوظيفي الأول (الاسـتخدام النّفعـي) دون قصـد المرتبـة الفنّيـة وتسـخيرها إبـداعيا، فاسـتعمال اللّغـة يقتضـي تصـرفا مزدوجـا للألفـاظ بـين دلالـة بالوضـع الأول (الدلالـة الحقيقيـة)، ودلالـة بالوضـع الطـارئ (الدّلالـة المجازيـة) التّـي تعتبـر دلالـة منقولـة ومحوّلـة، فكلمـات اللّغـة فـي وظيفتهـا الدّلاليـة متعـددة الأبعـاد تبعا لموقعها من البنى التركيبية.

فالـدّارس يسـعه تنـاول قضـية التحـوّل الـدّلالي باعتبارهـا «مظهـرا للطّاقـة الاختزاليـة فـي اللّغـة بـإبراز مظهـر التّبـادل بـين أجـزاء البنيـة اللّغويـة وبإثبـات مـا وراء ذلـك مـن قـدرة الإنسـان علـى تصـريف أنمـاط اللّغـة»[1]، وهنـا تظهـر أهميـة مبـدأ الاقتـران العرفـي بـين كـلّ دال ومدلولـه، إذ لـو لـم تتّسـم الدّلالـة بصـفة الاقتـران الاصـطلاحي لمـا تكمـن الإنسـان مـن فـتح مجـاري الكـلام بمـا يزيـل حـوافز الدّلالـة بين حقولها المختلفة.

فـالتحوّل الـدّلالي أساسـه ومنطلقـه الاعتبـاط المحـض، فالدّلالـة اللّغويـة تعليـق دال علـى مـدلول بـدون أي اضـطرار كـوني أو علاقـة طبيعيـة عنـد اختيـار أحـدهما للآخـر، فـإن إطـلاق اللّفـظ علـى المجـاز هـو أيضـا اعتبـاط يحـدث داخـل اعتبـاط أول، (اعتبـاط يتفاعـل مـع اعتبـاط، فـلا ينـتج إلاّ اقتـران معقـول)، وعلـى هـذا النّسـق يصـبح تحـوّل الاقتـران العرفـي إلـى اطّـراد معقـول صـورة مـن صـوّر التّولـدات الداخليـة فـي صـلب الاصـطلاح اللغـوي، فيكـون هـذا التولـد المسـتمر علـى خـط

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص: 96.

صيرورة الألسنة ينبوعا في اللّغة يأخذها من الحاجة إلى الكفاف مثلما يأخذها من التوحد الدلالي إلى طواعية التكاثر.

والمعيار الذّي يكون به المجاز دالاً، رغم أنّه يفصل عرى الاصطلاح الابتدائي هو أنّ مجاري الكلام لا تسمح للبنية بتحويل دلالي للفظ هو محوّل عن دلالته، فكلّ التحوّلات داخل نظام اللّغة تبقى معقودة بنظام تواصلي يفسّر ما إذا كان المجاز يراد به المستعار بعد أن تجوّز عن وصفه أم يراد به ما يقتضي الحقيقة وفي الإطلاق خلافه[1].

ويتساءل عبد السلام المسدي في هذا المقام عن الأصول المعرفية للتحولاّت الدلالية داخل نظام التّواصل قائلا: هل التّصرف في قنوات الدلالة اللّغوية بين وضع أول ووضع طارئ هو حاجة لصيقة بالحدث الكلامي؟ أم إنّه ضرب من التّصرّف التّلقائي؟ علما أن الحدث اللّغوي ليس في نشأته إلاّ اعتباطا اقترانيا[2].

من خلال ما قيل، يرى المسدي أنّ حضور الإنسان في كل تراكمات الفعل الكلامي أمر بديهي ومسلم به، ولكن اللّغة «لمّا كانت مؤسسة حيوية ذات إفرازات توليديّة عسُر رسم خط الفصل بين فعل الإنسان في اللّغة، وانفعال اللّغة باللّغة فضلا عن فعل اللّغة في الإنسان»[3] فاللّساني يتعين عليه أن يتحاشى إقامة علاقة الإنسان مع اللّغة على محور صراعي ولا على ثنائي تقابلي، ففي الأخير تكون الغلبة للّغة، فهي التّي تفرض على الإنسان أن يقرّ الألفاظ على أوضاعها الأولى ما لم يدع داع التي النّقل المجازي.

---

[1] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية ، ص: 97.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص: 98

[3] المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

فأمر التّحول الدلالي إنّما يستند إلى قانون الحاجة، فاللّغة صيرورة حية لا يستطيع أي واحد منا أن يغلق سجل حاجات الإنسان منها.

ب- **الزّاوية الثّانية:** التّي يفحص من خلالها مشكل التّولد الدّاخلي على مستوى الرّصيد اللّفظي تخصّ وضع المصطلحات، من خلال مسار استحداثها أو تجددها، وأول منطلق في أمر تولّد المواضعات المعجمية طبقا لاقتضاء تولّد العلوم والمعارف هو تحقيق مبدأ أصولي متصل مباشرة بفلسفة العلوم عن طريق إشكاليتها اللّسانية، وهو أنّه لا مناص لأهل كلّ علم وأهل كلّ صناعة من ألفاظ يختصون بها للتّعبير عن مراداتهم وليختصروا بها معاني كثيرة، فكلّ علم يصطنع لنفسه من اللّغة معجما خاصا به، فلو تمت مقارنته بالرصيد المعجمي المشترك في اللّسان الذّي يتحاور به العلم ذاته، لوجدت الكثير من الألفاظ غير واردة قطعا في الرّصيد المتداول لدى أهل ذلك اللّسان، فإذا كانت الألفاظ في اللّغة «صورة للمواضعة الجماعية فإن المصطلح العلمي في سياق نفس النّظام اللّغوي يصبح مواضعه مضاعفة إذ يتحول إلى اصطلاح في صلب الاصطلاح، فهو إذا نظام إبلاغي مزروع في حنايا النّظام التّواصلي الأول »[1]، أو بعبارة أخرى علامات مشتقة من جهاز علامي أوسع منه كمًّا وأضيق دقّة على رأي عبد السلام المسدي.

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص: 99.

المبحث الثالث : اللّسان (Langue)

بعد اتّضاح مادة العلم في مراتبها التّصورية عبر تجلياتها الثّلاثة، يتبين لنا كيف يفضي بنا البحث من خلال المفهوم العام (اللّغة) إلى «كشف خصائص الظّاهرة من حيث هي (لسان/كلام)، ذلك أنّ اللّسان هو بمثابة خروج اللّغة من حيّز القوة إلى حيّز الفعل على مستوى التّنظيم والبناء والتّكامل، مثلما أنّ الكلام هو خروج اللّسان من مجال الصّورة البنائية إلى الإنجاز الفيزيولوجي والنّفساني»[1] ، حيث يرى عبد السلام المسدي أنّ اللّغة تصوّر، واللّسان تصنيف والكلام نموذج.

ولما كان اللّسان مجالا لتحقيق الظّاهرة، فهو يمثل علاقة اللّغة بالحياة الاجتماعية، وهو بمثابة تصوّر للصلة الموجودة بين المستوى التجريدي والمستوى الواقعي كما أنّه يعين اللّساني على إدراك خصائص اللّغة من خلال الفروق القائمة بين الألسنة، فاللّسان جملة من القواعد تواضع عليها المجتمع بكل أفراده.

من خلال ما قيل يعد اللّسان الجزء الاجتماعي من اللّغة وهو بمثابة عقد ضمني صامت بين أفراد المجتمع، غير مرتبط بالفرد لأنّه متجاوز له من حيث هو سابق غيره وباق بعده فلا يزول بزواله، وهو ذو وجود مستقل عن وجود كل فرد من المجتمع، وقد يصح القول « أنّ اللّسان ظاهرة مجردة تخرج من جهة عن كل فرد بمفرده، وتوجد في كل فرد من جهة أخرى باعتباره جزءا من كلّ»[2]

---

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية ص100.

[2] المصدر نفسه ،الصفحة نفسها

والـذّي يؤكـد هـذه الحقيقـة حسـب عبـد السـلام المسـدي هـو أنّ اللّسـان صـورة مقـدرة لا تقـع علـى لسـان أي نـاطق مـن المجموعـة اللّغويـة وقوعـا مثاليـا كـاملا، فمـا هــو إلاّ مســتودع تصّــوري يتميــز عــن غيــره مــن الألســنة بأجهزتهــا (الصّــوتية، والصّـرفية والنّحويـة والدّلاليـة) أو هـو بعبـارة أخـرى رصـيد مـودع بواسـطة ممارسـات الأفـراد المنتمـين لغويـا إليـه ومجمـل القـول علـى رأي المسـدي هـو النّظـام الموجـود افتراضـا فـي ذهـن كـل مـن تكلّمـوا بـه ومـن يتكلمـون ومـن سـيتكلمون، ومـن وجهـة النّظـر المعرفيـة هـو أنّ اللّسـان (مـن حيـث هـو مـادة الدّراسـة والبحـث)، موضـوع مسـتقل بذاتـه عـن اللّغـة والكـلام فـالكثير مـن الألسـنة البشـرية التّـي غمرهـا التّـاريخ، والتّــي أصــبحت تســمى بالألســنة الميتــة بوســعنا دراســتها وترتيــب بنائهــا اللّغــوي، وإعـادة انبعاثهـا مـن جديـد، وهـو مـا حصـل خـلال القـرن التّاسـع عشـر بازدهـار دراسات الأبحاث المقارنة.

حتّــى وإن انضــوت جميــع الألســنة البشــرية قلتهــا وحــديثها تحــت بنــود الكليّـات اللّغويـة فـإنّ كـلّ لسـان يظـلّ متميـزًا بنفسـه مـن حيـث الصّـورة، ومـن حيـث المــادة ومــن حيــث القــوانين الداخليــة، وقلّمــا نعثــر عــن لفظــين متطــابقين دلاليــا يتطابقـان رياضـيا مـن لسـانين مختلفـين، ويـزداد الأمـر صـعوبة فـي حـال انتقالنـا مـن جدول الألفاظ التي نسق الجمل، ولذلك صح القول بأنّ التّرجمة شيء متعذر.

عطفـا عـن مـا سـبق، يكـون مصـطلح اللّسـان (Langue) «دالا علـى نظـام تواصــلي قــائم بذاتــه، ملــك لكــل فــرد مــتكلم/ مســتمع ينتمــي إلــى مجتمــع لــه خصوصيات ثقافية وحضارية متجانسة، ويشارك أفراده في عملية الاتصال»[1].

[1] أحمد حساني، مباحث في اللّسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 1999م. ص: 37.

لكن ما هو اللسان؟ فاللّسان بالنسبة لدوسوسير:

« Elle n' en est qu'une partie déterminée ,essentielle, il est vrai ,c'est a la fois un produit social de la faculté du langage et une ensemble de conventions nécessaire, adoptées par la corps sociale pour permettre l'exercice de cette faculté chez les individus »

وقمنا بترجمة النّص إلى الآتي:

« ماهو إلاّ جزء غير منتهٍ، أساسي وحقيقي وهو إنتاج اجتماعي لملكة اللّغة، ومجموع تعاقدات مهمة، متكيّف مع الجسم الاجتماعي، لكي يسمح باستعمال هذه الملكة من طرف الأفراد»[1] ، وبفضل اللّسان سيتمكن دوسوسير لاحقا من تصنيف مختلف الوقائع اللّغوية، ويشرح إيلوار نظرية دوسوسير بقوله: «اللّسان على حد قول دوسوسير، يضم مجموعة المصطلحات التي ارتضاها المجتمع حتى يتيح للأفراد أن يمارسوا قدراتهم على التخاطب»[2] ويستلزم لهذه القدرة قاعدة نفسية فيزيولوجية، وتوفر بنية اجتماعية تساعدها على النمو والارتقاء.

إنّ اللّسان ينطوي دائما على «وجود نظام ثابت، كما ينطوي على عملية التطوّر فهو في كل لحظة نظام قائم بذاته ونتاج للزّمن الماضي»[3].

---

1) Dalila Morsly, Ferdinand De Seaussure, Cours de linguistique générale ENAG/Editions, 3ème edition alger, page 23.

2) هيام كريدية، أضواء على الألسنة، ص: 12.

3) فرديناند دوسوسير، علم اللّغة العام، تر: يوئيل يوسف عزيز، دار أفاق بغداد العراق، ط3، ص: 27.

ويشير ويتناي إلى نقطة مهمة وهي أنّ «اللّسان ليس مؤسسة اجتماعية مشابهة للمؤسسات الاجتماعية الأخرى في كلّ شيء، وبعبارة أخرى فإنّ اللّسان خصوصية تميزه عن الإشارة والصّور المرئية وغيرها»[1]

وقد دحض دوسوسير مقولة أنّ اللّغة طبيعية، فقد أسند الموقع الأول إلى اللّسان مؤكدا «أنّ ملكة تمفصل الكلام لا تمارس إلاّ بواسطة الأداة التي خلقتها الجماعة وأمدتنا بها»[2] وقد حدده دوسوسير في هذه الصيغة:

اللّسان = اللغة – الكلام

إنّ الألفاظ تصاغ بحسب الحاجة إليها، وذلك عن طريق أداة تسمح بتوليدها (مع وجود مقابل لفهمها) وهذه «الأداة المتكونة من قواعد ودلائل توليفية ليست سوى اللّسان»[3]، فاللّسان عند روبير مارتن « نظام مسجّل في الذاكرة المشتركة يمكّن من إنتاج لفيظات لا متناهية وفهمها»[4] ويتّفق عبد الصبور شاهين مع المسدي في الرأي القائل باستقلال موضوع اللّسان عن اللّغة والكلام حيث يقول: «في رأينا أنّه لا يختلط باللّغة فهو ليس سوى جزء محدد أساسي منها، والحق أنّه نتاج اجتماعي لملكة اللّغة وهي مجموعة من الأعراف الضّرورية، يستخدمها الكيان الاجتماعي، ليسمح بمزاولة هذه الملكة عند الأفراد»[5]

---

[1] مبارك حنون، مدخل للّسانيات سوسير، ص24.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] روبير مارتن، مدخل لفهم اللّسانيات، تر: عبد القادر المهيري، المنظمة العربية للتّرجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2007م، ص65.

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] عبد الصبور شاهين، في علم اللّغة العام، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط6، 1413هـ، 1993م، ص34.

فكـرة أخـرى يتفـق فيهـا عبـد الصّـبور شـاهين مـع المسـدي، تتمثـل فـي أنّ اللّسـان خـارج الفـرد الّـذي لا يملـك إبداعـه، ولا تعديلـه، أي أنّـه غيـر خاضـع لإرادة الفـرد وهـو لا يوجـد إلاّ بمقتضـى نـوع مـن العقـد الموقـع بـين أعضـاء الجماعـة[1]، ويضـرب لنـا مثـالا علـى ذلـك: الطفـل لا يتمثـل اللّسـان إلا شـيئا فشـيئا، لأنـه شـيء متميـز الوجـود عـن الإنسـان، لدرجـة أن الإنسـان العـاجز عـن اسـتعمال الكـلام يحتفظ باللّسان شريطة أن يفهم العلامات الملفوظة التي يسمعها[2]

المبحث الرابع: الكلام (Parole):

إذا غادرنـا المنزلـة النوعيـة (اللّسـان) حللنـا بالمنزلـة الفرديـة (الكـلام) أي انتقلنـا مـن الظّـاهرة النّظاميـة علـى السّـلوك العينـي، وبمـا أنّ اللّسـان هـو مجموعـة من الصّور المختزنة داخل الذّاكرة الجماعية فإنّ الكلام حدث فردي.

ويقـوم مفهـوم الكـلام علـى مبـدأ الفـروق الفرديـة أي علـى اخـتلاف نطـق أبنـاء المجموعـة اللّسـانية الواحـدة مـن حيـث الخصـائص التّشـريحية أو مـا يعـرف بالبصـمة الشّخصـية وهـي ظـاهرة نوعيـة، فخصـائص الأداء الصـوتي المنجـز للكـلام تجعـل إنجازنـا لهـا يضـفي عليهـا سـمات فرديـة تجعـل تصـويت الواحـد منّـا لا يخـتلط أبـدا بتصـويت غيـره، ولـولا هـذه البصـمات الفرديـة لمـا تسـنّى للواحـد منّـا أن يعـرف مخاطبة دون أن يراه، وليس من شرط لذلك إلاّ أن يكون قد ألفه[3].

وتفسـير ذلـك «أنّ لكـل حـرف عنـد تصـويته فضـاء مرنـا مـن حيـث تمـوّج الـدفع عبـر الهـواء ثـم تـأتي خصوصـية كـلّ فـرد وتفـرده بقيـاس دقيـق يخـصّ ارتفـاع

[1] عبد الصبور شاهين، في علم اللّغة العام ، ص44.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] انظر:عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص: 102.

الموجه ومداها، كما يخص انفكاك عقدها»[1]، وينطبق الأمر نفسه على الذبذبات الناقلة للصّوت عبر الأسلاك، فللفرد النّاطق بصمات تصويتية على تلك الذّبذبات تختلف عن بصماته في تموجات الهواء، ولذلك يتعذر عليك معرفة مخاطبك في الهاتف إذ خاطبك لأوّل مرة به، ولو كان أخاك، فإنّ تواترت المكالمات أمكنك أن تعرفه تلقائيا من خلال صوته، وهذه الألفة مردها أنّك استأنست بذبذباته حتى أصبحت تدرك ما مميزها عن ذبذبات غيره من المخاطبين، وهذا أوّل ضرب من الفروق الفردية على مستوى الكلام.

وثمة ضرب ثان محوره الفروق البنائية، التّي هي المستوى التّشكيلي للكلام من رصيد معجمي وتركيب نحوي وتصرّف سياقي ومن الحقائق الثّابتة أنّه لا يوجد إنسان يستخدم كل الرّصيد المعجمي الذّي في لسان قومه، ولكن ما يستعمله الواحد (القطاع المحدود من حيث المعجم) لا يتطابق مع ما يستعمله الآخرون، ويرجع ذلك كلّه إلى إملاءات البيئة والثّقافة، والعقيدة والمهنة والظروف المادية والتجربة الشّعورية، فضلا عن مقومات تكوينية خاصة كالذكاء واللّباقة وطلاقة الإفصاح[2]

ومن أثر هذه الفروق الفردية عند إنجاز الكلام، أن أي لسان من الألسنة البشرية لم تجده واحد متوحدا، وإنّما هو ألسنة متعددة داخل اللّسان الواحد ولا نقصد بهذا -كما يرى المسدي- توزعه إلى لهجات حسب أطلس جغرافي وإنّما يعني بذلك: اللّسان الواحد في لهجة من لهجاته هو نفسه متعدّد متكاثر حسب

[1] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية ، ص، 101.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص: 103.

مستعمليه، ولكنّ اللّسان يبقى متواحدا بنظامه، أمّا الكلام فيمثل الأداء الإنجازي، ولذلك اعتبر اللّسان ملكا للمجتمع والكلام ملكا للفرد[1]

وإذا كان اللّسان منبع السلوك الكلامي، فإن الكلام ممارسات لآلانيات نفسية وعضلية إذاً هو رياضة تكتسب وتظل متميزة عن اللّسان ناهيك أنّ الإنسان قد يفقد الكلام نتيجة حادث أو إصابة أو مرض، دون أن يفقد اللّسان، ومن هذا الباب عدت عاهات النّطق من ظواهر الكلام وليس من خصائص اللّسان ولا اللّغة فقد انبثق من تضافر فرع من فروع اللّسانيات، هو الصوتيات، وفرع من فروع العلوم الطبيعة، هو تشريح الحلق وما إليه، ما اصطلح عليه بتقويم النّطق ويعنى بعلاج كل مظاهر الحبسة[2]

فلمنزلة الكلام أهمية كبرى في استقطاب علوم ومعارف لا شأن لمنزله اللّسان ولا منزلة اللّغة بها.

ومن هنا، يبدو لنا أنّ الكلام نشاط فردي لغوي يعبر عن واقع الفرد، أي هو ليس واقعه اجتماعية لأنّه يصدر عن وعي تام للفرد وهو من إنتاجه فنستطيع أن نعبر عن الكلام «بأنّه عمل وسلوك وهو أيضا نشاط وحركة فالكلام هو المنطوق والمكتوب في نفس الوقت»[3] فهو وظيفة الفرد المتكلم بالفعل أي «الأحداث اللّغوية التي يحدثها المتكلم وقت الكلام الفعلي»[4]

---

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية ،ص:103

[2] انظر: المصدر نفسه، ص: 104.

[3] تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، عالم الكتب، القاهرة، 1417هـ، 1997م، ط3، ص32.

[4] ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر كمال بشر، ص40.

يقول أندري مارتيني:

« Elle peut inciter a croire que la parole possède une organisation indépendante de la langue; or la parole ne fait que concrétiser l'organisation de la langue »

وقمنا بترجمته على النحو الآتي:« هذا ما يحدثنا على الاعتقاد بأنّ الكلام يملك منظومة مستقلة عن اللّغة »[1] ، فالكلام معني بالظّواهر الملموسة، وتحوّل اللّغة إلى كلام يؤدي في الواقع إلى « تحويل المفاهيم المجرّدة (Abstract) إلى مفاهيم تتصل بالواقع (Real) »[2]

ويشترط تحقق الفعل الكلامي وجود شخصين على الأقل مع توفر شروط لذلك (وقائع ذهنية تصورات عمليات فيزيولوجية- عمليات فيزيائية...) حيث تنتقل المنتوجات الصوتية من فم المتكلم إلى أذن السّامع، وهذه عملية فيزيائية خالصة، أمّا المستمع فتحدث العملية بالنّسبة إليه وفق نظام معكوس أي من الأذن إلى الدّماغ ويمكن تمثيل عملية دورة الكلام وفق المخطط التّالي:

1) Christiam Baylon, PAUL fabre, Initiation a la linguistique, page 41.

2) ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللّساني، تر: سعيد عبد العزيز مصلوح، المجلس الأعلى للثقافة بيروت، 2000م، ط3، ص224.

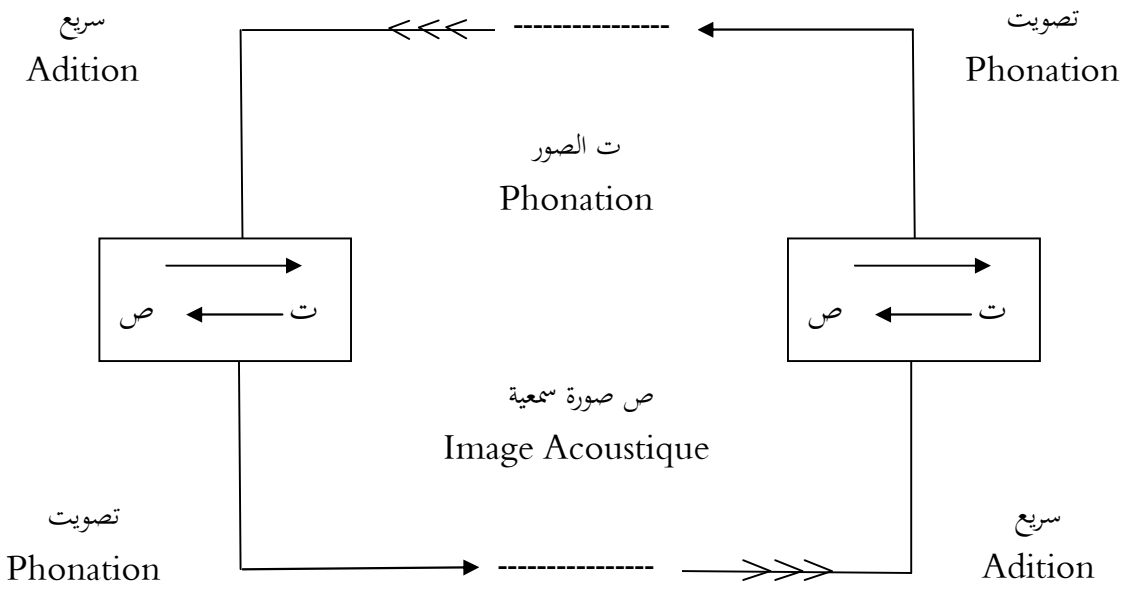

مخطط رقم (01): مخطط يبين دوائر الكلام[1]

وقد قسم أمبارك دورة الكلام إلى ثلاثة أقسام هي[2]

1- القسم الفيزيائي (الموجات الصوتية).
2- القسم الفيزيولوجي (التصويت والسمع معا).
3- القسم النفسي (الصور الكلامية والتصورات).

أمّا عبد القادر الغزالي في مؤلفه "اللّسانيات ونظرية التواصل" يعطي أنموذجا مغايرا لدورة الكلام تتأسس فيه (دورة الكلام) على التمييز الواضح بين اللّغة والكلام عند سوسير أي بين ما هو اجتماعي وما هو فردي، وبين ما هو جوهري عن كلّ ما هو ثانوي وعارض وتنقسم إلى[3]:

[1] أمبارك حنون، مدخل للسانيات سوسير، ص 25.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[3] انظر: عبد القادر الغزالي، اللّسانيات ونّظرية التّواصل، رومان جاكبسون نموذجا، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2003، ص 36.

1- جزء خارجي (ارتجاج الأصوات من الفم إلى الأذن) وجزء داخلي يتضمن الباقي.

2- جزء نفسي وآخر غير نفسي (يتضمن الأخير الأفعال الفيزيولوجية).

3- جزء فاعل (Actif) وجزء هامد (Passif).

تأسيسا على ما طرح، فإن الكلام إنجاز فردي دائما، ولا تؤديه الجماعة عن وجه الإطلاق، والفرد يتحكم فيه باستمرار[1]

يتطرق المسدي في ختام الفصل الخامس إلى المفاهيم النظرية التي حاولنا من خلالها استكشاف الظاهرة اللّغوية بناء على التجليات التصورية الممكنة التي تكشف لنا العلاقة المعرفة الرابطة بين الإنسان والظّاهرة اللّغوية كليا مركز على عدة نقاط أهمها[2]:

- إن الإنسان كائن اجتماعي إذ هو مدني بالطبع والضرورة واجتماعيته وفق على التواصل اللغوي.
- إن التواصل اللّغوي من حيث هو ممارسته تلقائية يحققها الاكتساب الأمومي، وفي هذا المقام ينبثق عامل الكلام.
- النظر في الكلام باتخاذه موضوعا للتفكير يفضي إلى الوعي بوجود اللّسان.
- الغوص في أغوار الألسنة البشرية في تعددها وتكاثرها إدراك لمرتبة اللّغة.

---

[1] أمبارك حنون، مدخل للسانيات سوسير، ص 26.

[2] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص 104

فالإنسان حسب المسدي لا يعي غير وجود الكلام بل لا يعترف إلا به، فلا اللّغة ولا اللّسان بموجودين في وعيه عندئذ، أمّا النّحوي فمرامه أن يعي وجود اللّسان من خلال الكلام، ويأتي عالم اللّسان ليكون همه الوعي باللّغة عبر إدراك نواميس اللّسان من خلال السلوك الكلامي[1]

وهذا ما يؤكد –حسب زعم المسدي– أن اللّسانيات إقرار للنّحو وتجاوز له في نفس الوقت، كما أن تعامل اللّساني مع مفاهيم اللّغة واللّسان والكلام هو من باب إدراك الكليات، وعندئذ تذوب الحواجز بين مراتب الظّاهرة اللّغوية لتصبح موضوعا معرفيا بذاته ولذاته[2].

عطفا على ما سبق، فإن رأي سوسير في التفرقة بين اللّسان والكلام لا يسلم له بإطلاق، فقد تعرض هذا الرأي للكثير من النقد، وأول من انتقد أراءه تلميذه شارل بالي الذي رغم الأخذ برأي أستاذه إلا أنه عارضه في جزئية «مغالاته في اعتبار اللّسان ناتجا عن العقل الجمعي فهو يرى أن هناك صراعا مستمرا بين الكلام الذي هو أمر فردي، وبين اللّسان»[3]، أمّا اللّغوي جسبرسن فهو وإن كان على وفاق مع دوسوسير على أن للفرد تأثيره في اللّغة، حين يجري قياس معينا، فيؤثر بذلك على المفردات والصيغ، فيشيع هذا التأثير في نطاق الجماعة، لكنه يرى «أن هذا الأمر ليس جديدا على التصور، فإن علماء الاجتماع يرون جميع الأحداث الاجتماعية تبدأ فردية تم يتسع نطقها شيئا فشيئا إلى أن تصطبغ بالصبغة الجماعية»[4]

---

[1] انظر: المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

[2] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص 104

[3] عبد الصبور شاهين، في علم اللّغة العام، ص 48.

[4] المرجع نفسه ، ص 49.

كما ينتقد جسبرسن رأي سوسير القائل بأن (الكلام فردي على حين أن اللغة من نتاج الجماعة)، فهو يعتبر الجماعة ما هي إلا مجموعة من الأفراد، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نعتبرها شيئا آخر، وينتهي جسبرسن في نقده لدوسوسير إلى القول بأن «علاقة اللّسان بالكلام شبيهة بعلاقة معنى الكلمة التي في صيغ الجمع بمعنى الكلمة التي في صيغ المفرد»[1]

ويعطي مثالا على ذلك، كلمة (خراف) تتحدد علاقاتها بدلالة كلمة (خروف) في أن معنى الأول (خراف) تدل على (الخروف الأول) و(الثاني) و(الثالث) على التوالي، واللسان كذلك هو كلام الفرد رقم (1) والفرد رقم (2) والفرد رقم (3) إلى آخره، فمن منظور جسبرسن اللّسان ليس في حقيقة الأمر شيئا آخر غير الكلام، بل هو الكلام في ذاته[2]

ويبدو لنا في الحقيقة صعوبة الفصل فصلا تاما بين اللّسان والكلام كما أنه ليس من الصواب أن نعتبرهما شيئا واحدا، فكلٌّ يفيد الآخر في مجال دراسته، والحل الوسط دراستهما دراسة تكاملية لإبراز الحقائق والظّواهر اللّغوية بطريقة علمية.

كما يأتي أتباع المدرسة الإنجليزية الحديثة بريادة فيرث في مقدمة من لا يرون برأي دوسوسير ولا يأخذون به، فالتفريق بين اللّغة والكلام عندهم ليس له ما يبرره من حيث المنطق والواقع، «إذ هما جانبان لشيء واحد، أو هما مصطلحان يطلقان على مسمى واحد، وكلّ منهما اجتماعي وفردي، وكلّ منهما عقلي ومادي، وهما متداخلان إلى درجة يصعب معها التفريق بينهما، فكلام

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] عبد الصبور شاهين، في علم اللّغة العام، ص:49

الفـرد لـيس إلا أسـلوبا أو مـثلا لكـلام الجماعـة، وكـلام الجماعـة لـيس إلا حصـيلة لكـلام الأفـراد وهكـذا يصـعب الفصـل بـين اللّسـان والكـلام، »[1] فاللسـان تجـلٍ لظاهرة فردية وهي الكلام، والكلام تمظهر لظاهرة اجتماعية وهي اللّسان.

[1] ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللّغة، تر: كمال بشر، ص 41.

لقد أشرنا في الفصل الثّاني كيف أنّ اللّسانيات لم تكن أسبق العلوم إلى اتخاذ الظّاهرة اللّغوية موضوعا للبحث، فالنّحو بمفهومه الواسع أسبق لاتخاذ اللّغة موضوعا للعلم، ولكن اللّسانيات استحدثت أسلوبا في تناول الظّاهرة، بما أكسبها شرعية العلم المستقلّ بذاته.

ولمّا كانت اللّسانيات مدينة بعلّة وجودها للمنهج، أكثر ما هي مدينة للموضوع فإنّه صار متعينا أن يحظى البحث في أسس المنهج اللّساني بمنزلة الدّعامة الأصولية تلك التي تمسّ فلسفة العلم و نقد ثماره على حسب تعبير عبد السلام المسدي.

والمسار المنهجي الذّي توخته اللّسانيات منذ اكتسابها الشّرعية المعرفية لا يمكن أن تتضح أعماقه إلا إذا تمّ ربطه بنشأته التّاريخية من جهة، ومقارنته بالمنهج الذّي سلكته جلّ المعارف اللّغوية قبل بروز اللّسانيات الحديثة .

إذا نظرنا إلى طبيعة المادة المعرفية كما سادت طيلة القرن التاسع عشر ندرك أنّ جلّ المعارف و العلوم قد سادها منزعان بهما تحددت فلسفة المناهج المعرفية قاطبة هما:[1]

1- منزع الوعي بأثر التّاريخ و فعله في صيرورة الإنسان.

2- منزع البحث عن القوانين المتحكمة في كل الظّواهر الطبيعية منها والإنسانية.

ويرجع المسدي الفضل في سواد هذين المنزعين اللّذين طبعا الفكر البشري إلى الفيلسوف هيجل (1770-1831م) حيث قام معترضا على المنهج الذّهني المجرد الذّي أسّسه الفيلسوف كانت (1724-1804م) و على المنهج الحدسي المنبثق عن التّيار الرومنطقي و حاول أن يوائم بين التّاريخ في موضوعيته وتناقضه والعقل وتوفقه نحو الوحدة والشّمول بغية أن يفض إشكالية التّعارض بين الواقع والفكر، وقد جسّد هيجل

[1] انظر: عبد السلام المسدّي، اللّسانيات وأسسها المعرفية،ص: 110.

أفكاره في مدونته الكبرى (ظاهرية الفكر) أرسى بها قواعد الجدلية التّاريخية من حيث هي قوام التّعليل، فهي محرك للتّاريخ و في نفس الوقت حافز للعقل.

ولمّا جاء ماركس (1818-188م) كان أبرز فعل صنعه على الصعيد الفكري هو إرساء قواعد الصراع بين العقل والواقع، متجاوزا قانون التعليل الهيجلي حيث نقض ماركس «كل جدلية تنطلق من الفكر لتعود إليه بعد مرورها بالواقع الذي هو بالأساس عند المثالين صورة ذهنية »[1]

فأرسى بذلك كارل ماركس أسس الجدلية المادية التي تنطلق من « واقع التاريخ في أبعاده المادية لتجعل الفكر في خدمة ما يقوم عليه الواقع من مكونات »[2]

تعتبر ظاهرية هيجل، ومادية ماركس الأساس لمبدأ التّاريخية كقانون تفسيري وتعليلي بصرف النظر عن حركته (متعال أم متنازل)، وقد كان ذلك من أهم الروافد المعرفية حددت فلسفة المعرفة طيلة القرن التاسع عشر و التي قامت أساسا على «الوعي بأثر التاريخ و فعله في صيرورة الإنسان و مكّن البحث عن القوانين التي تحكم الظواهر في الوجود »[3].

وبينما اختمرت الجدلية التاريخية منطلقة من قلب ألمانيا، يأخذنا عبد السلام المسدّي في محاولته كشف وجمع أشتات الأصول المنهجية في إطار التّنظير المعرفي خلال القرن التاسع عشر، إلى فرنسا التي كانت تشهد ازدهار تيار فكري سمي بالمذهب الوضعي، وقد أرسى قواعده أوجست كونت (1798-1857) الذّي نادى بتأسيس المعرفة بواسطة كشف ما يحدد الظواهر من علاقات و قوانين يكفّ الإنسان فيها عن « البحث في العّلل المتصلة بماهية الأشياء، ويتجه صوب البحث في القوانين المحددة فعلا للوقائع

---

[1] عبد السلام المسدّي، اللّسانيات وأسسها المعرفية،ص : 111.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] المصدر نفسه ،الصفحة نفسها

والظواهر، عن طريق التجربة والاختيار طبقا لنسق برهاني يجعل العلوم في نموها وتكاملها، كلّما تقلصت عموميتها ازداد تعقدها »[1]

وترتكز هذه الحركة على الرّياضيات وما أسماه كونت بالفيزياء الاجتماعية التي وضع لها مصطلح السّوسيولوجيا.

وامتدادا لهذا التيار الفكري عمل إميل دوركايم (1858-1917) على إرساء مبدأ السّببية الجماعية، فقد جعل من البحث الاجتماعي عاما قائما بذاته موضوعا ومنهجا مستندا في ذلك إلى «إيمانه بخصوصية الوقائع الاجتماعية وتفردها بنوعية توصلها عن الظواهر العضوية و النّفسية، مناديا بدراسة المجتمعات عن طريق قوانينها الخفية»[2].

ولكن قمة هذا المنزع التاريخي حسب المسدي مزدوجا سيطرة البحث عن القوانين المتحكمة في انتظام الظواهر قد جاءت على يد عالم الطبيعيات الانجليزي ادوارد داورين (1809-1882) مستنيرا بثقافته البيولوجية والنفسانية بدا له أنّ محرك توالي الأجناس هو مبدأ الانسلاخ والتّحول مؤسسا قانونه العام القائم على أنّ "التّنوع بين الأجناس يمكن أن يعود في أصله إلى تأثير المحيط أو تأثير الاستخدام أو تعطل ارتياد بعض الأعضاء، كما يمكن أن يعود إلى أثر التّغيرات الفجائية التي تحدث تلقائيا وعلى أساسها تستقر حركة الانتقاء الطبيعي"[3]،وبهذا فقد أرسى داورين مبدأ تفسير الظواهر عن طريق الانسلاخات المتعاقبة عن طريق انصهار القوانين التعليلية مع النّواميس الزّمنية.

ومما ذكر سلفا من سيطرة منزعين منهجين على الحركة العلمية في القرن الماضي منزع الوعي بنواميس الصّيرورة التّاريخية، ومنزع البّحث عن القوانين المتحكمة في نظام الظواهر على حركة التاريخ، يراه المسدي ينطبق بوفاء على العلوم اللّغوية، بل -حسبه- هذه العلوم هي التي استوعبت على أكمل وجه هذين المنزعين فهما منصهرين تماما في

---

[1] عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية ،ص112.

[2] المصدر نفسه ،الصفحة نفسها.

[3] المصدر نفسه ،الصفحة نفسها.

ميدان البحوث اللّغوية طيلة القرن التاسع عشر، « هذا ما جعل المؤرخين يسمون تلك البحوث غالبا باللّسانيات التاريخية، فان راموا التدقيق أطلقوا عليها مصطلح اللّسانيات المقارنة، حيث أفاض فيه اللّغويون من دراسات النّحو المقارن كشفا للقرابة اللّغوية وتصنيفا للألسنة البشرية بين أسر وفصائل، وإحكاما لشجرة الأنساب عن طريق التدرج ألسلالي بحثا عن الأصل الأوحد المصفى »[1].

عطفنا على ما سبق، « فإنّ القرن التاسع عشر كان عصر الدراسة التاريخية والمقارنة للغات، وبوجه أخص اللّغات الهندو أوروبية، وذلك لا يعني ذلك توفر دراسات أو بحوث تاريخية تقدم على المقارنة قبل هذا، والنقطة الأساسية أنه في هذا القرن (التاسع عشر) قد شهد "تطور المفاهيم النظرية والمنهجية الحديثة لعلم اللّغة كان مكرسا لهذا الجانب من الموضوع أكثر من غيره من الجوانب »[2]

قبل هيجل كان هردر وديكارت يقرّان « للّغة قبل أي شيء وظيفة تمثيل الفكر »[3] فديكارت قدّم نموذجا جديدا للمعرفة العلمية، وساهم في توضيح جديد لمشكلة اللّغة وخاصة في « علاقة الإنسان باللّغة وعلاقة الفكر باللّغة، وتميز الإنسان عن الحيوان بواسطة اللّغة »[4].

ومع هيجل أدمجت بشكل أوضح فلسفة اللّغة بفلسفة التاريخ، « حيث إن ظاهرانية العقل تثمن الوظيفة الاقتصادية للّغة، وقيمته الرّمزية في تطور المؤسسات الإنسانية» [5]

وعليه فقد مهّدت أفكار هيجل و ماركس و بيتشن في التمكين لازدهار الجدلية التاريخية الألمانية القائمة على مبدأ التّعليل، من حيث هي قوة محركة للتاريخ و في نفس الوقت حافز للعقل كما كان لتأثير داروين من خلال نظريته (الصّراع من أجل الوجود

---

[1] عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية ،ص114.

[2] ر.هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللّغة في الغرب، تر: احمد عوض، عالم المعرفة،الكويت ،ب ط،1997، ،ص237.

[3] بافو وسرفاتي، النظريات اللّسانية الكبرى،تر: محمد الراضي ،ص56.

[4] الزاوي بغوره، الفلسفة واللّغة ،دار الطليعة للنصح و النشر،بيروت ،ط1 ،أكتوبر 2005 ،ص69.

[5] بافو وسرفاتي، النظريات اللّسانية الكبرى،تر: محمد الراضي ،ص56 .

والبقاء) و(التطور والارتقاء)، الأثر الكبير على مناهج الكثير من العلوم ومنها علوم اللّغة، وتجلى المنزع الثاني في ازدهار التيار فكري آخر في فرنسا هو المذهب الوضعي الذي يمثله أوجست كونت، ففي هذا التيار « يكف الإنسان عن البحث عن العّلل المتصلة بماهية الأشياء ليتجه نحو البحث عن القوانين المحددة فعلا لتلك الأشياء أو الظواهر أو الوقائع وذلك من خلال التجربة والاختيار »[1].

أثر هذان المنزعان في الدراسات التاريخية للغات والعلوم الإنسانية بصفة عامة لها تأثير، خاصة بتميز دقة منهجه، وظهر ذلك من خلال تأثير المنزع الأول، الوعي بأثر التاريخ وفعله في صيرورة الإنسان فيما " كتبه اللّغويون من تاريخ اللّغات"[2] كما كان للمنزع الثاني البحث عن القوانين المتحكمة في كلّ الظواهر الطبيعية والإنسانية على السواء، تأثيره في " الدّراسات الصوتية التي تحاول استخراج القوانين"[3]، وأبرز مثال على ذلك ما قام به غريم من دراسة سميت باسمه (قانون غريم) ومفادها أن "الصوت (f) الجرمانية يقابله الصوت(p) في الإغريقية واللاتينية والسنسكريتية، وبذلك تصبح هذه التوافقيات قانون"[4]

كما لا يخفي على أي أحد تأثر دوسوسير، وهو يبحث عن منهج جديد، بعالم الاجتماع دوركايم ، حيث طبق دوسوسير المنهج الوصفي على اللّغة، كما طبقه دوركايم على الوقائع الاجتماعية، على اعتبار أن هذا المنهج يعطي للدّراسة صفتها العلمية.

---

[1]) عبد السلام عشير، تطور الفكر اللغوي من النحو إلى اللسانيات إلى التواصل، مطبعة المعارف الجديدة، ط1431،1هـ،2010م، الرباط،ص36.

[2]) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]) المرجع نفسه،ص37

المبحث الأول: الزّمـــــــانية (Diachronie)

استوى منزع البحث التاريخي في مسلكه المقارن على يد اللّغوي فرانز بوب(1791_1867) ثم استقام متكاملا على يد رفيقه شلايشر(1821_1862) وحسب _المسدي_ فإنه ليس من المصادفة أن يكون كلاهما ألمانيا، وأن يكون الثاني من المولعين بهيجل والمواظبين على قراءة فلسفته.

لاشك أن القرن التاسع عشر قد كان وريث مخزون فكري يمتد على قرون تعود جوهريا إلى التراث الأرسطي، فقد انطلق رواد الحركة اللّغوية خلال هذا القرن من حقيقة تثبت نهاية القرن الثامن عشر، مفادها إن الألسنة البشرية تتغير مع الزمن بالضرورة، وتغيرها يفضي إلى انسلاخ صور لها بعضها مع بعض حتى تفارق على التدرج هيئتها الأولى كليا"[1]، ولأول مرة في تاريخ المعارف اللّغوية يحصل التسليم بأن دراسة تغيير الألسنة البشرية يمثل علما قائما بذاته، وهذا ما قام اللّغويون طيلة هذا القرن على بناء صرحه ولشدة ما كان هذا المنهج غالبا بل متفردا، أصبح مسيطرا على الساحة الفكرية، حتى إذا جاء دوسوسير وجرد متصور الزمانية (Diachronie) ليؤلف به ثنائيا تقابليا.

لقد حقق المنهج التاريخي المقارن حسب المسدي فوائد جمة، رغم أنه يرى إن أكثرها تحقق بالصدفة أكثر مما تحقق بالقصد، ويكفي إنه بعد كد طويل انتهى إلى رسم شجرة الأنساب بين أهم الألسنة البشرية، أما على الصعيد التنظيري المنهجي قد أتاح الجزم بان تغير اللغة لا يتعلق بإرادة الإنسان بقدر ما هو وليد اقتضاء داخلي في ذات اللّغة"[2]، ومعنى هذا إن تبدل الألسنة تحكمه علل طبيعية أكثر مما تستثيره الأسباب الحضارية.

وهكذا قام المنهج التاريخي على تحول معرفي استحال فيه علم التأثيل –وهو البحث في أصول الألفاظ عبر اشتقاقها– إلى علم النحو المقارن، فيبقى العلمان مترافقين،

---

[1] عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية،ص115.

[2] المصدر نفسه،ص117.

وعند هذا الحد من استقامة العلوم اللّغوية ونمائها على نهج البحث التاريخي تحركها مقولة الزمانية انتاب اللّسانيين إذّاك وعي ببعض الإشكالات المتصلة بأصول العلم.

فقد هالهم ما أوقفهم عليه البحث من "تعقد الظاهرة اللّغوية في ذاتها أولا، ثم من خلال تفاعلها مع الزمن بما يحمل تعقدها إلى معادلة جبرية عالية القوة"[1]

ومن هنا فطنوا إلى أنهم قد أبحروا في متاهة كمتاهة البيولوجي في استكشافه عناصر المادة ومركبات الطاقة فيها.

ويرى المسدي أن الإشكال العائق أمام هؤلاء اللّسانيين المقارنين هو ما تم اكتشافه من حقيقة علاقة الإنسان باللّغة عبر الزمن أو ما بدا لهم أنه كذلك "فالرؤية المبدئية لديهم هي رؤية المعيار المستبد بالاستعمال، بل هو المتفرد بكل ضوابط العلم اللّغوي لديهم"[2]، وبهذا السبب بدا للباحثين المقارنين أن "الألسنة البشرية ما انفكت تتغير وهي في تغيرها ما فتئت تنحل وتتفكك فهي إلى الفساد والاضمحلال"[3] وكم كانت خيبتهم كبيرة عندما أيقنوا أن أبحاثهم التاريخية بنبش قبور الألسنة البشرية أصبحت بدون طائل منهم حسب المسدي، "لا المشروع المعرفي قد استقام لهم ، ولا جهودهم قد شفعت في إن يعاكسوا مجرى التاريخ فيصدّوا شرّه عن اللّغة"[4].

أمام هذا المأزق المعرفي، ظهرت مع منتصف القرن التاسع عشر محاولة لتخطيه وتجاوز إشكالاته، فانبرى جماعته من البحاثة اللّغويين يعيدون تأسيس علمهم بمراجعة قواعده المنهجية وضوابط الغائبة أملا في تجاوز المأزق الأصولي الذي آل إليه المنهج التاريخي ومنه مقولة الزمانية.

---

[1] عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية ، ص117

[2] المصدر نفسه ، ص118.

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[4] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

هؤلاء هم في معظمهم ألمان أطلقوا على أنفسهم اسم النّحاة الجدد من حيث يقصدون أنهم مجددون وكان من أشهرهم كارتيوس وباول وبروجمان، الذين نادوا بأن "تتجاوز اللّسانيات التاريخية مجرد وصف التغيرات اللّغوية المتعاقبة وأن تسعى إلى تفسيرها بالكشف عن الأسباب المؤدية إليها"[1].

وقد رأى النّحاة الجدد إن المغير الحقيقي للغة هو في حقيقة الأمر الناطقون بها وهذا ما جرّهم إلى القول إن التغير اللّغوي تحكمه قوانين يجب البحث عنها انطلاقا من التغيرات الصوتية لأنها توضح المقتضيات فيزيولوجية، ولمقتضيات نفسية فالإنسان ميال إلى مبدأ القياس، و به تنزع الظواهر نحو التماثل، وهذا ما دفع بهؤلاء إلى الإيمان بفكرة انبناء الظّاهرة اللّغوية على مبدأ القوانين الصوتية، وقد غالوا في ذلك حتى ظنّوا أن "ما بدا لنا في اللّغة استثناء لقاعدة ليس شذوذا عليها وإنما هو ظاهرة خفي عنا قانونها"[2].

وهكذا حاول النحاة الجدد أن يحولوا العلم اللّغوي من مجراه الوصفي إلى نهج تعليلي، متأثرين بالمذهب الوضعي الذي ساد يومئذ، ولكنهم رغم ذلك لم يستطيعوا الإفلات من قبضة المسلك التاريخي، فهم رغم اعتراضهم المعرفي أبناء بررة النّحو المقارن ففكرهم لا انفصام بين التاريخ واللغة، كلاهما مدخل للآخر.

يمكننا القول إن أهم حدث لغوي في القرن الثامن عشر كان اكتشاف السير وليام جونز الانجليزي عام1786 اللّغة السنسكريتية وعلاقاتها القوية بينها وبين اليونانية واللاتينية، وقد أصبحت هذه الدراسة بمثابة "الدليل أو الريادة للمنهج المقارن الذي أخذ يقود عالم الدّراسات اللّغوية طوال المائة عام التالية أو أكثر"[3]، وهكذا أخذ العلماء في المقارنة بين اللّغات وإنشاء علاقات النسب بين اللّغات واللّهجات كما هو الحال في التاريخ الطبيعي.

---

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية ، ص:118

[2] المصدر نفسه،ص119.

[3] ماريو باي، أسس علم اللّغة، تر، احمد مختار عمر، عالم الكتب،القاهرة ،ط8،1419هـ_1998م، ص232.

وقد كان اللّغويون الألمان الأثر البالغ في النهوض بهذه الدّراسات الخاصة بالتاريخ اللّغوي ويظهر تأثرهم الواضح بالفلسفة الظاهراتية الهيجيلية ومن أبرزهم فرانز بوب(1791_1881) صاحب كتاب (نظام التصريف في اللّغة السنسكريتية) ورغم وجود بعض الدّراسات قبل بوب تثبت العلاقات والوشائج بين اللّغات، إلا أن بوب تمكن من "إدراك العلاقات المتقاربة بين اللّغات، يمكن أن يكون مادة علم قائم بذاته إذ تسليط الأضواء على لغة بالاعتماد على الأخرى، وتفسير صيغ هائلة بتلك، أمر لم يسبقه إليه أحد"[1]، كما برزت عدة شخصيات بإعمالها خلال هذه الفترة من الزمن نذكر منهم جاكوب غريم(1785_1863)، أوجست بوت (1802_1887) هؤلاء الثلاثة خطوا بالدراسات اللّغوية خطوات كبيرة.

لا ننسى أن نذكر فضل كلا من راسموس راسك (1787_1832) وماكس مولر، وأوجست شليشر (1821_1868) وفريدريك فون شليجل(1772_1829) ورغم أن نتائج دراسة هؤلاء العلماء لم تحظ بإجماع علماء اللّغة وأثبتت خطأ بعض نتائجها، إلا أنها حققت هدفين رئيسين هما[2]

أ_ اصطناع مناهج في دراسة اللّغة أدق من المناهج السابقة.

ب_ التفريق بين (فقه اللّغة) و(علم اللّغة) اعتمادا على المناهج الجديدة في الدّراسة اللّغوية.

وتعتبر أعمال فرانز بوب وراسك وغريم وغيرهم ميالة لتحرير علم اللّغة والنظر إليه باعتباره موضوعا طبيعيا، ويتمثل الجامع بين هذه الأعمال في السمات التالية:

1) لقد كانت المكتشفات هي الباعث لهذه الأعمال في نهاية القرن التاسع عشر وكذلك القياس القائم بين السنسكريتية ومعظم اللّغات الأوروبية القديمة والحديثة حيث تنطلق هذه الأعمال من الفكرة التي تقول "إن الذي يوجد بين هاته اللّغات ليس

[1] أحمد عزوز، المدارس اللسانية،ص 82.

[2] محمود السعران، علم اللغة، مقدمة القارئ الغربي، دار المعارف، مصر، ب ط،1962 م،ص367.

التشابه فقط، ولكن القرابة أيضا، ولقد يعني هذا أنها تقدم هاته اللّغات بوصفها تحولات طبيعية (عن طريق الإرث) اللّغة الواحدة هي اللّغة الأم "[1]

2) إن منهجهم منهج مقارنة، وبهذا المعنى فإنهم يحاولون إن يقيموا تواصلا بين اللّغات منهم يقارنوها مهما كان ابتعاد بعضها عن بعض في الزّمان[2]، هذه المقارنة تعني بالضرورة وقبل كلّ شيء مقارنة بين عناصرها القاعدية.

لقد كان مشروع اللّسانيات التاريخية ومنه مقولة الزمانية* "المحافظة على التنظيم القاعدي، وأيضا المحافظة على التنظيم الصوتي"[3]وهو ما يعرف بفكرة "البقاء المضاعف إبان التغيير"[4]، ولكنهم وصلوا إلى طريق مسدود، حتى أن فرانز بوب نفسه كان يشتكي دائما لأنه يشتغل في حقل من الخراب فالإنسان ومنذ أن انشغل بصياغة التاريخ، لم يعد يرى اللّغة سوى أداة من أدوات الحياة الاجتماعية ، هاته الأخيرة ومنذ إن وضعت في خدمة التواصل " فإنها لم تتوقف على هدم نظامها الخاص"[5]

وأمام هذا المأزق الأصولي الذي آل إليه المنهج التاريخي، حاول نفر من اللّسانيين، الألمان خاصة أن يدخل إلى اللّسانيات التّاريخية المبادئ الوضعية التي انتصرت في العلم وفي الفلسفة المعاصرَيْن وكانت أطروحتهم الأساسية هي التالية:

1) يجب أن تكون اللّسانيات التاريخية لسانيات تفسيرية.

---

[1] ازوالد ديكرو، جان ماري سشايفر، القانون الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، تر: منذر عايشي ، ط2،2007، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب،ص29.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

*الزمانية(Diachronie) ترجع إلى كلمة_(Dia) وتعني في اليونانية (عبر)، وكلمة(khronos) وتعني في اليونانية (زمن)، جان بيرو، اللّسانيات، تر: الحواس مسعودي، مفتاح بن عروس، ص108.

[3]المرجع نفسه، ص30.

[4]المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5]المرجع نفسه، ص32.

2) يجب أن يكون هذا التفسير في نموذجه وضعيا، ومساوقا لنماذج علوم الطبيعية.

3) قسموا علل البحث إلى علل صوتّية وعلل نفسية.

4) لا يجب على تاريخ اللّغات أن يكون تفسيريا، ولكن لا يوجد تفسير آخر سوى التفسير اللّساني(عجزوا عن الإفلات من قبضة التاريخ)[1]

[1]ازوالد ديكرو، جان ماري سشايفر، القانون الموسوعي الجديد لعلوم اللّسان، تر: منذر عايشي ،ص33.

المبحث الثاني: الآنية (Synchronie)

في هذا المناخ المعرفي ظهر **فرديناند دوسوسير**(1857_1913)* فكان اللّغوي الوفي لروح عصره، تجول بين عدة دول(سويسرا، ألمانيا، فرنسا)، وقد زاوج في تكونه بين التعلم في جنيف والتعلم في ليبزيغ حيث اعد رسالة حول (استعمال المضاف المطلق في اللّغة السنسكريتية) ثم استقر في باريس من سنة 1880م إلى 1891م فتولى تدريس النّحو المقارن بمعهد الدّراسات العليا وأعد أطروحة تتصل (بنظام الحركات في اللّغات الهندية الأوروبية)

ثمّ عاد إلى موطنه جنيف فاضطلع بتدريس اللّغة السنسكريتية والنّحو المقارن وفي 1907 عهد إليه تدريس اللّسانيات العامة حتى آخر حياته 1913، ثم نشر بعض تلامذته عصارة محاضراته تلك في ما أصبح يطلق عليه (دروس في اللّسانيات العامة)

دوسوسير قد شبّ واكتهل ابنا بارّا للّغويات التّاريخية ن فكان كل ما أنجزه من أبحاث نحويا مقارنا كأمثل ما يكون النّحوي المقارن، والمسدي يرى أنه المفتاح في فهم التحول المعرفي الذي ستتولد بمقتضاها اللّسانيات الحديثة، وإن كانت المعلومات المتوفرة عن حياة سوسير ضنينة الإفادة، فإن _المسدي_ يكاد يجزم بأن سنواته الأخيرة كانت بمثابة تحوّل إلى موقف نقدي اتجاه المنهج الذي ساد المعرفة اللّغوية، وسبق له أن كان صوتا من أصواته، فقد كشفت دروسه وعيه الحاد بالمأزق المعرفي الذي آلت إليه اللّغويات التّاريخية بما فيها حركة النحاة الجدد، وعلى هذا الأساس سيجرد المفاهيم المناسبة لإجراء نقده الأصولي عن طريق اشتقاق ثنائية الآنية والزمانية والتي هي في نظر المسدي واسطة لعقد في كامل تفكيره.

*) السيرة الذاتية لفرديناند دوسوسير مأخوذة من كتاب: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص،ص: 119، 120.

جزم سوسير بأن حقيقة اللّغة كامنة في ذاتها أكثر مما هي كامنة في تاريخها بعد إعلان عن قطيعة معرفية، سوف يتجاوز أثرها حدود العلوم اللّغوية إلى مجال العلوم الإنسانية الأخرى، ولكن سوسير –حسب رؤية المسدي– لم يكن على ما يبدو واعيا بما أنجزه، بل إن معاصريه لم يدركوا رسالته في عمقها الفلسفي وسيّمر ردح من الزمن تظل فيه آراء سوسير مجهولة وقطيعته مع الفلسفة التاريخية منسية، ولكن المهم هو أنه "أرسى القواعد الأصولية للبديل الذي سينقض مقولة الزمانية في سلطتها المطلقة من الناحية المعرفية"[1]، ذلك البديل الذي هو الآنية الذي برز على ساحة المعرفة ممسكا بأزمة العلم اللّغوي والذي ولد رؤية جديدة للظواهر البنيوية من حيث هي المركب الفلسفي الذي محركه الآنية.

وبين ميلاد المقولة الآنية على يد سوسير واعتلائها كرسي الريادة سيّمر عقدان تتوازى فيهما تيارات البحث اللّغوي بعضها في تواصل وبعضها في افتراق، ولكننا على نهج بحثنا الأصولي سنقف عند بعض منها لعلها تضيء سبيل الكشف عن الشبكة المعرفية لعلوم اللّسان عامة.

أ_ اللغوي الدانماركي **أوتو جسبرسن**(1860_1943): عكف على ظاهرة دراسة التطوّر بالاعتماد خاصة على الإنجليزية، ثم استوقفته قضية تدريس اللّغات الأجنبية وما يقتضيه من مناهج، له منصف(طبيعة اللّغة وتطورها وأصلها)1922م، كشف فيه عن وفائه لفلسفة الاستنطاق التاريخي الذي استبدت بالبحث اللّغوي وإن كان قد تصرف في بعض المسلمات بروح نقدية.

[1] عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية،ص121.

حصر هوية الظاهرة اللّغوية في مستواها الأدائي أي عند تجلياتها الإنجازية" كما أنكر مستوى اللّسان ومستوى اللّغة ولم يقر إلا بشرعية الحدث الكلامي كمقوم للعلم اللغوي"[1]، ويعتبر صدى للتطورية الداروينية.

ب_ جوزيف فندريس: تأثر أيّما تأثر بدوركايم، له مصنف يحمل عنوان (اللّغة_ مدخل لغوي إلى التاريخ_) وقد أنجزه عام 1914 م ولم يظهر إلا عام 1923م، ويعتبر كتابه بداية قلق العلم اللّغوي مع مقولة الزمانية، لكن هذا القلق لم ينضج بما يفتق الوعي بالمأزق المعرفي، فجاءت مغامرته الفكرية مزيجا بين الرؤية السكونية والرؤية الحركية، محاولا الاهتداء إلى منفذ يمسك فيه بمقود العلم الأصولية، إلا أنه أخفق في السعي ظنا منه أن "العلم الكلي ليدرك في اللّسانيات إلا بالإلمام الكامل بكل الألسنة البشرية بلا شارد، وهذا ما يعزوه إلى افتقار اللّسانيات لبرنامج عام"[2]، ومن خلال بناء مصنفه الذي أرجح بين حركة الزمن ولحظة الوصف، يكون قد سجل ومضات من الوعي المعرفي لعلها كانت رسوما متفاوتة البيان من الرؤية الآنية، فمما يقضي به "إن أشمل تعريف يمكن أن نسوقه عن اللّغة هو أنها نظام من العلامات، وما دراسة نشأة اللّغة إلا بحث عن العلامات [...] أما ما نقصده بالعلامة فهي كل رمز صالح لتخاطب البشر بعضهم مع بعض، والعلامات أصناف شتى لذلك توجد أنواع من اللّغات [...] إلا أنّ لغة من بين هذه اللّغات الممكنة تطغى على سائرها بتنوع وسائلها التعبيرية، وتلك هي اللّغة السمعية المسماة لغة منطوقة ومفصلة"[3]

ج_ الحكيم النمساوي فرويد (1856_1939): في حين كان سوسير يقدم محاضراته اللّسانية، كان فرويد يغوص في علم النفس الاستنباطي ليبني صرح

---

[1] عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص122.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] جوزيف فندريس، اللّغة –مدخل لغوي إلى التاريخ–، تر: عبد الحميد الدواخلي_ محمد القصاص،ص32.

العلم الجديد "التحليل النفسي"، فمنذ مطلع القرن درس (تأويل الأحلام)، و(علم النفس المرضي للحياة اليومية)، ولكنه بعد ذلك أمسك بضالته وقدم عدة أعمال في مجال اختصاصه وكل ذلك –وهو المهم حسب رأي المسدي– قد أنجز ما بين 1905و 1906م.

د_إدوارد سابير(1884_1939): وسم البحث اللّغوي بسمة المنهج الذهني ولا يمكن في نظر المسدي إدراك أسرار نظرياته إلا عند ربطها بازدهار نظرية الاستنباط النفسي، فقد كان سابير قارئا مولعا بفرويد كما يذكر ذلك جورج مونان في كتابه(اللّسانيات في القرن العشرين)، وسعى سابير إلى"استكناه الظاهرة اللّغوية من خلال مقومات العلاقة بين المادة والجوهر"[(1)]، وينحو سابير منحى سابقيه باعتبار اللّسانيات تتأسس قطعا على بنية الكلام دون بنية اللّسان ولا بنية اللّغة، وقد كان طبيعيا أن يكون عنوان مؤلفه(اللّغة مدخل إلى دراسة الكلام)، وسوسير لم يعرف بعد في حقل العلوم اللّغوية الأمريكية، وبصرف النظر عن اكتشافات هامة تخص حقيقة الصوت، فالكتاب عبارة عن لوحة من التمزق المعرفي بين البعد التاريخي والبعد السكوني، وفي هذا الصراع الثنائي ينضاف في كتاب سابير عامل ثالث هو البعد المتصل بسبر أعماق الكائن الناطق بالكلام في عالميه الذهني والنفسي.

أطنب سابير في مشكل علاقة اللّغة بالفكر من حيث هو "العنصر الأساسي في تعريف الظّاهرة اللّغوية مطلقا"[(2)].

هـ_ بافلوف(1849_1936): في بداية هذا القرن نشأت حركة موازية انطلقت من "حقل العلوم الفيزيولوجية إلى ميدان علم النفس لتصل إلى علوم اللّغة

---

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية،ص124.

[2] المصدر نفسه،ص125.

فتنبري نقيضا للتيار الذهني عامة"[1]، اهتم بافلوف بدراسة جهاز الهضم والمنعكسات اللعابية، واهتدى إلى صياغة نظريته في المنعكسات الشرطية وكان ذلك عام1903م، كما أثبت بافلوف بنظرياته وحدة العالم الفيزيولوجية والعالم النفساني لدى الإنسان.

و_ جون واتسون(1878_1985): يعتبر مؤسس المذهب السلوكي في علم النفس وقد ظهرت نظريته عام 1913 وهو يصادف تاريخ وفاة دوسوسير، لكنه قام سنة1916م بتبديل آراءه الشخصية، متأثرا بنظرية المنعكس الشرطي لبافلوف، وقد ظهر هذا التصاهر في مصنفة(مسارب السلوكية)1928م، لقد قام هذا المذهب السلوكي في علم النفس نقيضا للمذهب الاستنباطي.

فسر السلوك البشري من خلال الخصائص الفيزيولوجية، حيث تصور السلوك الإنساني في كونه "منبهات تولد ردود فعل تتحول بدورها إلى منبهات جديدة، فنقتضي استجابات أخرى، وهكذا دواليك "[2].

ي_ بلومفليد (1887_1949):أصدر كتابه(مدخل لدراسة اللّغة) سنة1914_عام بعد وفاة دوسوسير_ تأثر بالمذهب السلوكي في علم النفس، فانطلق يؤسس علمه اللّغوي على قواعد ما اكتشفه مجسما في البحث اللّساني ما أنجزه واتسون في البحث النفسي، أما مدونته الكبرى فهي كتاب(اللّغة) الذي وضعه سنة1933م، فكان دستور اللّسانيات الوصفية لمنهجها الاستقرائي ومنتزعها الاختباري.

فهذه إذن أغلب مسارات النسيج المعرفي الذي أظل بنية العلوم خلال العقدين الأولين من القرن العشرين، مما يتعين معرفته لتتبع حركة البحث اللّغوي

---

[1] عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية،ص125

[2] المصدر نفسه،ص126.

في تحوله من مقولة الزمنية إلى مقولة الآنية، هذه الأخيرة التي تأسست في شبكة معقدة من القرابة المعرفية شملت تقريبا جميع فروع العلوم الإنسانية بل وتعديها إلى العلوم الطبيعية.

بناء على ما سبق، فان فرديناند دوسوسير، قد تخلى تماما عن البحوث في مجال اللّسانيات التاريخية، لأنه وجد أن أساسها غير صحيح، فقد وصلت إلى طريق مسدود، بما في ذلك حركة النحاة الجدد، وقد دعاه هذا الأمر إلى "التفكير بتعليق هذا النوع من البحوث، حتى تتم صياغة جديدة للسانيات كلّها، وهو ما قام به من خلال نتائج أعماله في ثلاث دراسات كان قد درسها في جنيف ما بين عامي (1906) و(1911)"[1].

كان الأساس العملي الذي تستند المقارنة إليه هو "الاعتقاد بأن اللّغات تصاب بفساد تدريجي تحت هيمنة القوانين الصوتية، والتي ترتبط هي ذاتها بالنشاط الصوتي وإن هذه الأطروحة التي تأذن بقراءة قواعد الماضي في سطور الحاضر"[2]، هذه الأطروحة بالذات هي التي شكك فيها دوسوسير، فقد أظهرت محاضراته أهمية "الفصل القاطع بين اللّغة من حيث نظام مستقر، وبين اللّغة من حيث هي تغيير لغوي"[3]، هذا الفصل الواضح يوجب أن كل دراسة من هاتين يجب أن تتوفر لها شروط ومناهج خاصة بها، ذلك أن اللّغة برأيه هي "في كل لحظة واقع قائم بذاته من جهة وتطور تاريخي من جهة أخرى"[4]

تعتبر آراء دوسوسير اللّسانية الممهد الرئيس لإرساء قواعد أصولية للبديل الذي سينقض مقولته الزمانية في سلطتها المطلقة من الناحية المعرفية، وهاته

---

[1] أزوا لد ديكرو، جان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللّسان، تر:منذر عايشي،ص36.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] محمود السعران، علم اللّغة_ مقدمة للقارئ العربي_، ص372.

[4] ميشال زكريا، الألسنية، علم اللّغة الحديث (المبادئ والأعلام)،ص226.

الآراء كثيرا ما التقت بتلك التي كانت موجودة في العالم الغربي، ومنذ العهد اليوناني، ولكنه "أضفى عليها طابع الوضوح وأخرجها في شكل ثنائي، كما وصفها في نظام مسبق لا تقل دقته عن دقة أسلوبه المركزي الذي يعود إلى خاصية تعليمه الشفوي"[1]،و دوسوسير لم يرض بكتابة أفكاره البتة ولا نشرها ليس لأنه لم يكن واعيا بما أنجز حسب _المسدي_ وإنّما ذلك راجع إلى "اعتقاده أنها لم تكن تعبر عن منتهى أفكاره في هذا الميدان"[2]، فأصالة وقوة أفكاره هي التي جعلت اللّسانيين بذلوا ويبذلون قصارى جهدهم في مناقشتها لسببين هما:[3]

أ_ تبنى هذه الأفكار كاملة كما جاءت.

ب_ إدخال تعديلات عليها وتطوريها لتبقى آنية أو رفضها بعد الانطلاق منها

وفي كلتا الحالتين يظهر تأثير الرجل ورياديته في الدراسات اللّغوية الحديثة، كما تظل أفكاره الملهم المباشر وغير المباشر لجل الدّارسين والمورد الأساسي لهم.

وأخذ اللّغويون ينمون أفكار دوسوسير وأراءه الخاصة في عدة مجالات تتعلق بالدّراسات اللّغوية كاستثمار أرائه الخاصة بالفونيم على يد كل من تروبتسكوي و رومان جاكسون اللذين ظهرا بتصور جديد هو (الفونولوجيا) و اختلافها و تميزها عن (الفونيتيك).

كما شهد الشمال الأوربي ظهور مدرسة لسانية تأثرت في شأنها بمبادئ دوسوسير، ثمّ تطورت فاستقلت بمنهج مميز و أراء جديدة، سميت المدرسة

---

[1] دراقي زبير، محاضرات في اللّسانيات التاريخية والعامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ص62.

[2] أحمد عزوز، المدارس اللّسانية، ص91.

[3] انظر المرجع نفسه، ص92.

بـ"النسقية" أو "الغلوسيماتكية" أو نّحو العلاقات[1] وأبرز علمائها جسبرسن وبدرسن وهيلمسليف

كما ترجمت أعمال فرويد –عالم النفس الشهير– علاقة اللّغة بعلم النفس على اعتبار طبيعة اللّغة، التي تعد مظهرا من مظاهر السلوك الإنساني، وقد تطوّرت الدرّاسات النفسية اللّغوية، لتجعل من جوانب اللقاء بينهما ميلادا لفرع مستقل بذاته هو علم النفس اللّغوي، وظهر ذلك جليا خاصة في أعمال ليونارد بلومفيلد، ورغم تأثر علم اللّغة الحديث بالدرّاسات النفسية، إلا أنه استطاع التخلّص من هيمنتها على مناهجه، ووظف حقائق الدرّاسات النفسية في تفسير بعض الظواهر اللّغوية.

[1] جيفري سامسون ، مدارس اللّسانيات ،التّسابق و التّطور،تر:محمد زياد كبة ،مطابع جامعة الملك سعود،الرياض_السعودية ،ط،1994م

المبحث الثالث: من سلطة الزمانية إلى هيمنة الآنية:

رأينا في المبحث الماضي كيفية تأسيس مبدأ (الآنية) في شبكة معقدة من القرابة المعرفية، وهكذا أزاحت مقولة (الزمانية) لتنفرد إلى حد بعيد بسلطة أصولية على مستوى مناهج البحث وفلسفة العلوم.

وقد بدا سلطانها كأقوى ما يكون منذئذ في حقل اللّسانيات، وإليها ترتد بوجه من الوجوه كلّ النظريات اللّسانية الحادثة بعدئذ، وأضحت البنيوية كما أسلفنا ذكره من قبل بمثابة المركب الفلسفي والآنية محركه، فالمحور المركزي لهذه العلاقة القوّية هو البحث اللّغوي بلا منازع، ومعلوم أن من محركاته المعرفية نظرة سوسير إلى اللّغة باعتبارها "كل يقوم على ظواهر مترابطة العناصر، ماهية كلّ عنصر وقف على بقية العناصر، بحيث لا يتحدد أحدها إلا بعلاقته العناصر الأخرى، فإذا بالحدث اللّغوي جهاز تنظيم في كيانه عناصر مترابطة عضويا بحيث لا يتغير عنصر إلاّ أنجز عن تغيره تغير في وضع بقية العناصر و بالتالي كل الجهاز، وما إن يستجيب الكل لتغير الجزء حتى يستعيد الجهاز انتظامه الدّاخلي"[1].

إن المخاض العسير الذي كان يمر به الفكر المنهجي في نشئته بين الزمانية والآنية لم يشمل اللّسانيات فقط فهي لم تكن إلاّ إحدى دوائر ثلاث، أما الدائرة الثانية هي دائرة النّقد الأدبي، وأما الثالثة فدائرة البحث في الأجناس البشرية و إن كان سوسير هو مركز الدائرة الأولى، فإن مركز الدائرة الثانية قد حسمه رومان جاكسون، مثلما حسم كلود ليفي شتراوس مركز الدائرة الثالثة ،وقد انطلق القطبان مفترقين (جاكسون، شتراوس) ثم التقيا كما هو معلوم .

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية،ص27.

فرومان جاكسون (1896_1982م) اهتم في سن مبكرة بدراسة اللّغة وله الفضل في تأسيس النادي اللّساني بموسكو الذي تولّدت عنه المدرسة الشكلية الروسية بكل أطيافها، كما أسّس (نادي براغ اللّساني) مع ثلّة من اللّغويين و النّقاد و كانت نظريات سوسير قد بلغت إليه آنئذ، فكان هذا النادي حقلا خصبا للاندماج بين الفن و النقد واللّغويات، و من هذا المزيج اشتد عود البنيوية و قويت سلطة المقولة الآنية.

وفي سنة 1941م يلتقي جاكسون بالفرنسي ليفي شتراوس (1968_2009م) الّذي وقع في سنة 1945م عقد المصاهرة بين الحقول المعرفية الثلاثة بمقاله الشهير،(التحليل البنيوي في اللّسانيات و الانتربولوجيا)،وهو المقال الذي ضمه فيما بعد في كتابه الشهير (الانثربولوجيا البنيوية)1958م.

من خلال تتبعنا لأرضية النسيج المعرفي الذي نمت في سياجه علوم اللّسان منذ بداية القرن التاسع عشر ،فان خطوط الفصل بين سلطة الزمانية وسلطة الآنية ليس من اليسر كما يرى المسدي تحديدها لا من الوجهة التاريخية ولا من الوجهة المفهومية ،فإذا نظرنا إلى فلسفة الظواهر نجدها تقوم على مبدأ الحركة العمودية المتعالية، في حين إن الفلسفة البنيوية تمثل مبدأ الرؤية الأفقية لأنّها مقولة لا تؤمن بالأشياء، وإنما تؤمن بالعلاقات الرابطة بين الأشياء، ويفسر المسدي ذلك بأن "الظواهرية احتكمت إلى التعليل الكوني، وإن المادية احتكمت إلى السببية الاختيارية في حين انبت الآنية على التفسير الوظيفي عبر العلاقات"[1]

ويرصد المسدي مقارنة بسيطة بين مقولة الزمانية و مقولة الآنية فقد تأسست الفلسفة الزمانية على مبدأ القول بأنّ "حقيقة الظواهر كامنة في غيرها لا في ذاتها، لأنّها مستمدة من العلل و الأسباب السابقة في وجودها على وجود المسبب و المعلول"[2] فاعترضت الآنية بالقول إن "حقيقة الظواهر كامنة في ذاتها لا في غيرها، باعتبار إنها

[1] عبد السلام المسدي ،اللّسانيات و أسسها المعرفية ،ص129

[2] المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

مستمدة من تضافر الأجزاء داخل نظام الكل الواحد"[1]، ويضيف المسدي قائلا: "وهكذا قامت الزمانية على تقدير الظواهر في ماهيتها وفي جدلها، في حين قامت الآنية على تقديرها في وجودها، فجوهر الشيء هو وجوده، ووجوده كامن في بنيته ونظامه"[2].

وقد تصارعت المقولتان أيّما تصارع ولم يأت على الآنية، منذ حملها لمشعل الرّيادة المنهجية في المعارف اللّغوية و الإنسانية يوما استتب لها فيه السلطان المعرفي كليا، و يرجع المسدي ذلك إلى أن الآنية نفسها قد اصطدمت بمأزق معرفي وذلك من خلال اندراجها هي بذاتها في سياق الزمن نفسه فالآنية تقوم على مبدأ (الآن) وهو ما يرجعنا إلى فكرة الزمن المحايث، مما يفترض بنا التّسليم بوجود الزمن الحاضر، ومن هذا الباب تعذر علينا التسليم بانفصام عن مقولة الزمانية معرفيا.

ويذكرنا المسدي في هذا المقام بأن المنهج الآني الذي قامت عليه اللّسانيات المعاصرة، و تولّد عنها بموجبه المنهج البنيوي ليس إلّا مصادرة من المصادرات، وهي مصادرة منهجية في البحث للأسباب الآتية: [3]

1) الآنية في حقيقة أمرها لا تنفك عن الزمن ولكنّها تستند إلى زمن افتراضي يرمز إليه بنقطة على المحور الزمني المتعاقب .
2) حيّز هذه النقطة قد يكون يوما أو سنة أو عقدا أو قرنا أو عصرا من العصور.
3) الآنية ليست إقرارا بالزمن ولا نقضا له، وإنّما هي استيعاب لأبعاد الزمانية في تجمعها.
4) الآنية تعكس المنطق الصوري للأحداث.
5) الزمانية تبدو مركبة من سلسلة نقط الآنية أي أن الزمانية تحتوي الآنية.

---

[1] عبد السلام المسدي ،اللّسانيات و أسسها المعرفية ،ص129

[2] المصدر نفسه ،الصفحة نفسها

[3] انظر المصدر نفسه ، ص130

6) الآنية تستحيل منهجا مستوعبا لأبعاد الزمانية بمقتضى أنه يدك الحواجز التطوّرية فيصهر التعاقب في بوتقة التواجد .

فالمسدي يرى بأن الزمانية تحاول التوسل بالزمن الطبيعي –الذي بتعاقبه يسير الكون وما في هذا الكون من ظواهر ووقائع– والنحو يتوخى سبيل الزمن اللّغوي الذي تتركب بحكمه أجزاء الكلام في غير تطابق ضروري مع منطق الزمن الطبيعي، فمقولة الآنية حسب نظرته تستند إلى الزمن هو زمن افتراضي لأنه زمن منهجي لا غير.

غير أن اللّسانيات كأنما أدركت نسبية القيم في تعارض المقولتين بل كأنما أدركت أن "الزمانية (قضية) وأن الآنية (نقيضة)"[1]، فسارعت إلى محاولة (التأليف) فالزمانية قد أخفقت في مشروعها المعرفي يوم اختطت لنفسها غاية ابتعاث اللّغة البشرية الأم من غيابات الوجود الماضي، والآنية قام مشروعها على نكران الزمن وتجاهل أفعاله، فأمهلها ثم غافلها حن أظهرها على تناقض أمرها وعندئذ بدا عمق مأزقها المعرفي، الأمر الذي أدى بها إلى "البحث عن المسلك الذي سيجنبها القطيعة المعرفية القاصمة،فسكبت مقولتها الآنية بكلّ ما تضمنته من تراكمات المقولة الزمانية في بعد جديد اصطلح عليه عنوة (بالبعد التكويني)"[2]، هذا الأخير كان في نظر المسدي المحرّك الأساسي الذي أوقف جاكبسون على أسرار جهاز التخاطب في أسراره الستة بمختلف الوظائف، وهو الحافز الذي دفع هاريس ثم شومسكي إلى القول بمبدأ البنية العميقة من حيث هي صورة خفية يقدر بأنها أصل النشأة والتكوين عند كل جملة نتفوّه بها.

لقد دخل مفهومي (الآنية) و(الزمانية) إلى مجال الحقل اللّساني منذ دوسوسير، فعنصر الزمن يخلق مشاكل عديدة لّلسانيات، ويضعها أمام نهجين مختلفين، ولا تكاد تعرف أغلب العلوم هذه الثنائية بسبب محدودية تأثير عنصر الزمن عليها، وسمى الوصف (أو التفسير) آنيا إذا "قدم مختلف الوقائع التي يحيل إليها بوصفها تنتمي إلى

[1] عبد السلام المسدي ،اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص: 130

[2] المصدر نفسه ،الصفحة نفسها

اللحظة نفسها والى اللغة ذاتها"[1]، ويكون الوصف خاضعا لمقولة الزمانية عندما "ينسب إلى اللغة نفسها حالات من التطور"[2].

ومما لاشك فيه أن جميع العلوم ستستفيد أكثر بتوضيح المحاور التي تدور حولها موضوعات دراستها، لذا لا مفر أن تميز العلوم بين محورين: [3]

أ_ محور المتزامنات (Axe des simultanéités) (أ ب): المتعلق بالعلاقات بين الأشياء المتعايشة التي يكون فيها، فكرة إدخال الزمن غير واردة بالمرة.

ب_ محور المتعاقبات (Axe des successivités) (ج د):الذي لا يمكن أن يعتبر إلا شيئا واحدا في كل مرة (منفصلة غير مقارنة) والذي يوجد عليه جميع أشياء المحور الأول بتغيراتهن.

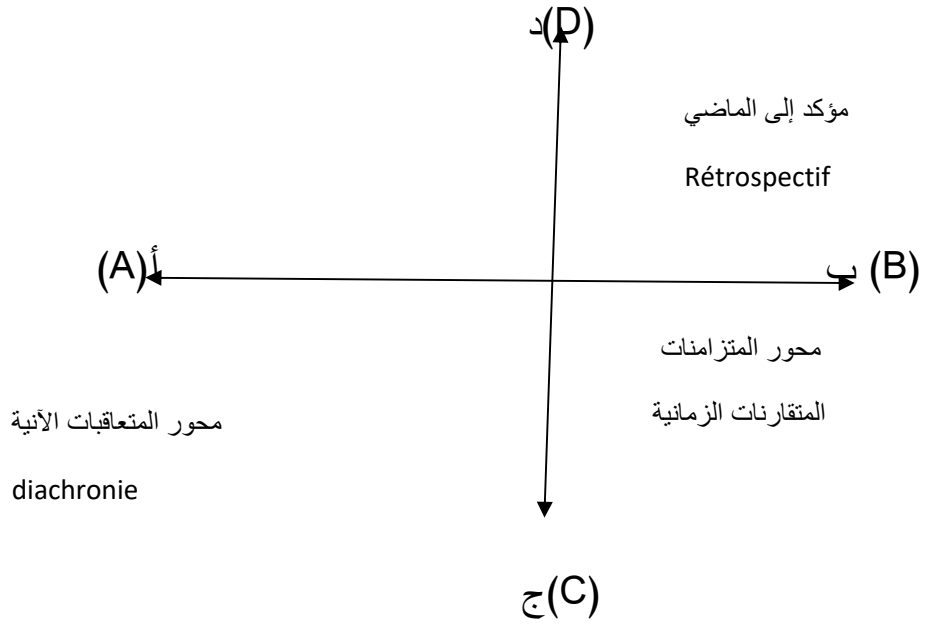

رسم تخطيطي لمحوري (الزمنية/ الآنية)*

[1] أزوالد ديكرو، جون ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللّسان، تر، منذر عايشي،ص302.

[2]المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]التهامي الراجي الهاشمي، توطئة لدراسة علم اللّغة، التعريف، ص92.

*) C.baylon, P.fabre، initiation a la linguistique, page:55

وبالنسبة للعلوم التي يتعلق موضوع بحثها بالقيم، يصبح تميز هذين المحورين "ضرورة علمية وفي بعض الأحيان ضرورة مطلقة"[1]، ويفرض هذا التميز نفسه على اللّسان لأن اللّسان "هو نظام من المقدرات الصرفة ولا شيء يمكن أن يحددها في خارج الحالة التي تكون عليها عناصرها [...] هذا هو السبب الذي حملنا على التمييز بين نوعين من الدراسة في علم اللّسان"[2]

هذا التميز مبني على نوعين من اللّسانيات لّسانيات تطوّرية (آنية) في حالة تطوّر اللّسانيات في حالة سكون سميت باللّسانيات التزامنية (الزمنية)، ونعني بها حالة لسان معين، أما الأولى(آنية) فتمثل حقبة التطور.

لقد حاول بعض اللّسانين منذ بداية القرن العشرين أن يجعلوا نموذجهم المعرفي مستقلا عن التاريخ بقيامهم على "مقارنة الوصف الآني لحالات تنتمي إلى لغات مختلفة"[3]، فـسابير "لم يكن يعترف لمعيار بناء الكلمة إلا بدور ثانوي"[4]، إلا أن اتضاح الرؤية، بلا ريب كانت مع دوسوسير الذي هو أول من رأي بوضوح أن "البحث الآني المحض يستطيع أن يدخل المعقولية على الظواهر التي يعالجها"[5]، لقد أخذت هذه الأطروحة أشكالا مختلفة منها": [6]

أ_ إنه لمن الممكن تحديد العلاقات الآنية بشكل دقيق وستستند من غير اللجوء إلى التاريخ.

---

[1] مبارك حنون، مدخل إلى لسانيات سوسير، ص:56.

[2] خوله طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللّسانيات، ص:15.

[3] أوزالد ديكرو، جون ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللّسان، تر: منذر عايشي، ص304.

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] المرجع نفسه، ص305.

[6] المرجع نفسه،ص،ص: 305،306.

ب_ التأملات التعاقبية غير مفيدة بالنسبة إلى إنشاء العلاقات الآنية، فهي في كثير من الأحيان مضللة، فبعض العلاقات الآنية قد تظهر غير مبررة من وجهة نظر تعاقبية والعكس بالعكس، فإن الكثير من العلاقات التاريخية المؤسسة ليس لها واقع أنيا.

ج_ تؤكد دراسات التطوّر التاريخي، ما نستطيع استخلاصه من تفكير حول العلاقات الآنية، فحالة لغة في لحظة ما في إطار نظرتنا إلى تنظيمها النسقي، لن تصبح أبدا مدركة(سواء كنا نريد أن نصفها أم أن نفسرها) بالرجوع إلى ماضيها.

من هنا يجب على البحث الآني أن ينجز خارج كل نظر تعاقبي (زمني)، وتتجلى أهمية الدراسة الآنية كونها المرحلة الأولى الأسبق، "فهل يعقل أن ندرس التطوّر اللّغوي ونحاول الكشف عن أسراره فنقارن بين الأزمنة والأطوّار (دراسة زمنية)، ونحن نجهل كلّ شيء عن حال ذاك اللّسان في فترة معينة من فترات تطوره(الدعوة إلى الدراسة الآنية) "[1]، والجواب هو لا بالطبع، لذلك فضّل دوسوسير الدراسة الآنية واعتبرها هي الدراسة اللّسانية الحقّة الذي قامت عليه اللّسانيات المعاصرة وتوّلد عنها بموجبها المنهج البنيوي، "الذي يعود إليه الفضل في التّأسيس المعرفي لعلم اللّسانيات بضبط موضوعه، وترتيب وجهات النظر فيه وبناء بعض المناويل النّاجعة في وصف مظاهر أساسية في الألسنة البشرية"[2]، ونفهم الآن بعد التّعرف على المنهجية المعرفية التي يقوم عليها الفكر اللّساني المعاصر"كيف تعاطت مقوّمات النشأة في تواؤم البنيوية بمقولة الآنية"[3]، محركه قطيعة معرّفية مع الدراسات التاريخية ومنه مقولة الزمانية وتتمثل مظاهر هذه القطيعة في مراجعة فرضيتين نلخصهما كما يلي: [4]

أولا: حصر أقطابه مهمة البحث اللّغوي في المقارنة بين الألسنة.

---

[1] خوله طالب الإبراهيمي،مبادئ في اللسانيات، ص15.

[2] مجموعة من الكتاب، النّظريات اللّسانية و الدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين،ج1، تر: عز الدين مجدوب، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، ط1،2012، تونس،ص05.

[3] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص،127.

[4] مجموعة من الكتاب، إطلالات على النّظريات اللّسانية والدّلالية، تر: عز الدين مجدوب، ص06.

ثانيهما: احتذاؤهم لعلم الأحياء ولمنهج داروين الذي جعلهم يسوون تطوّر الألسنة البشرية بتطور النباتات والكائنات الحية، الذي ترتب عنه اعتبار العناصر اللّغوية كيانات مادية قائمة بذاتها ومنعزل بعضها عن بعض.

وهو مانفاه البنيويون عن طريق إعادة تعريف موضوع اللّسانيات وبيان أولوية الدراسة الآنية على الدراسة الزمانية ثمّ بيّنوا أنّ الكيانات اللّغوية ليست كيانات مادية لا رابط يجمعها ،بل هي كيانات علائقية، وبهذا وبفصله بين (اللّسان والكلام) وبين (الدّراسة الآنية والزمنية) يكون دوسوسير قد رسم حدود الدراسة اللّسانية كما هو مبين في الشكل الأتي :[1]

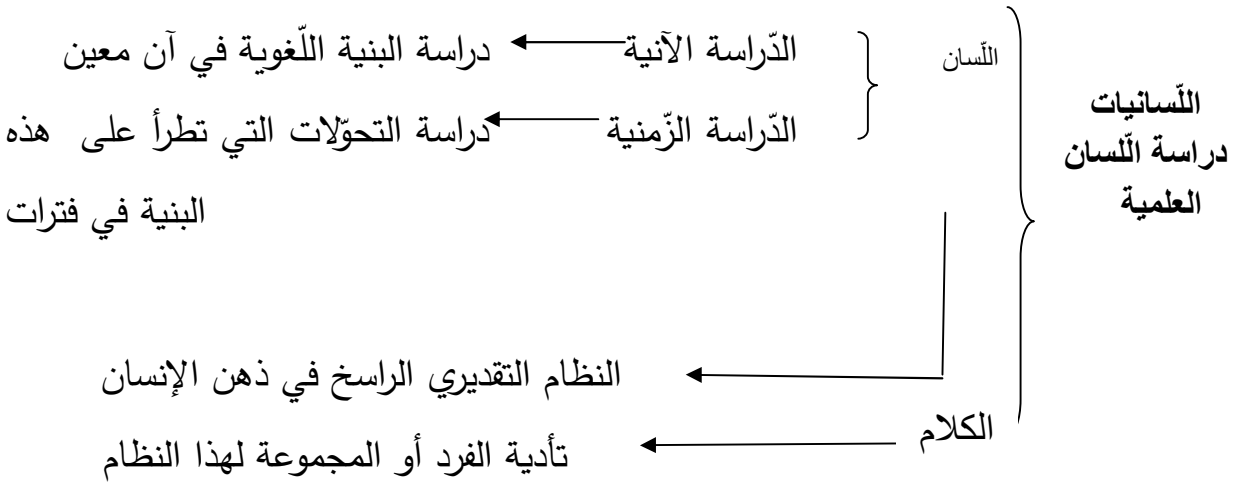

لم تكن اللّسانيات باعتبارها ذات فكر منهجي حلبة الصراع الوحيدة بين مفهومي الزمانية والآنية، فهي لم تكن إلا إحدى حلباته الثلاث، فقد امتد الصراع المعرفي إلى مجال الانثروبولوجيا كنتيجة "لعقم المنهج التجريبي الصارم وبعدم نجاحه في دراسة الظواهر الاجتماعية"[2]، فقد استطاع كلود ليفي شتراوس أن "يكشف عن (البنية) بطريقة استنباطية وأن يحدد طبيعتها بين المحسوس والمعقول، وأن يبين أنها في النهاية ليس

[1] خوله طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللّسانيات،ص15.

[2] عبد الوهاب جعفر، البنيوية في الانثروبولوجيا، دار المعارف، دط،1980، مصر، ص04.

سوى النسق أو القانون الذي يكمن وراء الظواهر المرئية"[1]، والتزام شتراوس بالبنيوية صريح مطلق من خلال عناوين أعماله(البنى الأولية للقرابة)1949، أو (الانثروبولوجيا البنيوية) بجزئية1958_1937، وهو يعتقد بأن "المنهج الذي اتبعه هو الذي مكّنه من جمع المعطيات التجريبية حول مؤسسات القرابة والطوطمية والأسطورية أقرب إلى الفهم من أي وقت مضى، لا بل إنه يمضي إلى ما وراء تفسير هذه المعطيات، بحيث ينتهي إلى تحديد ماهية ما يعتبره الصفات التي يختص بها الذهن البشري عامة"[2].

أمّا حلبة الصّراع الثالثة فتمثلت في ميدان النقد الأدبي فقد برز المنهج البنيوي في محاولة منه لتخليص الأدب مما لا علاقة له بالأدب، ومنذ أن أطلق جاكبسون مقولته التي أصبحت كبيان تختزل عمل الشكلانيين والشعريين والبنيويين حيث قال:"إن موضوع العلم الأدبي ليس هو الأدب، وإنما الأدبية أي ما يجعل من عمل ما عملا أدبيا"[3]، هذا المفهوم سيضفي على النظرية الشكلانية طابع العلمية والنسقية.

ولكن علم اللّسانيات –في المقابل– قد غدا علما جد محدود بسبب وصول منعرجه إلى مأزق معرفي، فأصبحت منغلقة على نفسها "وأصبحت المشكلات اليسيرة المتعلقة بآليات التحليل اللغوي قضايا مهمة ومثيرة للجدل، واستغلقت كثير من هذه القضايا، بحيث لم يعد في وسع أي أحد أن يستوعبها سوى علماء اللّسانيات"[4]، وبدا أن هذا العلم قد استنفد إحدى مراحله التاريخية (البنيوية)، وإنه قد بات مهيأ لقيام ثورة تبث فيه الحياة من جديد.

---

[1] عبد الوهاب جعفر، البنيوية في الانثروبولوجيا، ص05.

[2] جون ستروك، البنيوية وما بعدها، تر: محمد عصفور، عالم المعرفة،فبراير1996، العدد 206، الكويت،ص08.

[3] مجموعة من المؤلفين، نظرية المنهج الشكلي،نصوص الشكلانيين الروس، تر: إبراهيم الخطيب، شركة المغربيين الناشرين المتّحدين،بيروت لبنان،ط 1،1982م،ص35.

[4]جين إتشسن، اللّسانيات، مقدّمة إلى المقدّمات، تر: عبد الكريم محمد جبل، المعهد العربي للترجمة، القاهرة، مصر،ط1، 2016،ص76.

وهكذا لم يعد البحث في أصل اللّغة على معنى الإطلاق، وإنما أصبح مداره في أصل نشأة الحدث اللّغوي على لسان الفرد، مما فتح الباب واسعا أمام الأبحاث في كثير من الاختصاصات والمجالات.

المبحث الأول: اللّسانيات وحقل اكتساب اللّغة

يشير المسدي، في بداية الفصل إلى أنّ الدرّاسات اللّغوية الحديثة لم تتبلور إلا منذ دخلت المستخلصات النظرية حيز الاستثمار في تّطبيقات استقرائية وهي مرحلة –حسبه– تجددت بها مناهج تدريس القواعد اللّغوية عامة، كما تطورت معها أصول التقييم اللّغوي ذاته.

ويرى المسدي «أن الدّراسات العربيّة قد أخذت حظا ملحوظا من ثمار اللّسانيات، غير أن حظها في الجانب النّظري أوفر منه في الجانب النّظري التّطبيقي»[1]، ويكاد اللّغويون اليوم يسلمون بضرورة إعادة وصف اللّغات عموما حتى تكتشف نواميسها الخفية من جهة، وتخلص مقاييس تلقينها وبلورتها من كل سمة اعتباطية أو معياريّة من جهة أخرى ولغتنا العربيّة من أشد اللّغات حاجة إلى هذا الوصف الجديد، إذ أن نحوها يرجع اليوم إلى ما ينيف عن اثني عشر قرنا، ولم يكد يعرف تغييرا جوهريا منذ نشأته.

يخوض المسدي في مسألة تعليم اللّغات مستشهدا بقول بيت كوردر صاحب كتاب (مدخل إلى اللّغويات التّطبيقية) الذي أشار إلى أن "تعليم اللّغات كثيرا ما يعتبر فنا، فإذا كان المقصود أن تعليم اللّغات نشاط يقتضي مرانا عاليا يكتسب بالدّربة المتواصلة فذلك من نافلة القول، ولكن ما ينطوي عليه مثل هذا التقرير هو أننا نطلق عبارتي العلم والفن في ضرب من التبادل، إذا لا يسع العلم أن ينجدنا في تعليم اللّغات، ولذلك نطلق مفهوم الفن على كل نشاط عملي لا ترتبط نجاعة ممارسته بجملة من القوانين المضبوطة"[2]، فتعليمية اللّغات حسب كوردر لا تتعلق فقط بالمران العالي الدربة، فالعلم وحده لا يكفي، بل هي فن لا

[1] عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص 135.

[2] بيت كوردر، مدخل إلى اللّغويات التّطبيقية، تر: جمال صبري، اللّسان العربي، الرباط، مج 14، ج1، 1976، ص ص ،64–76.

يـرتبط بـالقوانين المضـبوطة، ويضـيف كـوردر أن "بـين أيـدينا اليـوم، زادا ضـخما مـن المعــارف المتعلقــة بطبيعــة الظــاهرة اللّغويــة، وبوظائفهــا لــدى الفــرد والجماعــة وبأنمـاط اكتسـاب الإنسـان لهـا، وثمـرة أبحـاث اللّسـانيين فـي هـذا المضـمار لممّـا يتأكـد اعتبـاره عنـد صـوغ البـرامج التعليميـة التـي موضـعها اللّغـة، وعلـى معلـم اللّغـات أن يســتنير بمــا تمــدّه اللّســانيات مــن معــارف علميــة حــول طبيعيــة الظــاهرة اللّغوية"[1].

ويـرى المسـدي، أن توثـق صـلة اللّسـانيات التّطبيقيـة بتعلـيم اللّغـات لا يـدعو إلـى الـربط بينهمـا ربطـا آليـا، إذ أنـه مـن المشـارب الأخـرى مـا يضـطلع أهلـه بمهـارات عمليـة للّغـة فيهـا أثـر كلـي، ومعـارفهم الحاصـلة تعـين علـى فـض المشـاكل النّاجمـة و مـن هـؤلاء المختّصـين بعـلاج عاهـات الكـلام والمهتمـون بـدرس الخطـاب الفنـي، وعلمــاء المواصــلات الســلكية واللاســلكية، فهــو يــرى «أن الــربط بــين اللّســانيات التّطبيقيـة وتعلـيم اللّغـات لـيس ربطـا مقيـدا، وتطبيـق المعـارف اللّسـانية فـي كـل حقـل مـن الحقـول يعـد اختصاصـا قائمـا بذاتـه، واللّسـانيات التّطبيقيـة، مثلمـا تنطـق عـن نفسـها، ليسـت علمـا نظريـا، وإنمـا تسـتفيد مـن منجـزات الدّراسـة النّظريـة»[2]، ومعلـم اللّغات يستخدم اللّسانيات ولا ينشئها.

مـن هنـا يـرى المسـدي أن تعلـيم اللّغـات اختصـاص بذاتـه ولـيس هـو جـوهر اللّسـانيات التّطبيقيـة، وهـو مـا لا يمنـع شـرعية حضـورها –اللّسـانيات التّطبيقيـة– فـي قضـية تعلـيم اللّغـات برمتهـا بوجـود قضـايا لهـا ارتبـاط وثيـق باللّسـانيات التّطبيقيـة كــالتخطيط اللّتربــوي والقــرارات التّعليميــة، ... إلــخ تمامــا كشــرعية حضــورها فــي العاهات الكلامية ،أو في فحص النّص الأدبي.

[1] بيت كوردر، مدخل إلى اللّغويات التّطبيقية، تر: جمال صبري ،ص:66

[2] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص :137.

بناء على هذا، فإنّ تسارع البحوث اللّغوية في الحقبة الأخيرة واصطباغ الدرّاسات اللّسانية بالعلمية، يعطي الحق للّسانيات التّطبيقية رسم معالم المنهج الدقيق في عملية تلقين اللّغات.

يعتبر المسدي أن قيام اللّسانيات أساسا على «مبدأ الشمول المعرفي ودك حواجز الاختصاصات كنمط تفكري مفروض عنوة فإنها اقتحمت عنوة حوزة الاكتساب»[1]، في جانبيه: ما اتصل باللّغة ذاتها، وما ارتبط بالمعرفة والإدراك جملة وتفصيلا، وتمكن القول أن هناك ثلاثة عوامل سمحت بفتح السبيل أمام اللّسانيات لتتمتع بكامل الشرعية العلمية [2]

أولاها: ازدهار اللّسانيات التّطبيقية ولاسيما في حقل تعليم اللّغات (سواء عند تلقين الطفل لغته، أو عند تعليم اللغة لغير لناطقين بها).

ثانيها: بروز علم النّفس اللّغوي، هو فن من أفنان اللّسانيات العامة فهذا العلم يعكف أساسا على عمليتي التركيب والتفكيك، ولقد اتسع هذا العلم فتحدد موضوعه بدراسته ظاهرة الكلام كيف تنشأ لدى البّاث، وظاهرة الإدراك كيف تتحقق لدى المتقبل.

ثالثها: تمكين اللّسانيات من حق التطرّق إلى موضوع اكتساب اللّغة

هذه العوامل محكمة سمحت للّسانيات بولوج حقل اكتساب اللّغة، وقد علق رواد اللّسانيات التّحويلية ولاسيما في فرعها التّوليدي على استثمار نظريتهم اللّغوية في مطارحة قضية التّفكير وعلاقته بالكلام، وهو ما كرّس النظرة الأصولية (الابستيمولوجية) لقضايا اللّسانيات.

هكذا غدا –حسب رأي المسدي– طبيعيا أن تعكف اللّسانيات على قضايا اكتساب اللّغة وحصول الكلام، فعملت على ربط هذا الاكتساب لدى

[1] عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص 138.

[2] المصدر نفسه ،الصفحة نفسها

الطفل بمراحل نشوء اللّغة أصلا، من خلال مراحل التحليل (تحليل بوادر التواصل الكلامي) والتفسير (تفسير المرحلة العلامية لدى الطفل قبل بروز العلامة اللّسانية) إلى مرحلة التّدقيق (تراكم المخزون الصوتي فالنّحوي فالمعجمي).

بناء على ما سبق فإن دخول المستخلصات النّظرية حيز الاستثمارات التّطبيقية قد فتح المجال واسعا أمام تجديد مناهج تدريس القواعد اللّغوية عامة فاللّسانيات التّطبيقية كونها لّسانيات، وتّطبيقية تتعامل من جهة مع اللّسانيات (المستخلصات النظرية) ، ومع تطبيقات العلوم اللّسانية من جهة أخرى، وهذه التّطبيقات كما يعرف اللّسانيون لا حدود لها، «ولا يمكن لأي باحث باللّغويات التّطبيقية أن يتقن اللّغويات التّطبيقية حتى يتقن اللّغويات النّظرية»[1].

وإن كانت الدّراسات العربيّة قد استفادت في المجال النّظري من اللّسانيات فإن الجانب التّطبيقي بصورة خاصة قليل جدا، ويكاد اللّغويون اليوم يسلمون بضرورة إعادة وصف اللّغات عموما والكشف عن نواميسها الخفية من جهة، ومحاولة تحريرها من الإعتباطية والمعياريّة، فلا تجد اللّغة العربيّة –باعتبارها من أشد اللّغات حاجة إلى هذا الوصف الجديد– من أبنائها من يسهم في إثرائها أو يسهم في دراستها من منظور علمي معاصر وهذا ينطبق على كل من الدّراسات اللّسانية النّظرية والتّطبيقية فالمسدي عند دعوته إلى حاجة اللّغة العربيّة إلى هذا الوصف الجديد فهو هنا يفرق بين التراث والنّص المقدّس إذ أنّ التراث عنده كما عند الكثير من المفكرين العرب «منجز تاريخي إنساني، أما

[1] صالح بن فهد العصيمي، اللّسانيات التّطبيقية، قضايا وميادين وتطبيقات، كنوز المعرفة، ط1، 2019 – 1440، عمان، الأردن، ص :19

الـنّص المقـدّس فهـو الـوحي الإلهـي المجـاوز للتـاريخ»[1]، ولـيس التـراث كلّـه صـالح للعصـر الحـديث كمـا يوجـد فريـق آخـر يـرى أن اللّغـة العربيّـة مقدّسـة بـذاتها لأنهـا اللّغة التي أنزل بها القرآن لكريم.

يعتبـر بيـت كـوردر أحـد أشـهر اللّسـانيين التّطبيقيـين مـن أشـهر مؤلفاتـه (مـدخل إلـى اللّغويـات التّطبيقيـة)، وسلسـلة مقـرر أدنبـرة فـي اللّسـانيات التّطبيقيـة باجزائـه الأربعـة والتـي صـدرت فـي الفتـرة مـا بـين 1973 إلـى 1977 برفقـة آلان يـرى كـوردر أن مسـألة تعلـيم اللّغـات هـي أقـرب إلـى الفـن منهـا إلـى التقيـد بـالقوانين المضـبوطة، علـى الـرغم مـن أن ميـدان تعلـيم اللّغـات يتطلـب نشـاطا يقتضـي مرانـا عاليـا يكتسـب بالدّربـة المتواصـلة، ولكـن يجـب أولا التفريـق عـادة بـين الاكتسـاب والتعلـيم بالنسـبة للّغـة، حيـث أن الاكتسـاب «هـو الـتعلم النـاتج مـن التعـرض للّغـة وممارسـتها فـي ظـروف لا منهجيـة كمـا هـو الحـال فـي تعلّـم الطفـل لغتـه الأولـى أو تعلّم الأجنبي عن طريق الاستعمال والاحتكاك بالناطقين بها»[2].

أمـا بالنسـبة للـتعلّم « فهـو مـا يحـدث نتيجـة لمجهـود مـنظّم كمـا فـي الدّراسـة المنهجيـة للّغـة مـا»[3]، مـن هنـا كـان التأكيـد علـى الاكتسـاب بالنسـبة للّغـة الأولـى وعلـى (الـتعلّم) بالنسـبة للّغـة الأجنبيـة التـي غالبـا مـا يدرسـها المـرء فـي ظـروف منهجيـة، وتـأتي «أهميـة البحـث فـي اللّغـة الأولـى اكتسـابا أو تعلّمـا لأنـه يزودنـا بنّظريـة حـول اكتسـاب اللّغـة الثانيـة ومـا بعـد الثانيـة وأجنبيـة، وكـذلك هـو مهـم لعمليـة التعلّم عامة»[4].

---

[1] وليد العناني، قضايا اللّغة العربيّة في العصر الحديث من اللّساني إلى الثقافي، أفاق اللّسانيات في تكريم نهاد الموسى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، مارس 2011، ص:456.

[2] مجوعة من المؤلفين، تقدم اللّسانيات في الأقطار العربيّة، دار المغرب الإسلامي، ط1، 1991، المغرب، ص: 234.

[3] مجوعة من المؤلفين، تقدم اللّسانيات في الأقطار العربيّة، ص: 234.

[4] صالح بن فهد العصيمي، اللّسانيات التّطبيقية، ص: 72.

لقد دعا كوردر إلى ضرورة الاستنارة بما تمدّه اللّسانيات من معارف عملية حول طبيعة الظاهرة اللّغوية بالنسبة إلى المعلّم، وهذا ما يتناقض مع دعوته إلى اعتبار تعليم اللّغات فنا، رغم عدم إنكاره لدور العلم في ذلك فالابتعاد عن الأبحاث اللّسانيات بزعم أن تعليم اللّغات فنا وليس علما، هو «تصور وهمي لا يرقى إلى الوعي العلمي والبيداغوجي»[1]، وقد فاجأ شومسكي في تصريح له معلمي اللّغات حينما قال في ملتقى بالو.م.أ: «إنّ اللّسانيات لا تقدم أي شيء لتعليمية اللّغات»[2]، ولكن الأبحاث والدراسات اللاحقة فنّدت هذا الرغم وأكّدت وجود صلات صلبة بين اللّسانيات التّطبيقية وتعليم اللّغات، وسمح للّسانيات للتمتع بكامل الشرعية العلمية في إثبات وجودها في حقلي اكتساب اللّغة وتعليمها رغم تلاقحها مع عدة معارف أخرى في هذا المجال، إلا أن حضورها بادي للعيان، رافضة محاولة اختزالها في معارك هامشية لا ترقى إلى مستوى الإجراء العلمي الدقيق.

المبحث الثاني: الاكتساب اللّغوي و مراحله

ينظر المسدي لمسألة الاكتساب أو التحصيل كموضوع مبدئي في الدّراسات الإنسانية قاطبة، وهو من «القضايا المعرفية ذات الطابع الشمولي سواء في توفيره نموذج تقاطع الاختصاصات واشتراك المعارف، أو في اتصاله بقضايا التنظيم التأسيسي والمواصفة التطبيقية في آن واحد»[3].

وأول ما يعكف على قضية الاكتساب من حيث طرقه الاختبارية ووسائله العملية علم التربية فهو وثيق الصّلة بسياسة النفوس وترويضها على أساس

[1] أحمد حساني، دراسات في اللّسانيات التّطبيقية، حقل تعليمية اللّغات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2009، ص 134.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص139.

اكتساب المعرفة وتحصيلها، ثم يأتي علم النفس باعتباره من العلوم التي تعكف بالدّرس والتّحليل على ظاهرة الاكتساب بوصفها معطي من معطيات تفاعل النفس مع العالم الخارجي في تقبلها مؤثراته واستجابتها لتحدياته، وطبيعي أن يهتم علم النّفس التّربوي –الذي هو مزيج من الاختصاصين السالفين– بقضية التحصيل باعتبارها إشكالا نفسيا وبيداغوجيا في نفس الوقت سواء في تربية الأطفال أو في تلقين الكهول.

ويضيف المسدي إلى جانب هذا وذاك النظر التجريدي العام ليتطرق إلى القضية نفسها من زاوية نّظرية المعرفة وفلسفة العلوم فيحصل لموضوع الاكتساب والتحصيل بعد أصولي وهذا هو الذي فتح في العصر الحديث أمام ما يعرف بفلسفة المناهج بابا ولجت منه إلى جدلية التحصيل .

ولأن اللّغة –فضلا عن كونها أداة الاتصال بين الإنسان والعالم الخارجي بما في ذلك الإنسان ذاته– فإنها «تتنزل منزلة الرابط الجدلي الفعال بين العقل من حيث هو أداة التفكير، ومكتسبات العقل من حيث هي موضوع التفكير[1]، ومن أغرب ما تواطأ الفكر البشري عليه هو أن مبحث(اكتساب الكلام) تجده في حوزة فنون معرفية كثيرة ما عدا المعارف اللّغوية، ولقد توطد هذا العرف –حسب المسدي– على غرابته وشذوذه في تاريخ الإنسانية قاطبة، فاستقر به المقام أن اللّغوي ينظر في اللّغة وقد حصلت (يتناول اللغة كشيء قائم الذات)، وهكذا لا تكون اللّغة عند دراسها إلا موجودا مكتملا حاصلا بالفعل لدى الإنسان.

ويعود المسدي إلى الاستشهاد بآراء كوردر في قوله: «عندما نتحدث عن تعليم اللّغات فإنّ مصطلح (التعليم) يغدو مُلْبسا إلى حد بعيد إذ كثيرا ما يطلق

[1]عبد السلام المسدي،اللسانيات وأسسها المعرفية ، ص140.

على نشاط المعلم بين جدران الفصل في تفاعل طلبته معه غير أن الممارسين يعلمون أنّ ذلك نقطة النهاية لعمل دائب من الإعداد الطويل والتنظيم المبوب والتعديل المتواصل، ولكلّ ذلك أهمية بالغة إذ هو مما لا يتجزأ عن العملية الكليّة، إلا أن معلمي اللّغات كثيرا ما يغفلون عن حقيقة صريحة وهي أنهم في عملهم إنما يتكئون على عمل أناس غيرهم يحددون لهم سلفا ما يجرونه في حجرات التّعليم»[1]، فمصطلح التّعليم عند كوردر ضبابي وهو غير مكتمل الصورة عنده، أو بالمعنى الحقيقي تشترك فيه الكثير من المؤثرات المتداخلة ويشرح كوردر هذه العوامل بقوله «إن معلم اللّغة يستعمل الكتب المقرّرة وأدوات الإيضاح والمستندات البصرية وغير ذلك ثم يعمل وفق برمجة، زمنية محددة [...] والمعلم في معظم الأحيان لا يسهم في أي من تلك الأمور، وإذا استشير فبشكل صوري»[2].

بناء على هذا يقول كوردر "لهذه الأسباب اعتبرنا أن كل تخطيط أو برمجة أو قرار إنما يندرج ضمن عملية التّعليم ذاتها، مهما كان مدى تأثيره فيها وإذا سلّمنا بأن نجاح عملية التلقين اللّغوي مهمة ملقاة على كاهل المعلم فإنّ كلّ قرار يتصل بهذه الغاية المنشودة يعد جزءًا من العملية الكليّة، وهذه القرارات إنّما تُتخذ في ضوء فهمنا لطبيعة الظّاهرة اللّغوية»[3].

ويضيف كوردر موضحا أهمية مساهمة الجميع في عمليات تعليم اللّغات باعتبارها حقلا تعاونيا يحكمه مبدأ تضافر الاختصاصات قائلا «لقد اطرد العرف قديما بأن يتولى بعض المعلمين المحترفين إعداد برامج تعليم اللّغات

---

[1] بيت كوردر، مدخل إلى اللّغويات التّطبيقية، تر: جمال صبري، ص 64-76.

[2] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

والكتب المقررة لذلك [...] بينما تأكد اليوم أن يكون هذا العمل ثمرة تمازج اختصاصات بين المعلمين المهرة، والباحثين المتخصصين، وهم اللّسانيون التّطبيقيون، وكم يحسن أن يكونوا ممن اضطلعوا بمهمة التعليم، وهكذا يغدو اللّساني التّطبيقي مسهما في عملية تعليم اللّغات كلّيا دون أن يتفرد بها[1].

حسب المسدي فإن كوردر استخلص أن نجاح خطط تعليم اللّغات يكون موقوفا على جميع الأطراف: أولها المجتمع ممثلا بالمدرسة التّربوية، ثم عالم اللّسانيات التّطبيقية، فالمعلم المباشر في فصله، ولكن الصعوبة على رأي المسدي تمكن في تحديد مفهوم النجاعة شأن كلّ العمليات التربوية.

وتمدنا اللّسانيات بمناهج وصفية نسبر بها تلك المعارف والمهارات بحيث إذا رسمنا مسبقا الهدف الذي نقصد إليه من عملية التلقين، وألممنا بنوعية الدارسين المقبلين على ذلك النمط من التحصيل استطعنا حسب المسدي بفضل اللّسانيات أن «نحدد الأسلوب التعليمي الذي يكفل أقصى حدود النجاعة، وهكذا لا تنتظم عملية التلقين اللّغوي، إلا إذا ألممنا بطبائع اللّغات، ولا نلمّ بتلك الطبائع إلا إذا توسلنا إليها باللّسانيات»[2].

يعتبر المسدي أن المتفحص في أمر اكتساب اللّغات يستطيع أن «يحدد أهمية الموضوع من جهة نظر لّسانية معرفية في نفس الوقت فيتسنى إذن استكناه البعد الأصولي لتطرق عالم اللّسان إلى هذا الإشكال اللّغوي ذي الطابع الاختباري»[3].

---

[1] بيت كوردر، مدخل إلى اللّغويات التّطبيقية، تر: جمال صبري، ص 64-76.

[2] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها العرفية، ص 143.

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها

ويميّز المسدي بين ثلاثة مراتب في مفهوم اكتساب اللّغة، وهي كما يأتي[1]:

– أول مراتب قضية الاكتساب من الوجهة الدّراسية العامة أنه تعلّم مباشر لمواضعات اللّغة، وما إن يدور الكلام على نفسه بالوصف والتلقين حتى تخرج اللّغة من وظيفتها المرجعية إلى وظيفة ما وراء اللّغة.

– المرتبة الثانية في جدّلية الاكتساب اللّغوي تتعين بارتقاء الإنسان من ممارسة تلقين اللّغة فعليا إلى وصف عملية التّعليم وطرقه، (تكون منزلة عالم اللّسانيات بمثابة الفاحص لتحول اللّغة من أداء خطاب أولا، إلى أداة تلقين مواضعة الخطاب).

– المرتبة الثالثة في موضوع الاكتساب والتحصيل من حيث هو معضلة كلية في المعرفة وقضية نوعية في مواضعات اللغة، وهكذا تعتبر إشكالية التحصيل جسرا تعبره المواصفة اللّسانية لتصل إلى ضبط خصائص اللّغة في أبنيتها الباطنة، بل إن فحص قضية الاكتساب اللّغوي يبني عندئذ على صياغة موقف مبدئي من اللّغة.

عطفا على ما سبق، فإن الاهتمام بقضية الاكتساب أو التحصيل كموضوع مبدئي في الدّراسة الإنسانية اهتمام قديم، فقد ارتبط خلال زمن طويل حول أصل الإنسان واللّغات، وتنوعت الدّراسات بين الخرافة والأسطورة، ومع حلول القرن التاسع عشر، بدأت تظهر ملاحظات دقيقة لاكتساب اللّسان، «ولقد

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها العرفية، ص 143.

كان لدى إدوارد داروين من قبل مذكرات يومية دقيقة عن التّطور اللّغوي لأحد أبنائه»[1].

ولكن مع الزخم الذي عرفته اللّسانيات في السنوات الخمسين الأخيرة سُجّل تحول في دراسة اكتساب اللّسان، وظهور أدوات نّظرية جديدة ومنهجية فلقد ارتبط موضوع اكتساب اللّسان وأصبح «الموضوع المباشر والمركزي لفرع من فروع النفس الإدراكي، (علم النفس اللّساني والتّطور الذهني)، والذي يستند إلى التحليل اللّساني، وإلى نتائج علم الأعصاب البيولوجي، وإلى نماذج الذكاء الصناعي في الوقت نفسه»[2]

ضف إلى ذلك ضرورة الاستفادة مما تحقق من إنجازات في مجالات اللّسانيات العامة والسيكولّسانيات، والسوسيولّسانيات، واللّسانيات العصبية، وباتولوجيا اللّغات التي تعنى بدراسات اضطرابات اللّغة الناتجة عن بعض الأمراض.

وبادئ ببدء لابد من الإشارة التي ثلاث مستويات تتعلق باللّغة وأهلها ومستخدميها، وهي[3]:

1-اكتساب اللّغة الأم: وهذه ميزة لابد أن يتّصف بها جميع البشر السليمين لغويا، ويمكن التمثيل به في اكتسابنا نحن العرب للمستوى العامي الدارج للّغة العربيّة.

---

[1] أزوالد ديكرو، جان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، تر: منذر عياشي، ص: 456.

[2] المرجع نفسه ،الصفحة نفسها.

[3] صالح بن فهد العصيمي، اللّسانيات التّطبيقية، ص: 113 .

2-اكتساب اللّغة الثانية: وهذه قد لا تتحقق للغالبية العظمى من النّاس، ويمكن أن نمثل له باكتسابنا -وليس تعلمنا فحسب- للمستوى الفصيح للّغة العربيّة.

3- تعلم اللّغة الثانية: وهذه قد تحقق في غالبية البشر، إذ أنّ تعلّم اللّغات أصبح قاعدة وليس استثناءً.

وتعتبر نظرية اكتساب اللّغة المقترحة من قبل الباحث اللّساني التّطبيقي الأمريكي ستيفان كراشن، من أشهر «النّظريات والفرضيات تأثيرا في ميدان تعليم اللّغات الثانية، وهي فرضية تبرهن على وجود اختلاف بين الاكتساب والتعلّم»[1]، فهو يصر على فكرة وجود نظامين مستقلين في تعليم اللّغة الثانية الأول هو نظام الاكتساب، والثاني هو نظام التعلّم، وقد بيّنا فيما سبق فكرة الاختلاف بين الاكتساب والتعلّم.

رغم وجود فجوات أحيانا بين اللّسانيات وحقيقة تعلم اللّغات وأحيانا مصطلح التّعلم في ذاته كما وصفه كوردر بمصطلح الضبابية أو عدم اكتمال الصورة عنده، لاشتراك الكثير من المؤثرات المتداخلة في بناءه إلا أن هذا «لا ينفي التفاعل بين اللّسانيات والمجال التّربوي بحكم أن بعض تلاميذ شومسكي كبول روبير قد حاول تطبيق نّظرية النّحو التّوليدي في تّعليم اللّغة»[2]، كما إنّ عدّة دراسات وضعت من خلال ثلاث مجالات تعتبر فروعا للّسانيات[3]:

---

[1] حسن مالك، اللّسانيات التّطبيقية وقضايا تعليم وتعّلم اللّغات، منشورات مقاربات ط1، 2013م ، المغرب، ص 113.

[2] علي آيت أوشان، اللّسانيات والبيداغوجيا، نموذج النّحو الوّظيفي، دار الثقافة لنشر التوزيع، ط1، 1998، ص: 21.

[3] المرجع نفسه، ص: 20.

أ- **اللّسانيات العامة:** التي يتم فيها تدريس التلميذ قواعد تركيب الجمل ومفردات المعجم وأصوات اللّغة وغير ذلك من مستويات اللّغة ومراتبها.

ب- **علم النّفس** وبالتحديد فرع علم النفس الإدراكي، الذي يدرس مسألة اكتساب اللّغة وتعلّمها.

ج- **آليات التحصيل اللّغوي** الذي يدرس قضية استعمال اللّغة وقواعد الاتصال اللّغوي.

لذا ومن أجل الاستفادة من اللّسانيات في المجال التّربوي والارتقاء بها إلى ما يطلق عليه اللّسانيات التّربوية ليس بالأمر الهين، رغم اعتراف الجميع بالعلاقة الوطيدة بينهما، وكذلك لعدة أسباب نوجزها في ثلاث نقاط[1]:

أ- الحاجة التي تكوين المدّرسين لّسانيا لافتقارهم لهذا التكوين.

ب- تعدد النّظريات اللّسانية واختلافها.

ج- التّطور المستمر للنماذج اللّسانية نتيجة انفتاح اللّسانيات باستمرار على مختلف العلوم.

فنجاح عملية تعلم اللّغات يكون موقوفا على جميع الأفراد والمحيط المرتبط بهذه العملية المعقدة (المتعلّم، المدّرس، المحيط الاجتماعي والمادة التعليمية، الفعل التدريسي) لذا ينبغي على المدّرس الإجابة عن سؤالين مركزيين هما: **ماذا نعلم؟ ، وكيف نعلم؟**

وبرسم الهدف الذي نقصد إليه من عملية التلقين، وألممنا بالظروف المحيطة بذلك، نستطيع تحديد الأسلوب التعليمي الذي يحقق النّجاعة اللّغوية إن صحّ التعبير، ولا يتأتى ذلك إلا باعتبار الفكر اللّساني جزءًا لا يتجزأ عن

[1] علي آيت أوشان، اللّسانيات والبيداغوجيا، نموذج النّحو الوّظيفي ، ص22.

الإستراتيجية التّعليمية، لأنّه «يمدّها بحقل من المفاهيم وبمنهج التحليل ومنظور التّفكير»[1] كما أن بناء نّظرية تعليمية تستند في عمقها على «الأسس الابستمولوجية والميتودولوجية للّسانيات»[2]، مما يسهم في تطوير وغناء حقل تعليم اللّغات ومسهما فيها، دون أن يتفرد بها.

المبحث الثالث: النّظرية التّوليدية

عطفا على ما سبق فإن قضية الاكتساب مبنية على موقف مبدئ من اللّغة، فيتجسم حينئذ البعد الأصولي في تصّور نّظرية في اللّغة انطلاقا من نمط اكتسابها ومرورا به في نفس الوقت، وهكذا يرى المسدي كان شأن جلّ النّظريات اللّسانية العامة ومن بينها النّظرية التّحويلية.

إنّ النّحو التّوليدي تيار لساني ظهر بالو.م.أ في خضم مدرسة عرّفت باللّسانيات التّحويلية، وجاءت كرد فعل على المدرسة التّوزيعية، وصورة ذلك أن البنيوية في الو.م.أ قد تميزت بصفات معنية تجلت خاصة مع مدرسة بلومفيلد منذ العقد الرابع من هذا القرن حتى أصبحت تعرف في نفس الوقت بالمدرسة البنيوية والتّوزيعية والوّصفية.

ويرى هؤلاء البنيويون أنّ «اللّغة عادة من العادات تكتسب بالمحاكاة والقياس»[3]، وعامل القياس يفسر به البنيويّون كيف أن الإنسان –استناد إلى صيغ لغوية معدودة استمع لها– يستطيع أن يؤلف صيغا لم يسمعها قط في حياته ولا تعرف في عددها حدّا تنتهي إليه، ويعتبر بلومفيد «أنّ كلّ بنية نّحوية

[1] علي آيت أوشان، اللّسانيات والبيداغوجيا، نموذج النّحو الوّظيفي ، ص 25.

[2] المرجع نفسه، ص:22

[3] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص:144 .

هي قياس وإن دراسة لّغة من اللّغات تتمثل في الكشف عن مجموعة العناصر التي يتعاطاها أفراد المجموعة اللّسانية، مما يؤلف تلك اللّغة التي يستعملونها»[1]

فالنّحو حسب هذه المدرسة «هو علم تصنيفي غايته ضبط الصيّغ الأساسية في اللّغة حسب درجة التواتر لا غير»[2]، فنبذوا لذلك كلّ عامل نفساني أو فلسفي في تقدير الظاهرة اللّغوية، حتى إنّهم نفوا وجود الخطأ في اللّغة معتبرين أنّ كلّ ما ينطق به الإنسان (صحيح نّحويا).

هذا الغلو جعل مجموعة من اللّسانيين المنتمين إلى المدرسة ذاتها ينتبهون إلى قصر نظر هذه المدرسة في النفاذ إلى محركات الظّاهرة اللّغوية وسبر أغوارها، وتوّلد عن ذلك ظهور التّيار التّحويلي الذي أثمر ظهور النّحو التّوليدي على يد كل من هاريس وخاصة شومسكي، وتتمثل المنطلقات الفكرية لهذه المدرسة في اعتبار أن «غاية علم اللّسان أن يحلل المحركات التي بفضلها يتوصل الإنسان إلى استخدام الرموز اللّغوية سواء كانت تلك المحركات نفسانية أو ذهنية»[3]، فعمل اللّساني تفسير الصيغ التي تتبني عليها اللّغة، وتأويل تركّبها حتى يهتدي إلى حقيقة الظّاهرة اللّغوية.

وقد ركّز التّيار التّوليدي عنايته على «المستويات القصوى في الكلام وتجسمها التراكيب والجمل، معرضا نسبيا عن المستويات الدنيا وهي مستوى الصرف ومستوى وظائف الأصوات»[4].

---

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص 144

[2] المصدر نفسه، ص145.

[3] المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

[4] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

حيث يعتبر التّوليديّون أن «علم التركيب الذي يدرس صياغة الجملة وانتظامها بين الجمل هو الذي يستطيع النفاذ إلى محرّكات الكلام»[1]، ثم إن المنهج التّوليدي يرمي إلى الكشف عما يتوّفر للمتكلم من معارف لّغوية عن طريق الحدس (ظاهرة لا يعيها المتكلم وهو يستعمل اللّغة، وبالتالي لا يستطيع صياغتها بالتعبير عنها) وهكذا يمكن للنّحو أن يفسر كيف أنّ «الإنسان يستطيع أن يفهم أي جملة في لغته، ويستطيع أن يولّد جملا تفهم عنه تلقائيا ولم يسبق لهذه أو تلك أن قيلت أبدا من قبل»[2]، فالنّحو التّوليدي يعكف على الطاقة الكامنة أو (القدرة) أكثر مما يهتم بالطاقة الحادثة أو (الإنجاز).

ويعّرف شومسكي اللّغة «بأنها ملكة فطرية تكتسب بالحدس»[3] فالإنسان لا يستطيع أن يتكلم باللّغة إلاّ بسماع صيغتها الأوّلية، ولكن سماع تلك الصيّغ ليس هو الذي يخلق (القدرة اللّغوية)، في الإنسان، وإنما يقدح شرارتها فحسب وهذا ما يفسر الطابع الخلاق في الظّاهرة اللّغوية، وكذلك طابعها اللاّمحدود.

ويعود المسدي – في الاعتماد على رؤية بيت كوردر في مجال معالجة اللّغة، حيث سبق لكوردر أن بيّن أوّل التقديرات التي يمكن معالجة اللّغة من خلالها في أنها ظاهرة بشرية، ووصفها إنّما هو مظهر من مظاهر وصف السلوك البشري، فاللّغة جزء من العالم النفساني لدى البشر، وهي ضرب من السلوك تقوم وظيفته على مبدأ التواصل، كما يتعين علينا حسب كوردر اعتبار السلوك اللّغوي نشاطا غير محسوس قد يستدل عليه بما قد يعتري السلوك المحسوس من ظواهر.

---

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية ، ص145.

[2] المصدر نفسه، ص146.

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

هكذا يستخلص كوردر أن مهمة الدّارس تصبح أكثر تعقيدا بمجرّد التّسليم بأن السلوك اللّغوي مقتضٍ لما لا يقبل الملاحظة، فالظاهرة اللّغوية تدرس ضمن طبيعة العقل وخصائصه من حيث ينشئ سلوك خارجي يقبل الوصف الاختباري، فنحن لا نولد عارفين للّغة استعمالا أو فهما بل نحن مجبولون على اكتسابها، والسلوك اللّغوي مهارة هي من التّعقيد بحيث لا يستساغ أن يكتسبها الطفل في مرحلة وجيزة وهو ما يحصل فعلا، وعلى هذا الأساس ذهب بعض الناس إلى القول بأنّ لدى الإنسان استعدادا طبيعيا لتلقي المهارة اللّغوية (تفرد البشر بهذه الخاصية)، وينقسم اللّسانيون في نظرتهم إلى اكتساب اللّغة إلى صنفين[1]:

- **أولهما:** بعض اللّسانيين وعلماء النّفس الذين يفترضون أن الطفل يولد ولديه قدرة غريزية على تحصيل الملكة اللّغوية.

- **وثانيهما:** يجزم أن الميل الفطري إلى اكتساب اللّغة هو من جملة وظائف القدرة الإدراكية التي تمكّن الإنسان من التّحصيل إجمالا.

وينتهي كوردر إلى أنّ «دراسة اللّغة من حيث هي ظاهرة فردية تنصب في كيفية اكتسابها، وكشف علاقة ذلك بالأنماط الإدراكية لدى البشر وبالآليات النّفسية التي تقود عملية أداء الكلام وإدراكه»[2]

أما العناية بوظيفة اللّغة كأداة تواصلية فهو يندرج ضمن الظّواهر الجماعية أكثر من اندراجه في إطار الظّاهرة الفردية، ولكن بناء اللّغة ووظيفتها يظلاّن رهن إدراك خاصية التركيب الذي تقوم عليه.

---

[1] عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص 148

[2] جين إتشسن، اللّسانيات مقدّمة إلى المقدّمات، تر: عبد الكريم محمد جبل، ص:48

من هنا فإن قضية اكتساب اللّغة مبنية على موقف مبدئي من اللّغة كما يقول المسدي، وعلى إثر هذا الموقف يتحدد البعد الأصولي في بناء نظرية انطلاقا من نمط اكتسابها، ومرورا في نفس الوقت، وهو ما تأسست عليه جل النّظريات اللّسانية العامة في دراستها لقضية الاكتساب ، ومن بين هذه النّظريات التّحويلية التّوليدية، التي جاءت كرد فعل على المدرسة البنيوية التّوزيعية الوّصفية وتوّلد عن هذه النّظرية (التّحويلية) ظهور النّحو التّوليدي على يد اللّساني الأمريكي (شومسكي) وبداية عصر (اللّسانيات التّوليدية) حيث اقترح (شومسكي) في البداية نّحوا أسماه «بالنّحو التّحويلي التّوليدي، ثم أصبحت أعماله أكثر تجريدا، حين حاول أن يضع معالم ما أسماه (النّحو الكلي) »[1] وقد قام شومسكي في بداية دراسته بانتقاد المناهج البنيوية التي شاع استعمالها منذ دوسوسير، فهذه «المناهج الوصفية بنيت على مقاييس دقيقة وغايتها القصوى هي أن تصف آليات اللّسان وصفا عمليا دقيقا»[2]، فهي من حيث هذا الجانب نجحت في دحر النّحو التّقليدي الأوربي الذي كان يعتمد كليا على المنطق الأرسطي، كما أفادت كثيرا العلوم الفرعية الأخرى مثل صناعة تعليم اللّغات ومعالجة أمراض الكلام، وتتميز هذه المناهج بالتّصنيفية المطلقة، إلا أنها فشلت في النفاذ إلى محرّكات الظّاهرة اللّغوية وسبر أغوارها حيث أنها «لم تعط التفسير والتّعليل قسطا من العناية بالإضافة إلى كونها سكونية لا تلتف إلى ما وراء الظّواهر المحسوسة الظاهرة على مدرّج الكلام ولم تفسر كيفية إدراك الكلام وإحداثه»[3] كما رفض دعاة النّحو التّوليدي مبدأ التقابل الذي افترضه الوصفيون

[1] خولة طالب الابراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص103.

[2] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها

[3] فاطمة البكوش، نشاة الدّرس اللّساني الحديث، ص:82 .

بين المنهج المعياري والمنهج الوصفي، فالاختلاف عند شومسكي «ليس بين النّحو الوصفي والنّحو المعياري، بل بين الوصف والتفسير»[1]

لقد ركّز شومسكي في نّظريته على دراسة القيود الحاكمة للّغة وهو ما جعل رؤية علماء اللّسانيات للّغة تتغير «فصاروا ينظرون إليها على أنّها مجموعة من القدّرات المختلفة»[2]، كما أن «الاهتمام اللّساني قد انتقل من العناية بوصف اللّغة إلى العناية بالنّحو، أي من التّركيز على تجميع المعطيات وتصنيفها ووصفها إلى التّركيز على الأنساق القاعدية في الدماغ البشري في مختلف حالاته الفطرية»[3] وقد انبنت هذه المدرسة على الأفكار الآتية[4]:

– النّحو وسيلة لتّوليد الجّمل الصّحيحة في لّغة معينة، وهذا يعني أن البحث موجه بشكل رئيسي للجملة على اعتبار أنها الوحدة اللّغوية الأساسية.

– للجمل الحقيقية فعلا (بني عميقة) يتحتم وصفها لفهم (بنى سطحية).

– للحدس دور مهم في تمييز الجّمل الصحيحة من الجّمل غير الصّحيحة، فالسّامع المثّالي له ملّكة (Compétence) قادرة على ذلك وإن كان إنجازه (Performance) الفعلي لجّمل اللّغة محدودة ضرورة.

لقد تجاوز شومسكي فكرة البنيوية باعتمادها أولاّ وقبل كل شيء على تحليل الكلام دون الالتفاف إلى كيفية إحداثه وإدراكه من قبل المتّكلمين، فاللّغة

---

[1] فاطمة البكوش، نشاة الدّرس اللّساني الحديث، ص:82

[2] جين إيتشسن، اللّسانيات، مقدّمة إلى المقدّمات، تر: عبد الكريم محمد جبل، ص:84.

[3] جنان التميمي، النّحو العربي في ضوء اللّسانيات الحديثة، دار الفارابي، بيروت لبنان، ط1، كانون الثاني: 2013، ص:65

[4] عبد الحميد السيد، دراسات في اللّسانيات العربيّة، دار الحامد للنّشر والتّوزيع، عمان، الأردن، ط1 1424هـ، 2004م، ص:77.

عنده «ليست ظّواهر لفظية محضة فحسب، بل هي ظّواهر لفظية ونفسية في آن واحد يجب أن يعطى كل جانب قسطه من العناية والدّراسة»[1].

ويمكن القول أنّ «نّظرية شومسكي الموسومة بالنّحو التّوليدي التّحويلي كما وصفها في مؤلفه (البنى التركيبية) قد تم إعادة بنائها في مؤلف آخر (مبادئ في النّظرية النّحوية) وذلك بعد اكتشافه إهماله لجانبين مهمين في اللّسان هما الجانب الإفرادي والجانب المعنوي، وهو ما ولد انقسام قواعد التّفريع إلى صّنفين صّنف القّواعد الخّاصة بالوضع اللّغوي وصّنف القّواعد الخاصة بالوضع النّحوي»[2]

بناء على هذا تعتبر اللّغة ظّاهرة بشرية وهي كما أسلف ذكره ليست لفظية فقط، بل هي أيضا ظّاهرة نّفسية، فاللّغة جزء من العالم النّفساني للبشر وهي ضرب من السلوك القائم على مبدأ التّواصل، والظّاهرة اللّغوية تدرس ضمن طبيعة العقل وخصائصه، ويذهب البعض إلى القبول بفكرة تفرد البشر بخاصية الاكتساب، بسبب وجود استعداد فطري لدى الإنسان لتلقي المهارة اللّغوية، حيث أنّ «الاكتساب هو عملية فطرية عفوية وطبيعية يكتسب بوجوبها المتعلم النّسق اللّغوي وقواعد التواصل دون الحاجة إلى تعليم كما يحدث عند اكتساب الطفل للغته الأم»[3].

[1] انظر، خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللّسانيات، ص:110.

[2] حسن مالك، اللّسانيات التّطبيقية، وقضايا تّعليم وتعلّم اللّغات، ص:113.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

المبحث الرابع:

أمهات القضايا النّحوية المعاصرة –باب الجملة أنموذجا–

يعتبر باب الجملة، من أمهات القضايا النّحوية المعاصرة، فلا يوجد نظرية تركيبية حديثة، إلا ولها منطلقات مبدئية تخص دراسة الجملة تعريفا وتحليلا، فالبحث اللّساني اليوم –أيا كان نوعه– يراه المسدي لا يستمد شرعيته إلا من خلال «محاولة فهم الظّاهرة اللّغوية فهما باطنيا عبر إدراك خصائصها الذاتية مما يحقق لها غايتها الأولى وهي الإبلاغ»[1]، ويبيّن لنا – المسدي – ثلاث مراحل تمر بها أي دراسة لسانية عامة:[2]

أ–الدراسة الصوتية: تقوم على محاولة الإلمام بهيكل اللّغة الصوتي سواء من الناحية الفيزيائية أو الناحية الدلالية.

ب– دراسة الكلمة: من حيث البّناء والاشتقاق والاستعمال، وهو جانب من الدّراسة تتزاوج فيه الصّبغة المعجمية بالصّبغة الصرفية.

ت– دراسة الكلمة مؤلفة مع غيرها :(تشكل الجملة).

هذا المستوى الأخير يعنى بدراسة كلّ ما «يطرأ على الجملة من حالات تركيبية، كما تعني بأحوال أجزائها الرئيسية وغير الرئيسية لتنتهي إلى تقديرات الجملة من حيث هي كلّ متكامل »[3]

ثم ينتقل المسدي، في دّراسته للحدث اللّغوي بكشفه عن مجموعة أخرى تدخل ضمن العناصر المكوّنة للحدث اللّغوي أساسا، أبرزها الكلمة فالعبارة

---

[1]عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص149.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3]انظر، مهدي المخزومي، في النّحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي ، بيروت، لبنان، ط2 1406هـ، 1986م، ص:36.

فالجملة المؤدية لوظيفة الكلمة، ثم الجملة التامة، ثم يبيّن لنا المسدي نظرة النّحو القديم التي تقتصر على مفهومين أساسيين في وصف الكلام وتحليل أجزائه وهما الكلمة والجملة، واختلاف منطلقاتها متسائلا: أيجب الانطلاق فيه من الكلمة نحو الجملة (من الجزء إلى الكلّ)، أم أن الجملة هي التي تمثل نقطة الانطلاق (من الكلّ إلى الجزء)؟

أمّا النّظريات اللّسانية الحديثة فترى أن «المحلّل النّحوي ينطلق حتما من الملفوظ) يمثل مدونة العمل والبحث، وخاصية هذا (النّص الملفوظ) أنه سابق للعمل النّحوي وخارج عنه في نفس الوقت»[1]، ويرى – المسدي– أن عالم اللّسان سواء توخى منهج الاستقراء أم منهج الاستنباط فإن الجملة هي المحور الرئيس في سلّم التصنيف.

قد كانت دراسة الجملة –إلى وقت قريب– نّحويا مرتبطة بمفهوم التحليل المنطقي الكلام (مفهوم المنطق مرتبط بعلم المنطق الصوري) ويقوم مفهوم التّحليل المنطقي للكلام على «تتبّع انتظام الأشكال اللّسانية في بّناء الكلام عامة»[2].

فالمناطقة يتناولون قضية تركيب أجزاء الكلام استنادا أولاّ إلى «الرّوابط والمضمنات المعنوية التي تجعل الملفوظ الواحد، مشتقا من جملة من الدلالات المرتبطة»[3].

ويضرب المسدي مثالا على ذلك بقوله (إن في النّاس أشرارا) لزم عليك أن تسلم بالقول (إن من الكائنات الشريرة من هو من طينة البشر) وقد ولّد هذا

---

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص150.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها

التـزاوج (العمـل الصـوري المحـض بالتحليـل النّحـوي القـائم علـى الخلفيـات الدلاليـة) المفهوم الوظائفي للدّراسة النّحوية المعاصرة على حد قول المسدي.

ومفهـوم الوظيفـة حسـب اللّسـانين المعاصـرين متنـوع الدّلالـة، مـائع الحـدود ويرجـع ذلـك إلـى «المنطلقـات المبدئيـة فـي تفسـير الظّـاهرة اللّغويـة ممـا يفضـي إلـى اختلافـات منهجيـة فـي دراسـة النّحـو والكـلام»[1]، فـي حـين مفهـوم البنيويـة المعاصـرة –فـي دراسـة اللّغـة– يكـاد يحـدد مصـطلح الوظيفـة بأنـه «المنزلـة التـي يتبوؤهـا أي جـزء مـن أجـزاء الكـلام فـي البنيـة التركيبيـة للسـياق»[2]، أمـا مفهـوم الوظيفـة عنـد مارتينـاي، فهـو مـرتبط «بمبـدأ اختيـار المـتكلم لأدواتـه التعبيريـة اختيـارا واعيـا، فتحـدد وظيفـة أي جـزء مـن أجـزاء الكـلام بالشـحنة الإخباريـة التـي يحملهـا المتكلم»[3]، فتكون الوظيفة هي القيمة التميزية من الناحية الدّلالية العامة.

فـأي جـزء مـن أجـزاء الكـلام لا يمكـن أن تكـون لـه وظيفـة مـا، إلاّ إذا كـان ظهـوره غيـر حتمـي بموجـب السـياق، وهـذا يرجـع إلـى أنّ القيمـة الإخباريـة لجـزء مـا تتناسـب عكسـيا مـع مـدى توقـع السّـامع لهـا، وتحـدّد الوظيفـة بالشـحنة الإخباريـة جعلهـا تـرتبط (الوظيفـة) بمـدى التوّقـع، ويـرى المسـدي، أن الدّراسـات اللّسـانية العامـة قـد تـأثرت فـي هـذا المضـمار بنظريـة الإخبـار التـي ازدهـرت مـع نهايـة العقـد الخـامس مـن القـرن العشـرين فاقتبسـت اللّسـانيات العامـة مفهـوم الشـحنة الإخباريـة، واعتمدتـه فـي تعريـف الظّـاهرة اللّغويـة، فضـلا عـن اقتباسـها جهـاز التخّاطـب القـائم علـى بـاث ومتقبـل وقنـاة حسـيّة حاملـة لشـحنة دلاليـة، وهنـا يمكـن القـول، أن مارتيناي وسّع مفهوم الوظيفة بما يخرج عن مقتضيات النظر النّحوي الصرف.

---

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية ، ص151.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] المصدر نفسه الصفحة نفسها.

أشاع مفهوم الوظيفة –حسب مسدي– على دراسة الجملة حتى أصبح عنصرا قارا من عناصر تعريفها، وقد أشار الكثير من العلماء إليها، وقد أورد المسدي آراء كل من الأعلام الآتية أسماؤهم[1]:

1-**فندريس:** الذي اعتبر أنّ كلّ جملة تحتوي عنصرين متميزين:

أ- مجموعة الصوّر المعنوية المترابطة بتصورات في الذهن.

ب- مجموعة العلاقات الرابطة لتلك الصوّر ببعضها البعض.

فالإنسان عند فندريس، يفكر بواسطة الجّمل، مدّعما بذلك تيار الدراسات الفلسفية اللّغوية السائدة آنذاك.

2- سابير إدوارد: رائد التّيار التّجريدي في الدراسات اللّسانية، يعتبر «أن الجملة هي مجموعة العلاقات النّحوية الرّابطة بين أجزاء الكلام ربطا وظائفيا»[2]، فالجملة عنده هي الفكرة وقد اكتملت أو هي التّعبير عن قضية منطقية، بواسطة اللّغة.

3-**بلومفيلد:** يعرّف الجملة بأنها «الصّيغة اللّسانية المستقلة بحيث تؤدي وظيفتها دون توقف على صّيغة تركيبية تشملها»[3].

ويخلص المسدي إلى اعتبار أن الجملة المستّقلة هي أكبر وحدة نّحوية في الكلام وتتميز بشيئين هما «أجزاءها مرتبطة عضويا بحيث أن أياً منها لا يؤدي وظيفته إلاّ بنوعية علاقتها بالأجزاء الأخرى، وثانيهما أنّها لا تندرج في بّناء نّحوي أوسع منها»[4] وهكذا رؤية المسدي حول الجملة تتمحور في أنها

---

[1] انظر:عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية،ص: 152

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[4] المصدر نفسه ، ص153

غير مستقلة بذاتها، إلاّ إذا استقلت بنيويا ووظائفيا عن غيرها، واستقل غيرها في بنيته ووظيفته عنها، وهذا الاستقلال التّركيبي لا يعزل وجود ارتباط معنوي فالنّص بأكمله مجال دلالي واحد والجمل من النّص تقوم على تسلسل معنوي بحكم انتماءها إلى نفس المجال الدّلالي، وإلى بعض هذا المعنى يشير مارتيناي بقوله «إن الجملة هي الملفوظ الذي ترتبط أجزائه بعنصر منه يكون محور الإبلاغ»[1].

وقد تأثرت الدراسات النّحوية عند المحدثين بهذه المفاهيم اللّسانية المعاصرة، ولاسيما مفهوم الوظيفة كمتصّور ذهني، وكمصطلح لفظي حيث كثرت التعريفات العاملة حولها ومن ذلك:

– تعريف الجملة بكونها الصورة اللفظية الصغرى، للكلام المفيد في أي لغة من اللّغات هي المرّكب الذي يبيّن المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، وهي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتّكلم إلى ذهن السّامع[2]

ومن ذلك أيضا تعريف النّحو بأنه «قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجملة حتّى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها»[3]

ويرى المسدي – أن أي نظرية في تعلم اللّغة العربيّة ستبقى ضعيفة المردود ما لم تنطلق من نظرية ترتيبية تتخذ الجملة منطلقا لها ومصبا لبحوثها.

---

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص153.

[2] انظر: مهدي المخزومي، في النّحو العربي، ص31.

[3] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص153

من خلال ما قيل تعد الجملة من أهم المكوّنات الأساسية للّغة، بل إنها أحد أهم المنطلقات المبدئية في أي نظرية تركيبية حديثة، فلكلّ لّغة وسيلتها في «تأليف الألفاظ وتركيبها للتعبير عن معنى من المعاني ودّلالة من الدّلالات، إذ لكلّ لغة طريقتها في نظم الكلام وهندسته»[1]

وقد أولى النحاة -قدماؤهم ومحدثوهم- الجملة اهتمامهم فسيبويه(ت:180ه)، درس أنماطها وطريقة بنائها متبعا منهجا تحليليا غايته «فهم اللّغة وأبعادها المتنوّعة وتحليلاتها المختلفة»[2]، ولعل أوّل من استخدم مصطلح الجملة عند علمائنا القدامى هو المبرّد (185 ه) غير أنه يسويه بمصطلح الكلام، ونلمح لدى النّحاة الذين جاؤوا بعد القرن الرابع هجري اتجاهين في الفصل بين هذين المصطلحين[3]:

- **الأول:** يرى أن الجملة والكلام مترادفان، وإلى هذا ذهب الجرجاني (471ه) والزمخشري (568ه).

- **الثاني:** يرى أن الكلام غير الجملة، وأبرز مم مثّل هذا الاتجاه رضي الدين الاستراباذي (686ه) وتتبع رأيه ابن هشام الأنصاري(761ه).

يجمع الكثير من اللّغويين العرب المعاصرين -ومنهم المسدي- على أن النّحاة العرب لم يدرسوا الجملة أو لم يدرسوها دراسة مرضية كما يقول مهدي المخزومي «دأب النّحاة القدماء على تقسيم الجملة إلى جملة اسمية، وجملة فعلية، وهو تقسيم صحيح بقوة الواقع اللّغوي، ولكنهم بنوا دراساتهم اللّغوية على

---

[1] عزمي محمد عيال سليمان، حق الصدّارة في النّحو العربي بين النّظرية والتّطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ط1، 2011، ص22.

[2] عبد الحميد السيد، دراسات في اللّسانيات العربيّة، ص15.

[3] المرجع نفسه، ص:17

غير منهجها، فلم يوفقوا إلى تحديد الفعلية والاسمية تحديدا يتفق مع طبيعة اللّغة»[1].

ويمكن أن نقدم آراء اللّغويين في نقطتين هامتين هما:[2]

أولا: أن النّحاة العرب لم يحددوا تحديدا مرضيا موضوع دراستهم لذلك أخطأوا المادة التي اعتمدوها لبناء منوالهم أو لم يتناولوا منها إلاّ جوانب جزئية وثانوية.

ثانيا: أن المنوال النّحوي الموروث غير مطابق لمعطيات اللّسان العربي.

كما اختلف علماء اللّغة في العربيّة الفصحى، فمنهم من يرى أنها جامدة في تراكيبها ومن أنصار هذا القول "برجشتراسر" و"ميشال زكريا" الذي يرى بأن «ترتيب عناصر الجملة في اللّغة العربيّة ليس ترتيب حرًا، بل هو ترتيب محدد بصورة أساسية»[3]

ومنهم من يرى أن الجملة في العربيّة مرّنة مطوّاعة، ويتزعم هذا الرأي "فؤاد الترزي" الذي يقول في خصوص هذا الموضوع «الجملة العربيّة بمفهوم الجملة الحديث مرّنة مطوّاعة نستطيع أن نقدم فيها ونؤخر إلى حد بعيد [...] ويتبع في ترتيبها نظام عقلي خاص يقوم على تقديم الأهم على ما هو دونه في الأهمية، لاستجلاب الصورة الذّهنية التي تعكسها بشكل يتلاءم، ومقتضى الحال»[4]

---

[1] مهدي المخزومي، في النّحو العربي، نّقد وتّوجيه، ص39.

[2] عزّ الدّين المجدوب، المنوال النّحوي العربي، قراءة لّسانية جديدة، ص:113.

[3] عزمي محمد عيال سليمان، حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق، ص27.

[4] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

لقد ولّد تزاوج العمل الصوري المحض بالتّحليل النّحوي القائم على الخلفيات الدلالية المفهوم الوظائفي للدراسة النّحوية المعاصرة، ارتبط مفهوم اللّغة عند الكثير من الدّارسين بالوظيفة التي وضعت من أجلها وهي التّبليغ والتّواصل ذلك أنه لا تعنى للّغة إذ لم يستطع أصحابها التّواصل من خلالها، وتتجلى هذه الوظيفة في «مجموعة من المستويات اللّغوية، لأنّ كلّ عنصر في النّظام اللّغوي يؤدي وظيفة معينة في سياق محدّد، ويعمل على إثبات وجوده داخل النظام»[1].

وقد نظر كلّ واحد من علماء اللّغة إلى الوظيفة نظرة خاصة أو بحث عنها في مستوى خاص من النّظام اللّغوي سواء على المستوى الصوتي أو المستوى التركيبي أو المستوى الدّلالي، وبتطوّر البحث اللّساني ظهر مستوى آخر من شأنه أن تدرس فيه الوظيفة التّواصلية التّبليغية، ألا وهو المستوى التداولي أي «ما يؤديه تداول اللّغة بين متكلم ومستمع في سياق اجتماعي ومادي وثقافي»[2]

من هنا تعتبر وظيفة اللّغات الطبيعية (الأساسية) هي التّواصل وهو المبدأ الأول في مفهوم الوظيفة، وقد أقام سيمون ديك نحوه على قاعدة أساسية أن «أي لغة طبيعية، هي نظام يحتوي على خصائص بنيوية الهدف الأساس من هذا النظام هو تحقيق عملية التّواصل القائمة بين متكلميه»[3] وهذا بخلاف ما يعتقده شومسكي من أنّ اللّغة «هي مجموعة من الجمل يُتوسل بها للتعبير

[1] محمد بودية، مفهوم الوّظيفة عند أحمد المتوّكل وسيمون ديك، قراءة في نموذج النّحو الوّظيفي، مجلة كلية الآداب واللّغات، العدد الثاني عشر، جانفي 2013، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص244.

[2] المرجع نفسه،الصفحة نفسها

[3] المرجع نفسه ، ص:245.

عن الفكر في استقلال عن رقابة المثيرات أو تلبية الرغبات، أو تحقيق بعض الأهداف»[1]

أما مارتيناي فهو يدقق مفهوم الوّظيفة بالاستناد إلى مبدأ تفكيك الكلام وتوزيع أجزائه، فالوّظيفة مرتبطة عنده بظهور أجزاء الكلام بموجب السياق والشحنة الإخبارية لجزء ما عند مارتيناي تتناسب عكسيا مع مدى توّقع السّامع له «فكلما كان توقع السامع له كبيرا كانت شحنته الإخبارية ضعيفة، وهو ما جعل الوظيفة المحددة سلفا بالشحنة الإخبارية يرتبط مفهومها بمدى التوّقع باعتبارها ضمن مجال أوسع يتمثل في وّظيفة اللّغة ذاتها كظّاهرة من ظّواهر الاتصال والتخّاطب»[2]، حيث أن الوسيلة الأولى التي يتم بها تحقيق هذا التّواصل هو الجهاز السمعي الصّوتي، أمّا الظروف التي يتم فيها استعمال اللّغة، فهي تنقسم إلى ظروف فيزيائية وأخرى اجتماعية ثقافية وأخرى لغوية، وقد اقتبست اللّسانيات العامة شكل جهاز التخاطب القائم على باث ومتقبل وقناة حسيّة حاملة لشحنة دلالية، ويمكن أن نمثل لظاهرتي الاتّصال والتخّاطب على النحو الآتي[3]:

[1] عز الدين البوشيخي، التّواصل اللّغوي مقاربة لّسانية وّظيفية، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2012 ، ص:36.

[2] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص:151.

[3]) عز الدين البوشيخي، التّواصل اللّغوي مقارنة لّسانية وّظيفة، ص:37.

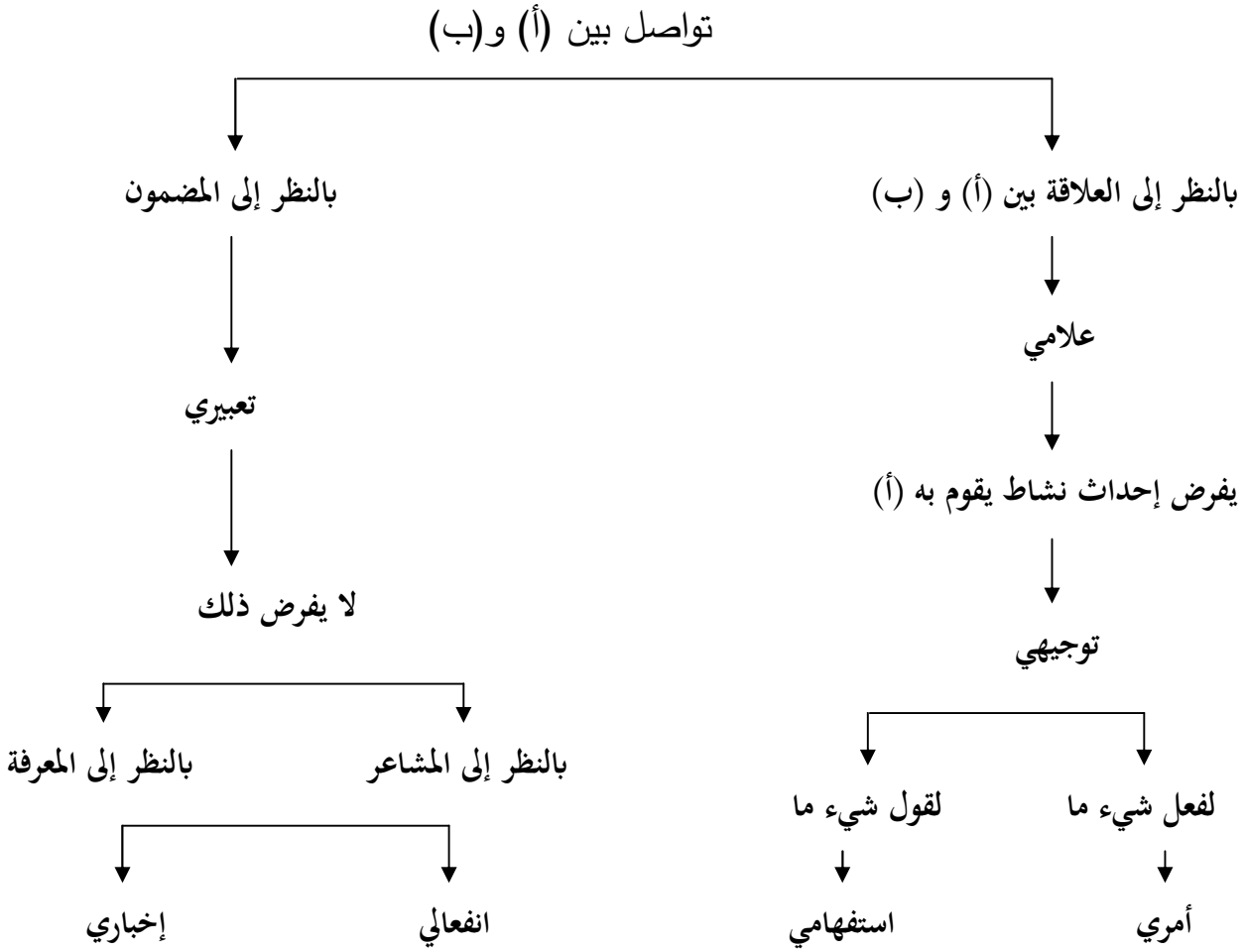

«يبرز المظهر العلاقي طبّيعة العلاقة التي تجمع بين (أ) و (ب) أما المظهر التوجيهي فيعكس النشاط الذي يقوم به (أ) إزاء المخاطب (ب) ويقوم المظهر الإخباري بإبراز معارف (أ) التي يسوقها إلى مخاطبه (ب) على سبيل الإخبار، في حين يعكس المظهر التعبيري والانفعالي قدرة (أ) التعبير عن مشاعره وعلى إثارة مشاعر مخاطبه (ب)» [1]

وقد اتبع مفهوم الوّظيفة على دّراسة الجملة حتى عدّ عنصرا قارا من تعريفها، ولم تشذّ المدارس اللّسانية الحديثة عن مبدأ إدراج مفهوم الوّظيفة في طلب تعريف الوحدة اللّغوية الدنيا من الكلام، على اختلاف مشاربها وتوجهاتها

[1] انظر: عز الدين البوشيخي، التّواصل اللّغوي مقارنة لسانية وّظيفة، ص:38

مـن التّيـارات الفلسـفية المتعـددة إلـى التّيـار التّجريـدي فـي الدّراسـة اللّسـانية إلـى رواد النّظريـة السـلوكية مـن علمـاء الـنفس واللّسـانيين حيـث اعتبـروا الجملـة مجموعـة مـن العلاقـات بـين أجـزاء مـن الكـلام يكـون محـوره الإبـلاغ، ثـم تسـربت جـلّ هـذه المفـاهيم اللّسـانية المعاصـرة إلـى الدّراسـات النّحويـة عنـد المحـدثين، ولا سـيما مفهـوم الوّظيفـة كمتصّور ذهني ومصطلح لفظي.

الوضع والحمل:

يعتبر المسدي لغة الوضع والحمل من مفاهيم المناطقة، ولكنّها من المتصوّرات المبدئية في كلّ منهج علمي ينشد بحث الظواهر وصفا وتفسيرا وتعليلا.

فثنائية (الوضع والحمل) تبسط تلقائيا موضوع تحويل مادة العلم إلى موضوع للمعرفة، وبين طرفي هاته الثنائية تقوم كل عملية تفسيرية سيُشرح فيها الموضوع بالمحمول على حدّ ما يشرح المسند في علم التركيب اللّغوي المسند إليه إذ يخبر عنه ويتم له الدّلالة.

وإذا كان الموضوع يختلف باختلاف المادة العلمية (طبيعية، عضوية، صورية) فإنّ المحمول على أحد قول المسدي هو دوما وبالضرورة خطاب لغوي فإذا كان «الموضوع ذاته خطابا لّغويا فإن صياغة المحمول عليه تنشئ خطابا حول الخطاب فتشتق لّغة من لّغة فتكون لّغة محمولة على لغة موضوعة»[1]

ولمّا كانت الكتابة خطابا مقولا ذو بنية خطية، والقراءة ترجمانا قائلا يحوّل بنية الخط إلى أداء صوتي سلمنا حسب المسدي جزما بأنّ «الكتابة تضمين لمقول ينشد به صوغه القائل له، والقراءة صوغ لمقول دوّن من حيث ينشد به ابتعاثه باللفظ الحاكي عبر الخط الرامز»[2]، ويفسر لنا المسدي هذه العبارة بالآتي:[3]

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص 157.

[2] المصدر نفسه، ص 158.

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

الكتابة	القراءة
– بنية مقولة قائلة – خطاب مسند إليه – نص بالوضع الأول – بنية حاكية ومحكيّ عنها – لغة موضوعة	– تحويل لساني لمدون علامي – خطاب مسند – نص بالوضع الطارئ – بنية حاكية – لغة محمولة

و**اللّغة الموضوعة:** هي النّص في المحاورة الكلامية، وفي الأدب والدين والتاريخ، و**اللّغة المحمولة:** هي خطاب علم اللّسان وعلم الأدب وعلم الدين وعلم التاريخ ويعطي المسدي مثالا على ذلك بقوله «المدونة في كلّ بحث لّغوي هي اللّغة الموضوعة، والخطاب اللّساني المستنبط هو اللّغة المحمولة، فتلك بنية قائمة وهذه بنية مشتقة فخطاب المتكلم باللّغة وضع بذاته، وخطاب عالم اللّسان حمل بغيره»[1]

وبين هذا وذاك تكمن إشكاليات معرفية متراكبة، يطرح من خلالها المسدي عدة تساؤلات أبرزها:

– كيف تتحول اللغة من أداة وظيفية إلى أداة تنظيمية؟

– ما الّذي يتقيد به العقل في اشتقاقه نظاما معرفيا من نظام وقائعي، هو في الأساس نظام علامي تواصلي؟

– كيف تتحدد معالم المنهج العلمي الذي يسمح بإدراك البنى التركيبية في سكونها الملحوظ بداهة وفي صيرورتها المستنبطة بالاستقراء التاريخي؟

– كيف تتحول الكتابة باللّغة إلى قراءة في اللّغة؟

[1] عبد السلام المسدي ، اللّسانيات وأسسها المعرفية ،ص:158

من هنا تعتبر ثنائية الحمل والوضع مفهوما من مفاهيم المناطقة ولكنها متصور من المتصورات المبدئية في كل بحث أو منهج علمي، يتوصل به إلى بحث الظواهر، سواء بوصف بنيتها أم بتفسير عوارضها أم بتعليل وجودها بنحو الأسباب تارة والغايات تارة أخرى، وعند المناطقة تتكون العبارة من عنصرين متلازمين هما:[1]

أ- **الموضوع:** المخبر عنه، والموصوف، والمسند إليه.

ب- **المحمول:** المخبر به، والصفة، والمسند.

ولمّا كانت الكتابة خطابا مقولا ذا بنية خطية، فهي تضمين للمقول ينشد به صوغه (تأليفه) القائل له، والقراءة ترجمان لذلك (أي للكتابة)، فهي صوغ لمقول، فالكتابة مقوله قائل وهي مسند إليه (وضع)، أمّا القراءة فهي تحويل لساني لمدون علامي وهي خطاب مسند (حمل) فكلّ كتابة هي لّغة موضوعة وكل قراءة هي لّغة محمولة.

وفي هذا الإطار سعى المسدي إلى تقديم حلول للإشكالات السابقة، وقد جسّدها في نمطين تفسيرين يحاول بهما تقديم إجابات أولية ربما تساهم في تحديد نواميس الظّاهرة اللّغوية وفي بلورة أصول المعرفة اللّسانية[2]، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال المبحث الأول المعنون بـ"**الأنماط التفسيرية اللّسانية**"

[1] عادل رماش، الملامح الوّظيفية عند علماء العربيّة، مقاربة في ضوء نّظرية النّحو الوّظيفي، مجلة العمدة في اللّسانيات وتحليل الخطاب، ج:01، ع:01، ماي: 2017، ص:35.

[2] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص: 159.

المبحث الأول: الأنماط التفسيرية اللّسانية

طرح المسدي هذه القضايا المعرفية العصية عن الحل –حسب رأيه– من موقع علم اللّسان بوجهته المخصوصة، ولكنه يرشدنا إلى نمطين تفسيريين نتوّسل بهما إلى تقديم إجابات أولية، ربّما تساهم على حدّ تعبيره في تحديد نواميس الظاهرة اللغوية، وبلورة أصول المعرفة اللسانية.

النمط الأول: نظرية رافزين

يعتبر اسحاق رافزين أنّ إشكال المنهج في البحث اللّغوي قد غدا في الفترة الراهنة موطن حيرة تقلق اللّسانيين، ولئن عادت قضية المنهج إلى البسط بموجب الحقول التّطبيقية التي ولجتها اللّسانيات (الترجمة الآلية للنصوص، وقضايا استرجاع المعلومات المختزنة في العقل الآلي)، فإنّ ما أدركه علم اللّسان من تبلور قد حتّم هو الآخر بسط الإشكال المنهجي.

تستوجب الظّاهرة اللّغوية بطبيعتها «التوّسل بالمنهج الاستقرائي أولا وبالذات، فيأتي علم اللّسان واصفا الحدث الكلامي المحسوس الذي هو ظاهرة طبيعية، وفي هذا الصنيع تكمن أهمية المعرفة اللّسانية»[1]، فاللّساني إذ ينشد إدراك المفاهيم العامة التي تبيح تأويل الأحداث المستقاة من تحليل اللّغات الطبيعية يجد نفسه مجبولا على «تجاوز المنهج الاستقرائي بعد استخدامه، ليتّكل على منهج الاستنباط، أضف إلى ذلك أنّ التّطبيقات التقنية التي دخلت اللّسانيات مجالها قد حتمت ضبط أنساق استنباطية على غاية من الإحكام مما تمتثل به إلى مقتضيات المعرفة الحديثة»[2]

---

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص: 160.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

يـرى رافـزين مـن خـلال نظريتـه أن «اللّسـانيات فـي مظهرهـا الاسـتنباطي لقـادرة علـى أن تتأسـس علـى نمـط مـا يتأسـس عليـه علـم المنطـق أو مـا تقـوم عليـه الرياضـيات وذلـك بصـوغ جملـة محـددة مـن التصّـورات المبدئيـة التـي تفضـي إلـى اسـتخلاص المفـاهيم المتوّلـدة الأخـرى»[1]، ولـذلك يتعـين إعـداد المقـولات الأوليـة التـي تـتحكم فـي تـرابط هـذه المفـاهيم بعضـها بـبعض، حتـى يتسـنى الاسـتدلال علـى صحة الأحكام ببراهين ترجعها إلى مصادرات سابقة.

هـذا إذاً مجمـل تصـورات رافـزين فـي مـا يتصـل بقضـيتنا المطروحـة، فهـو يـرى أنّ جميـع العلـوم إلا وتنطلـق بـين اسـتنباط واسـتقراء، فـلا يكـون كلـه مـن الاستنتاج المحض ولا من الاستقراء المطلق.

النمط الثاني: نظرية جان بياجي

تتصـل نظريـة جـان بيـاجي بمحـورين أساسـيين «**أولهمـا**: يخـصّ تـراوح اللّغـة بـين النّظـام الآنـي وتعـاقي البنـى، و**ثانيهمـا**: يتّصـل بتّحـول خصـائص الظّـاهرة اللّغوية من البنية الوصفية إلى البنية التّحويلية»[2]

يـرى بيـاجي أنّ اللّغـة مؤسسـة اجتماعيـة تحكمهـا نـواميس مفروضـة علـى الأفـراد تتناقلهـا الأجيـال بضـرب مـن الحتميـة التاريخيـة، إذ كـلّ مـا فـي اللّغـة منقـول عن أشكال سابقة، منحدرة من أنماط أكثر بدائية.

لقـد نشـأت البنيويـة اللّسـانية عنـدما أكّـد سوسـير أن طبيعـة اللّغـة ليسـت وقفـا علـى سـياقها الزمنـي، مثلمـا أنّ تـاريخ الكلمـة لا يحـدد أي شـيء فـي معناهـا الـراهن، فاللّغـة مبنيـة علـى نظـام بالإضـافة إلـى اسـتنادها إلـى تـاريخ، فـالرابط الأساسـي الـذي

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية ، ص: 161.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

يحدد طبيعة اللّغة هو تطابق العلامة ومدلولها، ومن هذه المعاني اللّغوية ينشأ نظام محوره التمييز والتقابل لأنها تترابط فتؤلف انتظاما آنيا[1]

ولئن اتسمت البنيوية الأولية بصبغة الآنية، فإنّ المسدي يعدد ثلاثة أسباب لذلك[2]:

أ-السبب الأول: وهو ذو طابع عام يتمثل في استقلال قوانين التوّازن بالنسبة لقوانين التطور (ويرجع ذلك لتأثر سوسير بعلم الاقتصاد في عصره، الذي اعتبر أنّ الأزمات قد تفضي إلى تعديل كامل للقيّم المستقلة عن تاريخها)

ب-السبب الثاني: هو الرّغبة في التّخلص من العناصر الدخيلة على علم اللّسان، بغية الاقتصار على المميّزات الذاتية الملازمة لطبيعة اللّغة.

ج-السبب الثالث: يعزى ذلك إلى خصوصية أكّد عليها سوسير، وهي أنّ العلامة اللّغوية لما كانت اصطلاحية، فإنّها لا تتضمن رابطا جوهريا مع قيمتها الدلالية، وهي بذلك علامة غير ثابتة طالما خلا الدال اللفظي مما يشير إلى مدلوله.

وهكذا بدا واضحا أنّ العلاقات بين النظام الآني والنظام الزماني تختلف في اللّسانيات عمّا هي عليه في حقول معرفية أخرى.

أمّا فيما يتّصل بصيرورة البنية الوصفية إلى بنية تّحويلية فإنّ بياجي يرى أنّ «الروابط الوثيقة القائمة بين البنيوية اللّسانية والمنظور الآني لم تمنع النّظرية البنيوية من اتخاذها منحى تّوليديا على مستوى بنية علم التركيب»[3]، هذا

[1] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية ، ص: 161.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] المصدر نفسه، ص: 163.

التّحول في وجهة النظر البنيوية له عدة دوافع على ضروب متنوعة، ولكنّ أبرزها على الإطلاق الاهتداء إلى الجانب الخلاق في الظاهرة اللّغوية، وهو متصل بمرتبة الكلام من الظّاهرة اللّغوية، وهي مرتبة الأداء اللّغوي (مقترن بالحقل اللّغوي النفسي)

وهكذا و بعد أمد طويل لم تثق فيه اللّسانيات بعلماء النّفس، جاء علم النّفس اللّغوي ليربط الوثائق بين المجالين، فشومسكي يعتبر أن من محاور البحث اللّساني الراهن يبرز ما اصطلح عليه بـ«الطابع الخلاق في اللّغة»[1] فكل حديث لّساني يجري كما لو أن المتكلم يخترع لغته كلّما عّبر، و كما أنّه يكتشفها حالما يعبر بها حوله، فالإنسان يتحرك طبق قواعد تّوليدية للغته، وهكذا توصل شومسكي إلى« صوغ تصّور للبنية اللّسانية عبر تضافر رياضي منطقي ينطلق من تصّور تّجريدي عام يتبنى حقيقة ما قبلية ينشد بها الوصول إلى الوقائع المخصوصة »[2]

إنّ ما تمّ عرضه من نماذج تفسيرية لبعض أصول المعرفة اللّغوية يمكن أن يمثل منطلقا أصوليا إذا اعتمده اللّساني وزكاه بأبعاد معرفية تسمح له بالإجابة ولو بصفة أوّلية عن النواميس المتّحكمة في الظّاهرة اللّغوية.

بناءً على ما سبق فإن إسحاق رافزين يطرح إشكال المنهج في البحث اللّغوي والذي يرجعه إلى ولوج اللّسانيات لحقول تّطبيقية صرفة.

وبديهي أنّ العلم الناضج المستوعب للمفاهيم المتنوعة ذو أسس ومبادئ سيستوجب معاودة متصّوراته الفعالة، ومراجعا لنفسه في ضرب من الاستبطان

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية ،ص:161

[2] انظر: المصدر نفسه، ص:160.

الـداخلي، ولنـا فـي الرياضـيات و مـا حققتـه مـن نتـائج بـاهرة لاسـيما حـديثا فـي الحسـابات الالكترونيـة، وكـلّ ذلـك تحقـق بفضـل المـنهج المتناسـق الـذي سـارت عليـه، واللّسـانيات باعتبارهـا علمـا تقتفـي خطـى الرياضـيات علـى صـعيد التنظيـر و مستويات التّطبيـق قـد تحـتم عليهـا إيجـاد مـنهج يتناسـب مـع مـا تمّـر بـه مـن تطـوّر وتقدم وتحقيقها لمنجزات باهرة على عدة أصعدة.

ويمكـن القـول أنّـه يجـب التمييـز بـين المبـادئ التـي تقـوم عليهـا العلـوم والنّظريـات، فـ« المبـادئ صـارمة وثابتـة، بينمـا النّظريـات نسـبية ومهمتهـا ترتيـب و تركيـب النتـائج المحصـل عليهـا، وعقلنتهـا و التنبـؤ بمعطيـات جديـدة غيـر قائمة»[1].

مـن هنـا فـإن العلـوم – أيّـا كـان صـنفها– تسـتند إلـى مبـدأ التّجريـد و« اللّسـانيات المعاصـرة توجّـه اهتمامهـا صـوب وصـف اللّغـات باعتبارهـا أنسـاقا صـورية مجـردة »[2] تسـتوجب بطبيعتهـا التوّسـل بـالمنهج الاسـتقرائي أولا ثـمّ أن تتكـل علـى مـنهج الاسـتنباط (أسـوة بمـا يتأسـس عليـه علـم المنطـق ومـا تقـوم عليـه الرياضـيات)، بغيـة الاسـتدلال علـى صـحة الأحكـام ببـراهين تردّهـا إلـى مصـادرات سابقة.

أمّا بياجي فقد استند في نظريته إلى محورين أساسيين هما:

أ – تراوح اللغة بين النظام الآني و تعاقب البنى.

ب – تحـول خصـائص الظّـاهرة اللّغويـة مـن البنـى الوصـفية إلـى البنـى التّحويلية

[1] حافظ إسماعيلي علوي وآخر، قضايا إبستيمولوجية في اللّغة، ص: 64.

[2] المرجع نفسه، ص: 65.

فالعنصر – أ – نستشف من خلاله أن العلاقات بين النظام الآني والنّظام الزّماني تختلف عمّا هي عليه في حقول معرفية أخرى، أما العنصر ب– فهو يبرز الجانب الخلاق في اللّغة وقد انتقد شومسكي دو سوسير « في تعريفه للّغة، واعتباره صياغة الجملة موضوعا من شأن الكلام لا من شأن اللّغة أي موضوعا للخلق الحرّ المختار لا موضوعا للقاعدة المنتظمة »[1]، وقد اقترن الجانب الخلاق للّغة بالحقل اللّغوي النّفسي (الجانب النّفسي الدّلالي لمجموعة لا نهائية من الجمل)، والذي اعتبره شومسكي أحد أهم محاور البّحث اللّساني الراهن.

المبحث الثاني: الظّواهر اللّغوية وسمات الحدث اللّغوي

يشير المسدي إلى إشكالين منهجيين يتعلقان بتوظيف هذه النماذج التفسيرية على مستوى علم اللّسان، يتمثل «**أولهما:** في أن مفسر الظّواهر اللّغوية يصطدم بعقبة معرفية مدارها أنه يسعى إلى أن يعقلها و يعللها في نفس الوقت، ولا تتواءم العمليات بيسر (الأولى حتمية ذاتية أما الثانية فهي افتراض لحتمية خارجية) أما **الإشكال الثاني** فيتمثل في أن اكتشاف أيّ نّظام لّغوي يقدم للباحث أنماطا فيها من الجدّة ما تُعدّ به جديدة في ذاتها، فهي حتمية الوجود في الظّاهرة اللّغوية، طارئة حادثة في الوجود المعرفي»[2]

يرى المسدي أن من مقومات الظّاهرة اللّغوية اتصافها بالشمول ذلك أن الحدث اللّساني له طاقة تسمح له باستيعاب إفرازات الوجود كلّيا فكان الكلام مجهر الإنسان في تفحصه عالم الأشياء ، وعالم الصور وعالم الخيال.

---

[1] محمد حسن عبد العزيز، سوسير رائد علم اللغة الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، دت، ص:131.

[2] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص:165.

فالسّمة النّوعية للحدث اللّغوي تتمثل في أنه ظّاهرة احتوائية بالضرورة، وتتجلى هذه السّمة حسب المسدي على مستويين هما[1]:

أولا- قدرة اللّغة على أن تتبنى ما يصاغ في أشكالها من أنماط قد تنزاح في انتظامها عن السنن المطّردة لديها، وهذا المبدأ الأساس هو الذي مثّل ركيزة التوّاتر في ما يعرف بظاهرة القياس في اللّغة.

ثانيا- تتجلى في سياجه سّمة الاحتواء كطبيعة ذاتية في الحدث الكلامي فيتمثل في أن اللّغة توفّر للعقل القدرة على إدراك الشيئين المتقابلين والمتنافرين سلبا و إيجابا في نفس اللّحظة الزّمنية بينما يتعذر وجودهما بغير التعاقب.

إن المتعين من اعتبار اللّغة رصيدا فعليا مشتقا من رصيد محتمل غير محدود، فتكون في اللّغة طاقتان: «طاقة من التّصريف الفعلي هي بمثابة الحجم الكمي المكرّس للاستهلاك والتداول، وطاقة من الرّصيد المحفوظ هي عبارة عن اختزان مدّخر يمثّل القدرة الاحتياطية التي هي قدرة موصودة "[2]

يعتبر المسدي أن قدرات الشمول و الاحتواء تتوّلد بصفة آلية على العلاقات الركنية ليصبح الخطاب اللّغوي مركز الجاذبية لكلّ ما من شأنه أن يعقله العقل أو يتصوره الخيال، فـ«يستجيب الحدث الكلامي للإفضاء به، فتكون السّمة الجوهرية في ناموس المحاورة هي تبادلية الطاقة اللّغوية بين الطرفين تعبيرا وإدراكا سواء بالتعاقب أو التواقت، وسواء أكان ذلك بالتجاور أو التراكب»[3]

---

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص:165.

[2] المصدر نفسه، ص: 166.

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

والأصل الذي ترجع إليه ظاهرة الشمول الركني هو قدرة اللّغة على توليد ما لا يتناهى من القوالب النّحوية [1]

على أن تفسير القدرة الاستيعابية في اللّغة –من وجهة نظر المسدي– تتمثل في «إنّ ما في الكون من الموصوفات والأوصاف وجهات انتساب بعضها إلى بعض، وهو ما يستوجب أن تكون المعاني التي هي مركبة من تلك الأوصاف على حسب الأغراض أجدر بأن لا يستطاع إحصاؤها»[2]، فالقدرة التضمينية تشارك بصفة عضوية في تمكين اللّغة من بسط سلطانها الإخباري على كلّ المدركات بالحسّ والتصوّر.

ويتعين علينا –يقول المسدي– استنباط قانون من التناسب العكسي بين طاقة التصريح في الكلام، وعلم السامع بمضمون الرسالة الدّلالية، إذ بموجبه «تكون الطاقة الاختزالية ممكنة بقدر ما يكون السامع مستطلعا على مضمونها الخبري» [3]

ومن مظاهر تحليل طاقة الظّاهرة اللّغوية عند المسدي عموما ما نلحظه في علاقة الإنسان باللّغة من خلال قدرته على استعمالها رغم عجزه عن استيعابها، لذلك فإنّ مظاهر القصور في الفرد المتكلم تنقلب أبعادا من التجاوز الاستيعابي في صلب اللّغة.

يرجع بنا المسدي في خاتمة هذا الفصل إلى فكرة التحاق اللّسانيات بركب المعارف الكونية، إذ لم تعد مقترنة بإطار مكاني دون آخر، ولا بمجموعة لّغوية دون أخرى، ولا حتى بلّسان دون آخر، فهي اليوم علم شمولي جعلها تدرك مرتبة

[1] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية،ص:166.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] المصدر نفسه، ص: 167.

العلوم الصحيحة بإطلاق، وقد سبق أن أشار المسدي إلى ذلك بمزيد من الاستّفاضة في مقدمة كتابه "التفكير اللّساني في الحضارة العربيّة".

أمّا على الصعيد الأصولي في فلسفة العلوم ونظرية المعارف فقد كان للّسانيات فضل تأسيس جملة من القواعد النّظرية والتّطبيقية أصبحت الآن من فرضيات البحث ومسلمات الاستدلال حتى عُدت مصادرات عامة، وأبرز هذه القواعد :[1]

أ- **قاعدة تمازج الاختصاص:** يعد أسّا من أسس البحث الحديث، وقد سنت اللّسانيات شريعته لما تتبعت الظاهرة اللّغوية حيثما كانت، حتى ولجت حقولا مغايرة لها، وكان من ثمار هذه الممارسة بروز معارف متمازجة الاختصاصات، من بينها اللّسانيات النّفسية، واللّسانيات الاجتماعية، والأسلوبية وغيرها.

ب-قاعدة التفرد والشمول: وهي ثمرة من ثمار اللّسانيات حيث ينصهر في المنهج اللّساني التّحليل والتّأليف، وهو منهج يعتمد الاستقراء والاستنتاج معا، فيكون مسار البحث من الكلّ إلى الأجزاء، ومن الأجزاء إلى الكلّ حسب ما تمليه الضرورة النوعية.

وعن هاذين المبدأين يقول المسدي: توّلد المنزع الشمولي في الدراسات اللّسانية، وبذلك دكت اللّسانيات حواجز المحظورات أمامها وعكفت على كلّ الظواهر اللّسانية في غير احتراز أو تحفظ، باعتبار أنها تكشف ظاهرة اللّسان

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية ، ص:168.

فيها جميعا، ومن المعلوم أن الظّاهرة اللّغوية تتدرج على مراتب أربع حسب رأي المسدي، وهي[1]:

- مرحلة التحسس والاكتساب.
- مرحلة التحصيل العملي عبر التجربة.
- مرتبة المّعرفة الفنية.
- مرتبة المعرفة النّظرية المستندة إلى منهج علمي.

بهذا الذي أسلفنا يقول المسدي أضحت اللّسانيات قطب الرحى في التفكير الإنساني الحديث، من حيث بلورة المناهج والممارسات، وأصبحت بذلك منهجا أساسيا لعلماء المنطق وعلماء الرياضيات، وليس بعيدا في رؤيته أن تنفرد اللّسانيات بمفاتيح المنطق الصوري في مفاهيمه وإجراءاته.

تأسيسا على ما سبق، نلمس وجود إشكالين منهجيين في تفسير الظواهر اللّغوية واللذين أشار إليهما المسدي في بداية المبحث وهما :[2]

أ-عقبة معرفية مدارها أن يعقلها ويعلّلها في نفس الوقت، ولا تتواءم العمليتان في يسر، فالأولى وهي عقل الظواهر تستند إلى الحتمية الذاتية، لأنّ إدراك أي واقع خارجي يؤول إلى ضرورة الجزم بضرورة انصياعه إلى قبضة العقل عبر نموذج استنطاقي، ويشترط شومسكي في ذلك «وجود خصائص داخلية للعقل تحدد وراثيا»[3]، فالذي يرتبط بموضوع اللغة هو الدماغ وليس

[1] عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية ، ص:169.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص: 164.

[3] مجموعة من المؤلفين، إطلالات على النّظريات اللّسانية والدلالية، ص: 175.

عضوا آخر في الجسد، والعقل البشري مرتبط أشد الارتباط بالكثير من وظائف الجسد (الجهاز البصري، التعليل المنطقي، اللّغة، ....إلى غير ذلك)

ب-تعليل الظواهر: تستند إلى افتراض حتمية خارجية (التعليل في ذاته يقر ببنية الظواهر وبصيرورتها في الوقت نفسه)، فلو لم ينطلق المعلّل من افتراض بنية جاهزة لما كان بوسعه إدراك الظّاهرة، ولو لم يصادر على تغيير البنى لما كان بوسعه أن يرجو اكتشافا، ولانتقض البحث العلمي المعرفي جملة وتفصيلا.

ويتمثل الإشكال الثاني في تعلّق حتمية الوجود في الظاهرة اللغوية، التي تعتبر طارئة حادثة في الوجود المعرفي، ذلك أنّ العقل لا يقرّ لأي واقع خارجي بالشذوذ عن قبضة الإدراك المعقلن لوجوده، وتتراوح هذه العقلنة بين أن تكون سببية معللة، فلا أقل من أن تكون عقلنة تنظيمية، وهو ما يؤول إلى حتمية الكشف عن البنية اللّسانية.

يثير شومسكي من خلال مؤلفه "تأملات حول اللّغة" (1975م) عدة تساؤلات حول اللّغة، قائلا: «كيف بإمكان الإنسان أن يكتسب تنظيمات معرفة وقيم ومعتقدات هي في الواقع غنية جدّا بالرغم من أنّ تجربته محدودة جدّا»[1]، وقد تقدّم أنّ الهدف المتوّخي من الدرس اللّساني هو اكتشاف ووصف هذه القدرة اللّغوية التي حُبِيَت بها الكائنات البشرية.

إلا أنّ هذه القدرة عند أحمد المتوكل تتسم هنا بسمتين أساسيتين هما :[2]

[1] ميشال زكريا، الألسنية التّوليدية والتّحويلية وقواعد اللغة العربيّة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1406هـ، 1986م، ص:22.

[2] أحمد المتوكل، المنهج الوّظيفي في البحث اللّساني، ص: 32.

أولا: كونها قدرة شاملة.

ثانيا: كونها قدرة واحدة لا تتجزأ.

ويترتب عن اعتبار القدرة قدرة تواصلية الأمران الآتيان: [1]

أ- لا تنحصر قدرة مستعملي اللّغة الطبيعية في معرفة القوّاعد الصرفية والتركيبية والصّوتية والدلالية، بل تتعداها إلى معرفة القوّاعد التي تمكّن مستعمل اللّغة الطبيعية من فهم وإنتاج عبارات لغوية سليمة في مواقف تواصلية معينة قصد تحقيق أغراض معينة.

ب- لا تنهض بالقدرة التوّاصلية القدرة اللّغوية الصرفة وحدها، بل تساهم في قدرات أخرى (منطقية، معرفية، اجتماعية، إدراكية، وغيرها)، فمستعمل اللّغة الطبيعية يستخدم أثناء عملية التوّاصل بالإضافة إلى ملكته اللّغوية ملكات ذات طبيعة غير لّغوية، تسهم في إنجاح عملية التوّاصل.

وقد كان لظهور نظرية شومسكي في النّحو التّوليدي تأثيرها في علم النّفس خاصة النّظرية القائلة بأنّ «اللّغة تُنتج وتُفهم من خلال عملية إبداعية، تعني القدرة على إنتاج غير محدود من الجمل الجديدة، في إطار القواعد النّحوية للغة في الوقت نفسه، وذلك عن طريق امتلاك المتكلم لمجموعة محددة من القوّاعد النّحوية»[2]، وهذه المعرفة الضمنية بقواعد اللّغة هي ما يطلق عليه شومسكي "القدرة اللّغوية" «وليس النّحو بالمعنى التقني الذي سبق تقديمه سوى

[1] انظر: أحمد المتوكل، المنهج الوّظيفي في البحث اللّساني ، ص،ص: 32، 33.

[2] جمعة سيد يوسف، سيكولوجية اللّغة والمرض العقلي، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، الكويت، ع: 145، يناير، 1991، ص:31.

توضيح صوري للقدرة اللّغوية عند الفرد وتفسير لها»[1]، فإنّ القدرة في منظور شومسكي تتميز بخاصية الخلق والإبداع، كما أنّ السّامع بدوره يفهم هذه الجمل لأنّه يمتلك نفس مجموعة القوّاعد، ويشير **إيميل بنفنيست** إلى « أن جمل اللّغة تكون مجموعة غير متناهية»[2] وهو ما يؤكده **يلمسليف** بقوله: « إنّ اللّغة هي غير متناهية»[3]، وتتجلى السّمة الإبداعية عبر مقدرة المتكلم على إنجاز وعلى تفهم عدد غير متناه من الجمل لم يتم له سماعها من قبل، وهذا ما يبدو غريبا وطريفا في نفس الوقت، وهو بعد من أبعاد التجاوز الاستيعابي في صلب اللّغة.

[1] مصطفى غلفان، اللّسانيات التّوليدية، علم الكتب الحديث، إربد، ط1، 1431هـ، 2010م، ص:41.

[2] ميشال زكريا، الألسنية التّوليدية و التّحويلية و قوّاعد اللغة العربيّة، ص:29.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

مدخل:

- نبذة عامة عن مضمون الكتاب.

- تحديد الحقل المعرفي.

- دواعي تأليف الكتاب.

- القيمة العلمية للكتاب.

تقديم وعرض:

مناقشة الإشكالية المطروحة

عرض ودراسة الفصل الأول

"عوائق البحث اللّساني"

-**المبحث الأوّل:** عوائق موضوعية.

-**المبحث الثّاني:** عوائق ظرفية.

عرض ودراسة الفصل الثّاني

"في موضوع العلم"

-**المبحث الأوّل:** موضوع العلم.

-**المبحث الثّاني:** حدّ اللّغة بين المعيّار والاستعمال.

عرض ودراسة الفصل الثّالث

"الأنساق الدّلالية"

-**المبحث الأوّل:** الدّلالة الطبيعية.

-**المبحث الثّاني:** الدّلالة المنطقية.

-**المبحث الثّالث:** الدّلالة العرفية.

عرض ودراسة الفصل الرّابع

"في حدّ العلم"

-مقومات الحدث اللّغوي-

-**المبحث الأوّل:** إشكال مفهومي العلامة والرمز.

-**المبحث الثّاني:** مشكل الانتماء بين العلاميّة واللّسانيات.

عرض ودراسة الفصل الخامس

"مراتب الظاهرة اللّغوية"

-**المبحث الأوّل:** اللّغة.

-**المبحث الثّاني:** مبدأ التولّد الدّاخلي.

-**المبحث الثّالث:** اللّسان.

-**المبحث الرّابع:** الكلام.

عرض ودراسة الفصل السّادس

"في منهج العلم"

-**المبحث الأوّل:** الزّمانية.

-**المبحث الثّاني:** الآنية.

-**المبحث الثّالث:** من سلطة الزّمانية إلى هيمنة الآنية.

عرض ودراسة الفصل السّابع

"في توظيف العلم"

اللّسانيات وتعليم اللغّات

-**المبحث الأوّل:** اللّسانيات وحقل اكتساب اللّغة.

-**المبحث الثّاني:** الاكتساب اللّغوي ومراتبه.

-**المبحث الثّالث:** النّظرية التّوليدية.

-**المبحث الرّابع:** أمهات القضايا النّحوية المعاصرة

-باب الجملة نموذجا-

عرض ودراسة الفصل الثّامن

"في لّغة العلم: الوضع والحمل"

-**المبحث الأوّل:** الأنماط التّفسيرية اللّسانية.

النّمط الأوّل: نظرية رافزين.

النّمط الثّاني: نظرية جان بياجي.

-**المبحث الثّاني:** بين مقوّمات الظاهرة اللّغوية

وسمات الحدث اللّغوي.

نقد وتقويم

رسائل الباحث الإلكترونية

2018 /11 /15

المكرّم الفاضل

مزاري بودربالة

تحيّة طيّبة،

وبعد؛ فعُذرًا أوّلا على التأخير، هذا وأتمنى لك كلّ التوفيق لا سيّما وأنتَ تُبحِرُ في حقل اللّسانيّات التي أنتجَت في مجالها الجزائرُ أعلامًا مُتفرّدين. أمّا في ما يتّصلُ بطلبكم الخاصّ بالتّواصل العلميّ فنحنُ نرحّبُ بذلك على أنْ يتمّ – طبقا للأعراف المعرفيّة – بالتّشاوُر والتّنسيق مع الأستاذ المُشرف على توجيه البحث.

مع مُجدّد التّحيّة والإكرام

أ.د. عبد السّلام المسدّي

بطاقة فنية للكتاب:

عنوان الكتاب: اللسانيات وأسسها المعرفية.

الكاتب: عبد السلام المسدي.

دار النشر: الدار التونسية للنشر، تونس

المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

السنة: 1986م.

الحجم: متوسط.

عدد الصفحات: 179 صفحة.

المكتبة الفلسفية

الدكتور عبد السلام المسدي

اللّسانيات وأُسُسها المعرفية

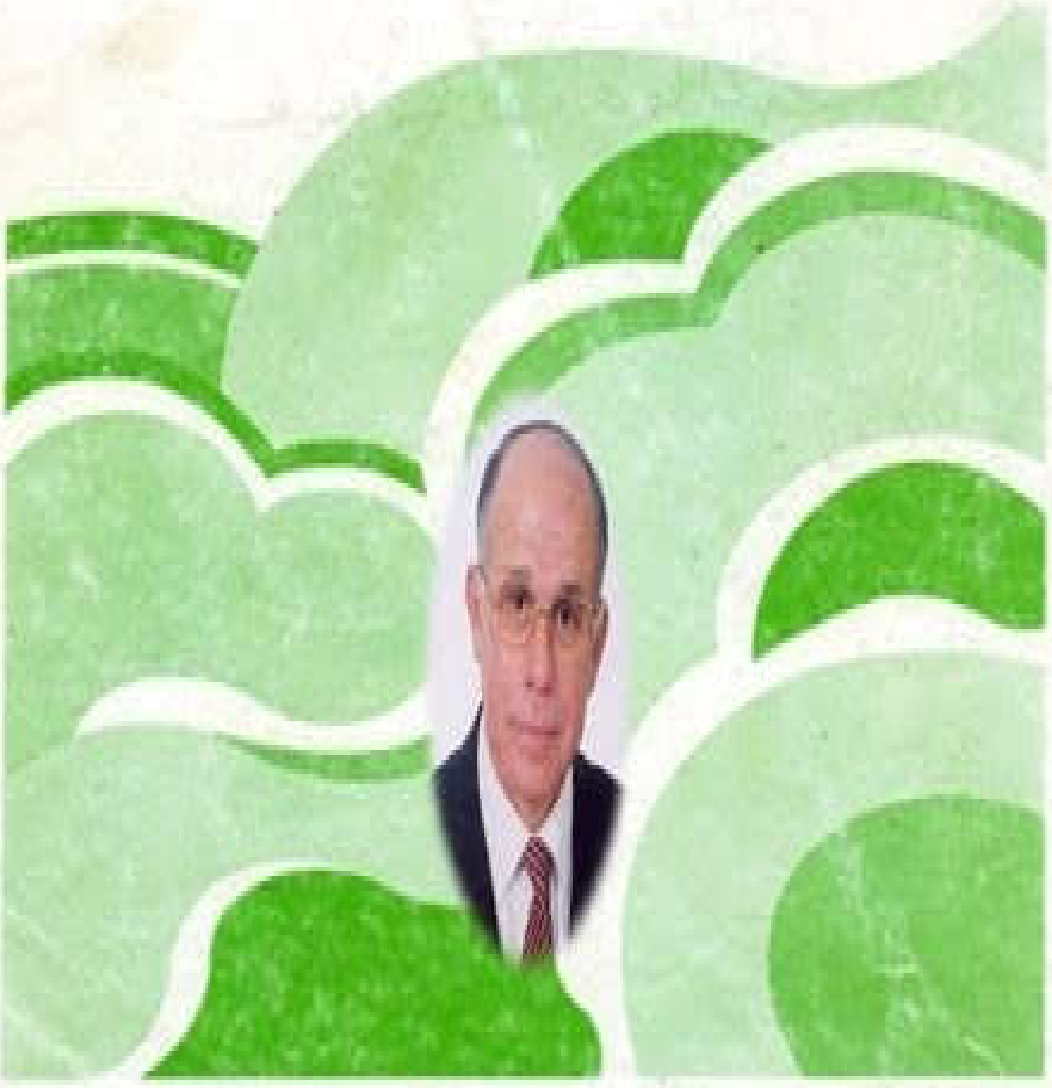

الدار التونسية للنشر

المؤسسة الوطنية للكتاب
الجزائر

1- مدى تطابق العنوان مع المتن:

لقد دخلت اللّسانيات اليوم كلّ ميادين العلم والمعرفة، وأصبحت قطب الرّحى الذّي تدور حوله الكثير من المعارف فلا يمكن اليوم التّحدث عن مجال من مجالات المعرفة واللّسانيات «لها الفضل الأكبر إن في التوجيه أو المنهج، وإن في الموضوع أو توليد الأفكار وبنائها»[1] وكتاب "**اللّسانيات وأسسها المعرفية**" لـ"عبد السلام المسدي" فيه الكثير من التطابق بين العنوان والمتن فعنوان الكتاب جاء كاشفا عن عدة مواضيع تطرّق إليها الباحث المسدي تخص اللّسانيات كعلم ساعد باقي العلوم لتكون مبحثا منظما ممّا أدى إلى ظهور مكتشفات عظمى في شتي الميادين كما يقول عبد السلام المسدي «باللّغة نتحدث عن الأشياء وباللّغة نتحدث عن اللّغة وتلك هي وظيفة (ما وراء اللغة) ولكنّنا باللّغة أيضا نتحدث عن حديثنا عن اللّغة بل إنّنا بعد هذا وذاك، نتحدث عن علاقة الفكر إذ يفكر باللّغة من حيث هي تقول ما تقول فكان طبيعيا أن تستحيل اللّسانيات مولدا لشتى المعارف»[2].

وقد وفق عبد السلام المسدي في تشريح واقع الدّرس اللّساني من خلال حضور عناصر العنوان في ثنايا فصول الكتاب ومباحثه، وهذا ما ينمّ عن قدرته على معالجة الإشكال الذي انطلق منه.

2- الحكم علي الكتاب في الحقل المعرفي الذّي ينتمي إليه:

إن الكتّاب الذّي بين أيدينا -**اللّسانيات وأسسها المعرفية**- للباحث عبد السلام المسدي ينتمي إلي حقل اللّسانيات حيث أنّه يعالج مواضيع من صلب

---

[1] منذر عياشي، قضايا لسانية وحضارية، دار طلاس، دمشق، ط1، 1991م، ص: 11.

[2] عبد السلام المسدي، التّفكير اللّساني في الحضارة العربيّة،ص ص : 09-10.

الـدّرس اللّسـاني، ومـع ذلـك فقـد تخصّـص فـي تحديـد الإطـار الإبسـتيمولوجي للنّظريـة اللّسـانية الحديثـة والبحـث فـي مـدى تعلّقهـا وارتباطهـا مـع مختلـف العلـوم الأخـرى كالرّياضـيات والمنطـق وغيرهـا وحسـب رأينـا هـو حقـل يتناسـب ويتماشـى مـع عنـوان الكتـاب ومضـمونه، فقـد عـالج المضـامين اللّسـانية الأوليـة، والبحـث عـن الأصـول «مـن دعـائم ذهنيـة وضـوابط منهجيـة، ومصـادرات اسـتدلالية، واسـتثمارات نفعية وفي كل ذلك تتجمّع الأسس المعرفية»[1].

أ- نقد آليات المنهجية وتبين الهوامش وقيمتها:

بـالعودة إلـي فهـرس الموضـوعات يتّضـح لنـا أنّ مؤلـف **(اللّســـانيات وأسســـها المعرفيـــة)** يحتـوي علـى بعـض الآليـات المنهجيـة، فنجـده يحتـوى علـى خطّـــة بحـــث اشـــتملت علـــى (تقـــديم وثمانيـــة فصـــول وخاتمـــة) إلاّ أن الـذّي يشـدّ الانتبـاه هـو غيـاب قائمـة للمصـادر والمراجـع، وكـذلك غيـاب التّهمـيش إلاّ النّـزر القليـل، فقـد نجـد فصـولا بأكملهـا تخلـو مـن التّهمـيش وعنـد سـؤالنا المؤلـف عـن ذلـك قـال مجيبـا فـي رسـالة إلكترونيـة مؤرخـة بتـاريخ: 04 فيفـري 2019م، مفرقـا بـين « البحـث العلمـي الخاضـع لأشـراط التوثيـق الأكـاديمي وبمعـاييره تكتـب الرّسـائل مـن الماجسـتير، والأطـاريح والمقـالات البحثيـة فـي المجـلات المتخصّصـة التّـي ترضـخ إلـى التّحكـيم»[2]، والكتابـات المتحـرّرة مـن هـذا القيـد والتّـي «منهجهـا الانطـلاق ممّـا هـو شـائع فـي الحقـل البحثـي ثـمّ طـرح أفكـار شخصـية تكـون ثمـرة تأملات شخصية تتداخل فيها المسلّمات مع شيء من الابتكارات»[3]

---

[1] انظر: عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص:07.

[2] رسالة إلكترونية مرسلة من الكاتب عبد السلام المسدي، تاريخ: 04 فبراير 2019م، السّاعة،10:04.

[3] المصدر نفسه(رسالة الكترونية مرسلة من الباحث نفسه)

وكتـاب **(اللّســانيات وأسســها المعرفيــة)** هـو مـن الـنّمط المتحـرّر مـن القيـود البحثيــة الصــارمة، ورغــم قلّــة التّهمــيش، إلاّ أنّــه اســتوفى شــروط الأمانــة العلميــة وكـذلك قـام بالإشـارة فـي الهـوامش إلـى بعـض المصـطلحات باللّغـة الأجنبيـة وشـرحها بالعربيّـة، كمـا نـوّع فـي اعتمـاده علـى المصّـادر والمراجـع بـين العربـي والأجنبـي، ولـو أن هـذا الأخيـر حاضـر بقـوة فـي مؤلفـه وذلـك بسـبب تمكّـن الباحـث مـن اللّغـة الأجنبية، إضافة إلى لغته الأم اللّغة العربيّة.

كمـا نلحـظ ملاحظـة أخـرى تخـص التّهمـيش وهـي عـدم اكتمـال المعلومـات الخاصــة بــالمراجع المعتمــد عليهــا فقــد نجــد اســم المؤلــف والعنــوان فقــط وغيــاب معلومـات أخـرى كـالمرجع ،والطبعـة ،ومكـان الطبـع ،وسـنة الطبـع ...الـخ، فكـان مـن الأجدر به ذكر كلّ المعلومات الخاصة بالمرجع للإفادة أكثر.

ب- المادة المعرفية المستحضرة والشواهد:

إنّ كتـاب **(اللّســانيات وأسســها المعرفيــة)** للباحـث عبـد السـلام المسـدي يعـد مرجعا أساسيا في مجال اللّسانيات لسببين حسب رأينا هما:

1- لأنّ صـاحبه عبـد السـلام المسـدي يعـد رائـدا مـن رواد اللّسـانيات العربيّـة الحديثــة اســتطاع اســتقطاب الدّراســة اللّغويــة الأوروبيــة ومحاولــة تطويــع هــذه المعارف وتوظيفها في خدمة و إفادة اللّغة العربية.

2- المؤلـف فـي حـد ذاتـه يعـالج عـدة إشـكالات معرفيـة لهـا مـن الأهميـة بمـا كـان حيـث تطـرّق فيـه عبـد السـلام المسـدي بشـكل موضـوعي ومنطقـي للمشـكل الــذي طرحــه وهــو نمــط مــن البحــث يمثــل عتبــة الإشــكال المعرفــي بــين تقــديم المضــامين اللّســانية والبحــث عــن الأصــول الأوليــة حيــث تتجمــع الأســس المعرفيــة التّـي ينشـد الباحـث اسـتكناهها، ممّـا دفـع بـه إلـى جمـع المـادة المعرفيـة مـن مختلـف

المراجـع، أكانـت قديمـة أم حديثـة عربيـة أم أجنبيـة بمـا يخـدم بشـكل كبيـر ومـنظم المضـمون المعـالج مـع توظيفـه لآرائـه الشّخصـية وانتصـاره لهـا فـي كثيـر مـن الأحيـان، كانتصـاره لمصـطلح الاسـتعمال علـى مصـطلح المعيـار، وأيضـا موافقتـه علـى الكثيـر مـن الآراء المعرفيـة المنتشـرة فـي حقـل الـدّرس اللسـاني كأحقيـة اللّسـانيات فـي اسـتيعابها البحـث العلامـي (السّـيميائي) مـن موقـع النّقـد المعرفـي والاستكشـاف الأصـولي، كمـا لـم يخـل المُؤَلَـف مـن الإرهاصـات الفلسـفية وتـأثير ذلـك فـي ظهـور مبـدأ التّاريخيـة (الزّمانيـة) ومبـدأ الآنيـة وعلاقـة التـأثير والتـأثر بـين مجالات الحقول المعرفية.

كمـا نـاقش موضـوع علاقـة اللّغـة والفكـر والـرّابط الفلسـفي الجـامع بينهمـا وكانـت بدايـة الكتـاب عبـارة عـن تشـريح لواقـع البحـث اللّسـاني فـي الـوطن العربـي حيـث كشـف الباحـث عبـد السـلام المسـدي أهـم العوائـق الموضـوعية والذّاتيـة التّـي تقـف حجـر عثـرة أمـام اللّسـانيات فـي ولـوج الأوسـاط العلميـة العربيّـة، ومجمـل القـول أنّ موضـوعات الكتـاب لا تخـرج عـن دائـرة أبحـاث اللّسـانيات النّظريـة ونسـتقرئ ذلـك فـي قـول عبـد السـلام المسـدي بأنّهـا «الإطـار الـذّي يسـتوعب كـلّ قضـايا اللّسان»[1].

أمّـا فيمـا يخـص الاستشـهاد فقـد اقتـبس أحيانـا بعـض النّصـوص عـن مصـادر قديمـة كمـا فعـل فـي(الصـفحة 48 مـن الفصـل الثّالـث)عنـدما استشـهد بقـول ابـن خلـدون فـي مقدمتـه الشّـهيرة حـول رؤيتـه لعلـم المنطـق وفـي نفـس الفصـل تـمّ أخـذ أقـوال كـلّ مـن ابـن سـينا والفـارابي وأبـي حامـد الغزالـي فـي نظـرتهم لعلـم المنطـق فـي (الصـفحات: 49-50)، مـع توظيفـه هنـا للهـامش فـي الشّـرح والاستشـهاد (الفصـل

[1] عبد الرحيم البار، الأطر النّظرية للفكر اللّساني عند عبد السلام المسدي، مجلة المخبر، جامعة بسكرة، ع:12، 2016، ص:306.

الثالـث، ص: 49)، كمـا وظّـف أقـوالا للمحـدثين مـن اللّغـويين، علـى غـرار صـلاح فضـل فـي تعريفـه للعلاميـة (السـيميائية) (الفصـل الرابـع، ص: 67)، كمـا نجـده يوظـف المراجـع الأجنبيـة والمترجمـة فـي كثيـر مـن الأحيـان وعلـى سـبيل المثـال توظيفـه كتـاب مـدخل إلـى اللّغويـات التّطبيقيـة لبيـت كـوردر ترجمـة جمـال صـبري فـي فصـل كامـل (الفصـل السّـابع) فـي توظيـف العلـم مـن خـلال ثنائيـة اللّسـانيات وتعليم اللّغات.

كانـت هـذه بعـض الاستشـهادات التّـي قـام بهـا عبـد السـلام المسـدي فـي سـبيل تبيان واقع الدّرس اللّساني.

كمـا اسـتعمل عبـد السـلام المسـدي الأمثلـة الشّـارحة فـي تفسـير الظـواهر أو تبيـان فكـرة مـن علـى غـرار مـا فعلـه فـي (الفصـل الثـاني، ص: 35) مـن خـلال تحويلـه صـيرورة جدليـة إلـى سلسـلة مـن المعـادلات الرّياضـية وكـرّر نفـس الشّـيء فـي (الفصـل الثالـث ص: 51) كمـا اسـتعمل فـي الفصـل نفسـه (ص: 53) أمثلـة مـن الواقـع الاجتمـاعي مـن خـلال إشـارات اطّـردت فـي المجتمـع العربـي فأصـبحت لهـا سـلطة عرفيـة، كمـا وظـف أمثلـة بعـض الـنّظم العلاميـة (كاللّغـة البكمـاء) كمـا سـماها المسـدي وقـانون الطرّقـات ونسـق الإشـارات البحريـة ولعـب الـورق بمختلـف أنواعه في شرحه لموضوع الرّمز والعلامة (الفصل الرابع، ص: 73)

ج- البيبليوغرافيا:

لا يحتـوى كتـاب **(اللّســانيات وأسســها المعرفيــة)** لعبـد السـلام المسـدي علـى قائمـة خاصـة بالمصـادر والمراجـع إلا أنّـه ومـن خـلال اطلاعنـا علـى الكتـاب تبـين لنـا أن عبـد السـلام المسـدي اسـتعمل مصـادر قديمـة مـن عيـون المكتبـة العربيـة القديمـة فـي سـبيل تـدعيم دراسـته (كمقدمـة) ابـن خلـدون (وإحصـاء العلـوم) للفـارابي

و(الإشـارات والتنبيهـات) لابـن سـينا، و(معيـار العلـم فـي فـن المنطـق) لأبـي حامـد الغزالـي، كمـا أخـذ مـن الكتـب الحديثـة ككتـاب (فـي النّحـو العربـي) للمهـدي المخزومـي، و(إحيـاء النحـو) لإبـراهيم مصـطفى، وكتـب خاصـة للمؤلـف نفسـه ككتـاب (التفكيـر اللّسـاني فـي الحضـارة العربيـة)، أو بالاشـتراك مـع غيـره ككتـاب (الشّـرط فـي القـرآن) بمعيـة محمد الهـادي الطرابلسـي، ومـن الكتـب المترجمـة (مـدخل إلـى اللّغويـات التّطبيقيـة) لبيـت كـوردر وترجمـة جمـال صـبري، ووظّـف الكثيـر مـن المراجـع الأجنبيـة لبـاحثين أجانـب مثـل جـون ليـونس ،وجـون ديبـوا ، وأنـدري مارتيني، وغيرهم، ممّا ينبئ على اطلاع الباحث على ثقافة الآخر.

3. أبـرز الإضـافات النّوعيـة التّـي جـاء بهـا المؤلـف عبـد السـلام المسـدي من الجوانب المعرفية:

عبـد السـلام المسـدي علـم مـن أعـلام اللّسـانيات والنّقـاد المعاصـرين ورائـد مـن رواد اللّسـانيات العربيّـة الحديثـة، فقـد صـدر لـه عـدة مؤلفـات فـي مجـال الـدّرس اللّسـاني ومنهـا التّفكيـر اللّسـاني فـي الحضـارة العربيـة (1981) وقـاموس اللّسـانيات (1984) ومراجـع فـي اللسـانيات (1989) وقضـايا فـي العلـم اللّغـوي (1994)، مـا وراء اللّغة (1994) وغيرها من المؤلفات.

ويعتبـر كتـاب اللّسـانيات وأسسـها المعرفيـة (1986) مـن أهـم المؤلفـات التّـي ناقشـت سـيرورة الـدّرس اللّسـاني مـن خـلال تقـديم المضـامين اللّسـانية والبحـث عـن الأصـول الأوليـة التّـي تتجمـع فـي الأسـس المعرفيـة لهـذا العلـم، ومـن فـرط أهميـة هـذا الكتـاب، فقـد أعـاد المسـدي الكثيـر مـن فصـول الكتـاب بأسـلوب مـنقح فـي كتابـه

مباحث تأسيسية في اللّسانيات (1997) ويرجع المسدي ذلك إلى سببين رئيسيين هما[1]:

أولا: بسبب الانحسار الذي تشهده الدّراسات اللّسانية العربيّة

ثانيا: أن المعرفة اللّسانية كأنّما أصبحت في أذهان الكثيرين محتاجة إلى سند يصوغها وإلى قناة تحملها.

وقد حاول عبد السلام المسدي من خلال المحطّات التّي ذكرناها أن «يؤسس لنقد جديد وهو النّقد اللّساني الذّي يرتبط فحواه بالمنجز اللّساني الغربي المعاصر وبمقومات التراث العربي»[2]، ونلحظ ذلك بشكل جلي في الفصل الأول من الكتاب حيث شرح وضعية البحث اللّساني في العالم العربي وأهم عوائق ازدهار الوعي اللّساني في أوساطنا العلمية.

كما تعتبر كتابات عبد السلام المسدي من الكتابات التّي يطلق عليها الكتابات النّقدية المؤسسة، وهذا النّوع من الكتابة «يعتمد محددات نظرية ومنهجية تضمن للنّاقد تماسكا واضحا، من خلال الرّبط بين المقدمات والنّتائج وصياغة الأسئلة والإشكالات قبل أن يتّجه للإجابة عنها باعتماد الانسجام والتّماسك في التّحليل»[3]، وهذا النّوع من النّقد قليل وجديد على الكتابة اللّسانية العربيّة، ويعتبر عبد السلام المسدي من القلائل الذين اتّسمت كتاباتهم في الثّقافة العربيّة برسم معالم واضحة لهذا الاتّجاه النّقدي، حيث ضمّن كتابه اللّسانيات

---

[1] عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللّسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت – لبنان–، ط 1، 2010م، ص: 07.

[2] بن فريحة الجيلالي، ممارسات في النّقد اللّساني عند عبد السلام المسدي، مجلة دراسات معاصرة، المركز الجامعي تيسمسيلت، ع:1، مارس، 2017م، ص: 58.

[3] حافظ إسماعيلي العلوي وآخر، قضايا ابستيمولوجية في اللّسانيات، ص: 194.

وأسسـها المعرفيـة أراء نقديـة للتّجربـة اللّسـانية فـي الثّقافـة العربيـة بالإضـافة إلـى توظيفـه ميكانزمـات النّقـد المؤسـس مـن خـلال ربطـه بـين المقـدمات والنّتـائج وطرحـه الأسـئلة والإشـكالات قبـل توجهـه للإجابـة عنهـا، وهـذا مـا نستشـفه مـن خـلال فصـول الكتاب.

لقـد رسـم عبـد السـلام المسـدي «صـورة دقيقـة وشـاملة لواقـع البحـث اللّسـاني العربـي الحـديث، حيـث طـرح أسـئلة هامـة حـول واقـع هـذا البحـث ومـا يعترضـه مـن صـعوبات سـواء علـى المسـتوى النّظـري أم المسـتوى المنهجـي أم علـى المسـتوى التّطبيقـي وهـي أفكـار جـديرة بالمناقشـة لمـا تحملـه مـن أراء وتصـورات واضـحة بشـأن قضـية أزمـة اللّسـانيات العربيّـة»[1]، وهـو مـا طرحـه فـي مؤلفـه – **اللّســـانيات وأسسها المعرفية**–

كمـا يعتبـر المسـدي مـن رواد الـدّعوة التّـي مـدّ جسـور التّفاعـل بـين اللّسـانيات الحديثـة والتّـراث اللّغـوي العربـي كمـا شـهد علـى ذلـك مصـنفه **التّفكيـر اللّسـاني فـي الحضـارة العربيـة** ويعمـل عبـد السـلام المسـدي حاليـا علـى بعـث مشـروع **(الهويـة العربيّـة والأمـن اللّغـوي)** وتشـكلت عنـده هـذه الرؤيـة فـي بعـدها الحضـاري فـي كونـه يجمـع بـين البحـث الأكـاديمي والعمـل السّياسـي وهـذا كلّـه يمثـل تراكمـا معرفيـا تجلـى عبـر مسـيرة الرّجـل العلميـة فهـو «خلاصـة سـنوات متتاليـة مـن البحـث والنّضـال دفاعـا عـن اللّغـة العربيّـة»[2] وبـذلك يمكـن أن ينضـاف هـذا الجهـد إلـى جهـود أقطـاب اللّسـانيات فـي الـوطن العربـي كعبـد الـرحمن الحـاج صـالح وأحمـد المتوكـل وغيرهم.

---

[1] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص:115.

[2] عبد السلام المسدي، الهوية العربية والامن اللّغوي، المركز العربي للأبحاث والدّراسات السياسية، الدوحة، قطر، ط1 ، يوليو 2014م، ص: 07.

4- الاعتراضات والانتقادات:

يبـدو لـدى الـبعض أنّ المشـروع الحضـاري الـذّي راهـن عليـه عبـد السـلام المسدي مـن خـلال التعامـل مـع التّراث اللّغـوي مـن خـلال اللّسـانيات الحديثـة «عمـل فكـري علـى الـرّغم ممّـا قـد يكـون لـه مـن أهميـة معرفيـة، يقـع علـى هـامش اللّسـانيات، كمـا أنّ هـذا النّـوع مـن العمـل اللّسـاني ودوره لـم تكـن لـه نتـائج علميـة تـذكر سـواء بالنّسـبة للّغـة أم التّـراث اللّغـوي العربـي أم اللّسـانيات»[1]، كمـا أنّ هـذا الاتّجـاه فـي البحـث «رسّـخ بعمـق تشـبث الثّقافـة العربيـة الحديثـة بالماضـي جملـة وتفصـيلا، وأدى إلـى رفـض ضـمني لكـلّ مظـاهر التّجديـد والحداثـة المنهجيـة التّـي حملتهـا بـين طيّاتها في مقاربة اللّغة البشرية والألسن الطبيعية»[2]

كمـا أنّ هنـاك مـن يصـنف كتـاب **اللّســانيات وأســسـها المعرفيــة** ضـمن اللّسـانيات التّمهيديـة والتـي هـي عبـارة فقـط عـن ترجمـة لواقـع الـدّرس اللّسـاني الغربي، بعيدا عن كلّ إبداع أو إضافات نوعية.

كمـا أنّ العوّائـق التّـي أوردهـا المسـدي فـي الفصـل الأول مـن مؤلفـه **اللّســانيات وأســسـها المعرفيــة** تظـلّ فـي تصّـور مصـطفى غلفـان «ذات طبيعـة خارجـة عـن صـميم البّحـث اللّسـاني الحـديث كمـا هـو متبـادل ومطبـق فـي ثقافـات أخـرى فهـي لا تمـس جميعهـا جـوهر الممارسـة اللّسـانية كبنـاء نظـري محـدد المعـالم والأهداف»[3]

كمـا تعـرض عبـد السـلام المسـدي إلـى انتقـادات طالـت مؤلفـه "**اللســانيات وأســسـها المعرفيــة**" لقلـة التوثيـق وانعدامـه فـي كثيـر مـن الأحيـان وغيـاب

---

[1] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص:08.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] انظر: المرجع نفسه، ص: 118.

البيبليوغرافيـا وصـعوبة اللّغـة التـي حـرّر بهـا الكتـاب لدرجـة تصّـل إلـى الاسـتغلاق عن الفهم.

خاتـــمـــة:

فـي ختـام هـذا البحـث نحـاول جاهـدين عـرض مقترحـات الأجوبـة عـن الإشـكالات الإبسـتيمية التـي طرحهـا عبـد السـلام المسـدي فـي كتابـه "**اللســانيات وأسسها المعرفية**"، والذي خرج بنتائج من كتابه نقدّمها فيما يأتي:

– ضـرورة تجـاوز أسـباب تعثـر اللّسـانيات، وتخطـي صـدمة المعرفـة الوافـدة، والتـدرّج بـوعي حضـاري، عـن طريـق الالتـزام بالموضـوعية فـي المعرفـة، وتجديـد طاقـات الفكـر العربـي، وإعطـاء العلـم مضـمونا حضـاريا يسـهم فـي حلبـة التـراث الإنساني.

–الابتعـاد عـن المعـارك الجانبيـة واسـتنزاف الطاقـات فـي الجـدالات العقيمـة، كإشكاليات اللّغة والفكر، ومعركة المعيّارية والوّصفية في المعرفة اللّغوية.

–الـدعوة إلـى مراجعـة بعـض المسـلّمات التـي جـاء بهـا المـوروث الثقـافي العربي.

–إدراكنـا لمقوّمـات الحـدث العلامـي بنـاءً علـى تبـين أنسـاق الدلالـة فـي الوجـود يسـهم فـي اسـتبيان علاقـة الحـدث اللّغـوي بالحـدث الـدلالي انطلاقـا مـن علاقـة الرّمـز بالعلامـة، فعلاقـة الدلالـة بالإنسـان علاقـة تـوازٍ، فكـلّ دلالـة هـي ظاهرة اجتماعية، وكلّ ظاهرة في المجتمع هي بذاتها دّلالة.

–الإنسـان كـائن اجتمـاعي مـدني بـالطبع والضـرورة، واجتماعيتـه وقـف علـى التّواصـل اللّغـوي، وهـي خصيصـة بشـرية وممارسـة تلقائيـة محصـورة علـى بنـي البشر.

خاتـــمـــة:

– تجنب اللّسانيات القطيعة المعرفية الفاصمة والمأزق المعرفي في إطار سعيها إلى النماء والاكتمال، فسبكت مقولة الآنية بكل ما تضمنته مقولة الزمانية من تراكمات في بعد جديد اصطلح عليه بالبعد التكويني.

– ضرورة استفادة الدّراسات العربيّة من ثمار اللّسانيات الحديثة، لاسيما في الجانب التّطبيقي منها، ومحاولة تقديم وصف جديد للّغات خاصة وأنّ اللّغة العربيّة من أشد اللّغات حاجة إلى هذا الوّصف الجديد.

–أضحت اللّسانيات قطب الرحى في التفكير الإنساني الحديث من خلال بلورة المناهج والممارسات، ودكّ جميع حواجز المحظورات أمامها.

أمّا ما توصلنا إليه –نحن– بعد فراغنا من هذا العمل، فقد لخصناه في مجموعة من النقاط هي:

–أهمية الدّرس اللّساني الحديث وضرورة استفادة الدّراسات العربيّة من ثمار هذا الوافد الجديد، لاسيما في الجانب التطبيقي منه.

– ضرورة إعطاء قراءة جديدة لكثير من المسلمات البديهية في الموروث التراثي العربي، وفتح آفاق جديدة أمام طاقات الفكر العربي للمساهمة في إثراء البحث اللّغوي العربي، وتقديم إنتاج فكري يتلاءم ومعطيات العصر الحديث.

–القراءة المعاصرة تقتضي ضمنيا استيعابا مزدوجا بين التراث العربي والدّرس اللّساني الحديث، وتوفير آليات القراءة النّقدية من أجل إنتاج مفهومية جديدة وحصيلة معرفية متفرّدة.

–لابدّ من الإشارة كذلك إلى أهمية هاته الكتابات والمؤلفات، –مثل مؤلفنا هذا –"**اللسانيات وأسسها المعرفية**"– في نشر ثقافة الوعي اللّساني والمساهمة

خاتـــمـــة:

فـي التأسـيس لمشـروع عربـي خـالص قاعدتـه هـذا الإرث الحضـاري الـذي تركـه لنـا الأجـداد، وتوحيـد الجهـود فـي سـبيل النهـوض بالدّراسـات اللّسـانية العربيّـة، وضـرورة تفعيـل العلميـة والموضـوعية وآليـات النقـد والابتعـاد عـن المعـارك الهامشـية والأهـواء الشخصية.

وفـي الأخيـر، مـازال هـذا العمـل يحتـاج إلـى إضـافات وتعـديلات وتصـويبات جمّة، فالكمال لله وحده، وبعيدا عن ادّعاء الكمال نسأل الله التوفيق والسداد.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ، يسود في الكثير من المرات الجهل بأعلامنا وأساتذتنا الأفاضل ، وتنتشر هذه الظاهره حتى في الوسط الجامعي، لذا أرجوا منك أستاذي الفاضل موافاتي بسيرتك الذاتية،كي لانهضم حقك في التعريف بقامة من قمم اللسانيات على المستوى العربي ، شكرا أستاذي الفاضل.

Le dim. 3 mars 2019 à 21:33, mazari bouderbala <mazari002005@yahoo.fr> a écrit :

أستاذي الفاضل ، لماذا عبد السلام المسدي ينحاز للإستعمال على حساب المعيار؟
وما قيمة المعيار في الدرس اللساني؟
تحياتي أستاذي الفاضل

Envoyé : lun., mars 4, 2019 à 5:05
Objet : Re: السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته
المعيار كائن يتخلق في رحم الاستعمال والابن البار لا يعلو أباه.

(A)

ABSTRACTIVE	تجريدي
ACTIF	نشط _ فعال
ACQUISITION	اكتساب
ANTHROPOLOGIE	علم الانسان
ARBITRAIRE	اعتباطي
AUDITION	سمع_اصغاء
ATTRIBUTIF	اسنادي

(B)

BASES DE CONNAISSANCES	الاسس المعرفية
BEHAVIORISME	السلوكية

(C)

CONCEPTS THEORIQUES	مفاهيم نظرية
CAUSALE	سببي _ علي
COMPETENCE	جدارة_ كفاية
CONCEPT	تصور

(D)

DETERMINISTES	حتمي –جبري
DESCRIPTIVISME	الوصفية
DEDUCTIF	استنتاجي–استنباطي
DIACHRONIE	الانية– التعاقبية

(E)

EMPIRIQUE	**تجريبي- اختياري**
ESSENTIALISTE	**ماهي-جوهري**
EXISTENTIALISTE	**وجودي**
EPISTEMOLOGIE	**مبحث العلوم**

(F)

FONCTION	**وظيفة**
FONCTIONNALISME	**النّظرية الوّظيفية**
FORME	**شكل**

(G)

GRAMMAIRE	**النحو**
GENERAIF	**توليدي**
GLOSSEMATIQUE	**المنظومية**

(H)

HISTOIRE	**تاريخ-حكاية**
HYPOTHESE	**فرضية**

(I)

INDOEUROPENNE	**هندي _اروبي**
IMAGE ACOUSTIQUE	**صورة سمعية**
INFERENCE	**استنتاج_ استدلال**

(J)

JUSSIF	**الامر و الطلب**
JUXTAPOSITION	**تجاور**

(K)

KINESIQUE	**حركي**

(L)

LANGAGE	**لغة**
LANGUE	**لسان**
LEXICAL	**معجمي**
LINGUISTIQUE	**لسانيات**
LINEARITE	**خطية**
LITTERARITE	**الادبية**
LOGIQUE	**المنطق**
LOGICOSEMANTIQUE	**علم الدلالة المنطقية**

(M)

METALANGUE	**لغة واصفة**
METALINGUISTIQUE	**اللّسانيات الواصفة**

(N)

NORME	**معيار**
NOTION	**مفهوم**

NOYAU	نواة

(O)

OBSTACLE	عائق_حاجز
OPERATION	عملية
OPPOSITION	تعارض_تضاد

(P)

PAROLE	كلام
PHATIQUE	وظيفة انتباهية
PHENOMENE	ظاهرة
PHILOLOGIE	فقه اللغة
PHONITIQUE	علم الاصوات
PHONATION	سمع_اصغاء

(R)

REFERENCE	مرجع
REGLE	قاعدة
REALITE	حقيقة_واقع

(S)

SEMIOLOGIE	العلامية
SEMANTIQUE	علم الدلالة
SIGNE	علامة
SIGNIFIANT	دال

SIGNIFIE	**مدلول**
STRUCTURALISME	**بنيوية**
SYNCHRONIE	**زمانية**
SYSTEME	**نظام**
SYMBOLE	**رمز**

(T)

TAGMEME	**قالب**
TELEOLOGIE	**غائية**
TYPOLOGIE	**علم التصنيف والنمذجة**

(U)

UNIVERSEL	**عالمي_كوني**
USAGE	**استعمال_عرف لغوي**

(V)

VALEUR	**قيمة**
VOIX	**صوت**

فهرس المؤلفين

(A)

أرسطو ARSTOTE

أوستين(ج.ل) AUSTIN(J.L)

(B)

بالي(ش) BALLY(C)

بارت(ر) BARTH(R)

بنفنيست(ا) BENVENISTE(E)

بلومفيلد(ل) BLOOMFIELD(L)

بوب(ف) BOPP(F)

بورديو(ب) BOURDIEU(P)

بريال (م) BREAL (M)

براندال (ف) BRONDAL(V)

بوسيانس(ا) BYSSENS(E)

(C)

كاسيرير(ا) CASSIRER (E)

شومسكي (ن) CHOMSKY(N)

كارناب(ر) CARNAP(R)

كوردر(ب) CORDER(P)

(D)

ديكارت DESCARTES

ديك (فان.د) DJICK(T.VAN)

ديكرو(ا) DUCROT(O)

دوركايم (ا) DURKHIEM(E)

(

E)

ECO(E) ايكو (ا)

(F)

FOUCAULT(M) فوكو(م)

FIRTH(J.R) فيرث (ج.ر)

(G)

GREIMAS(A.G) غريماس (ا.ج)

GUIRAUD(P) جيرو (ب)

GRIMM(G) غريم (ج)

(H)

HARRIS(Z.S) هاريس(ز.س)

HEGEL(G.F.W) هيجل (ج.ف.و)

HJELMSLEV(L) هلمسليف (ل)

HUMBOLDT(G.DE) هامبولت(ج.دي)

HUSSERL(E) هوسرل (ا)

(J)

JAKOBSON(R) جاكبسون (ر)

JESPERSEN (O) جيسبرسن (او)

(K)

KANT (I) كانط (إ)

(L)

LEVI_ STRAUSS (C) ليفي ستروس (ك)

(M)

MAILLAUX (S) مايو (س)

MARTINET(A) مارتيني (ا)

MULLER (M) مولر (م)

MARTINEY مارتيناي

(O)

OGDEN (C.K) اوغدن (س.ك)

(P)

PANINI بانيني

PIERCE (C.S) بيرس (ش.س)

PIAGET (J)

(R)

RASK (R) راسك (ر)

RECOEUR (P) ريكور (ب)

REVZIN (E) رافزين (ا)

(S)

SAPIR (E) سابير (ا)

SAUSSUR (F.DE) سوسير (ف.دو)

SCHLEICHER (A) شليشر (ا)

(U)

ULLMEN (S) اولمان (س)

(W)

WHITENEY (W) وايتني (و)

*القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

أولا: الكتب باللغة العربية:

01-أحمـد المتوكـل، المـنهج الـوظيفي فـي البحـث اللّسـاني، منشـورات الاختلاف، ط1، 1437هـ - 2016م.

02-أحمـد حسـاني، دراسـات فـي اللسـانيات التطبيقيـة، حقـل تعليميـة اللغـات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2009.

03-أحمـد حسـاني، مباحـث فـي اللسـانيات، ديـوان المطبوعـات الجامعيـة، الجزائر، طبعة 1999م.

04-أحمد عزوز، المدارس اللّسانية، دار الأديب للنشر والتوزيع، دط،دت

05-أحمـد يوسـف، الـدلالات المفتوحـة، مقاربـات سـيميائية فـي فلسـفة العلامـة، منشورات الاختلاف، ط2005،1م ،1426هـ، الجزائر العاصمة.

06-أحمـد يوسـف، السـيميائيات الواصـفة، المنطـق السـيميائي وجبـر العلامات،

08-أمبـارك حنـون، مـدخل إلـى لسـانيات سوسـير، دار توبقـال للنّشـر، ط1، 1987م.

09-أنـيس فريحـة، نظريـة فـي اللّغـة، المكتبـة الجامعيـة، دار الكّتـاب اللبنـاني، بيروت، ط2، 1981م.

10-بـن نـاجي عبـد النّاصـر، اللّسـانيات العربيـة الحديثـة المفـاهيم والإجـراء، دار الفكر العربي، الجزائر- ط1 - 2016.

11-تمـام حسـان، اللّغـة العربيّـة مبناهـا ومعناهـا، عـالم الكتـب، القـاهرة، 1417هـ، 1997م، ط3.

12-تمـام حسـان، اللّغـة بـين المعياريـة والوّصـفية، عـالم الكتـب، القـاهرة، ط4 ، 1421هـ ، 2001م.

13-تهـامي الرّاجـي الهاشـمي، توطئـة لدراسـة علـم اللّغـة -التّعـاريف- دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية)، دط، دت.

14-جنـان التميمـي، النحـو العربـي فـي ضـوء اللّسـانيات الحديثـة، دار الفـارابي، بيروت لبنان، ط1، كانون الثاني: 2013.

15-حـاتم صـالح ضـامن، علـم اللّغـة، وزارة التعلـيم والبحـث العلمـي، جامعـة بغداد، بيت الحكمة، دط.

16-حـافظ إسـماعيل علـوي وآخـر، أسـئلة اللّغـة، أسـئلة اللّسـانيات، حصـيلة نصـف قـرن مـن اللّسـانيات فـي الثقافـة العربيّـة، منشـورات الاخـتلاف، ط:1، 1430هـ،2009م.

17-حـافظ اسـماعيلي العلـوي وآخـرون، اللّسـان العربـي وإشـكالية التلقـي، مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، أغسطس 2007.

18-حـافظ اسـماعيلي العلـوي، امحمد المـلاح، قضـايا ابسـتمولوجية فـي اللّسـانيات، الـدّار العربيـة للعلـوم-النّاشـرون- منشـورات الاخـتلاف، ط1، 1430هـ، 2009م.

19-حـافظ اسـماعيلي علـوي، اللّسـانيات فـي الثقافـة العربيّـة المعاصـرة، دراسـة تحليليـة نقديـة فـي قضـايا التّلقـي وإشـكالاته، دار الكتـاب الجديـد المتحـدة ،ط1،مارس 2009،

20-أبـو حامـد الغزالـي، معيـار العلـم فـي فـن المنطـق، المطبعـة العربيـة بمصر، ط2، 1997م، ص: 35-36.

21-حسـن ظاظـا، اللّسـان والإنسـان، مـدخل إلـى معرفـة اللّغـة، دار القلـم، دمشق، ط2، 1410هـ، 1990م.

22-حسـن مالـك، اللّسـانيات التّطبيقيـة وقضـايا تعلـيم وتعلـم اللّغـات، منشـورات مقاربات ط1، 2013م، فاس، المغرب.

23-ابـن خلـدون، عبـد الرحمـان ، المقدمـة، دار الفكـر العربـي، ط1، 1424هـ، 2004م، بيروت، لبنان.

24-خليفـة الميسـاوي، المصـطلح اللسـاني وتأسـيس المفهـوم، منشـورات ضفاف، ط1 ، 1434هـ، 2003م.

25-خولـة طالـب الإبراهيمـي، مبـادئ فـي اللّسانيات،دارالقصـبة للنشر ،الجزائر ،ط:02، 2000م

26-دراقـي زبيـر، محاضـرات فـي اللّسـانيات التّاريخيـة والعامـة، ديـوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،دط،دت

27-رضـواني منيسـي عبـد الله، الفكـر اللّغـوي عنـد العـرب فـي ضـوء علـم اللّغـة الحديث، دار النشر للجامعات،دط، 2006م.

28-زواوي بغـوره، الفلسـفة واللّغـة، دار الطليعـة للنشـر ،بيروت، ط1 ،أكتـوبر 2005 م

29-سـمير شـريف اسـتيتة، اللّسـانيات، (المجـال، والوظيفـة، والمـنهج)، عـالم الكتب الحديث،عمان، ط1، 1425هـ-2005م.

30-ابـن سـينا، الإشـارات والتنبيهـات، تـح، مجتبـى الزّرامـي، مطبعـة مكتـب الإعلام الإسلامي،بيروت، ط1، دت

31-صـالح بـن فهـد العصـيمي، اللّسـانيات التّطبيقيـة، قضـايا وميـادين وتطبيقات، كنوز المعرفة،عمان، ط1، 2019 - 1440هـ

32-طـه عبـد الرحمـان، اللّسـان والميـزان أو التكـوثر العقلـي، المركـز الثقـافي العربي،الدار البيضاء، ط1، 1998م.

33-عبـد الحميـد السـيد، دراسـات فـي اللّسـانيات العربيّـة، دار الحامـد للنشـر والتوزيع، عمان، ط1، 1424هـ، 2004م.

34-عبـد الرحمـان الحـاج صـالح، بحـوث ودراسـات فـي اللّسـانيات العربيّـة، موفم للنشر ،الجزائر ،ج2، 2007.

35-عبـد السـلام المسـدي، التفكيـر اللّسـاني فـي الحضـارة العربيـة، الـدّار العربية للكتاب، ط1، 1981م، ط2، 1986م.

36-عبـد السـلام المسـدي، اللّسـانيات وأسسـها المعرفيـة، الـدّار التّونسـية للنّشـر، تونس ، المؤسسة الوطنية للكتاب –الجزائر.

37-عبد السلام المسدي، الهوية العربية والأمن اللّغوي، المركز العربي للأبحاث والدّراسات السياسية، الدوحة، قطر، ط1 ، يوليو 2014م.

38-عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللّسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت ، ط 1، 2010م.

39-عبـد السـلام عشـير، تطّـور الفكـر اللّغـوي مـن النّحـو إلـى اللّسـانيات إلـى التّواصل، مطبعة المعارف الجديدة،الرباط ،ط1 ،1431هـ،2010م.

40-عبـد الصـبور شـاهين، فـي علـم اللّغـة العـام، مؤسسـة الرسـالة، بيـروت، ط6، 1413هـ، 1993م.

41-عبـد القـادر الغزالـي، اللّسـانيات ونظريـة التّواصـل، رومـان جاكبسـون نموذجا، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2003 م

42-عبـد القـادر الفاسـي الفهـري، تقـدم اللّسـانيات فـي الأقطـار العربيـة، وقـائع ندوة جهوية، أبريل 1987، الرّباط، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ط1.

43-عبـد الواحـد مـرابط، السـيمياء العامـة وسـيمياء الأدب، منشـورات الاختلاف، الجزائر، ط1 ، 1431هـ - 2010 م.

44-عبـد الوهـاب جعفـر، البنيويـة فـي الانثروبولوجيـا، دار المعـارف، مصـر، دط،1980 م

45-عـز الـدين البوشـيخي، التّواصـل اللّغـوي مقاربـة لّسـانية وظيفيـة، مكتبـة لبنان ناشرون، ط1، 2012م

46-عـز الـدّين المجـذوب، المنـوال النّحـوي العربـي، قـراءة لّسـانية جديـدة، دار محمد الحامي للنّشر والتّوزيع، سوسة،ط1، 1998م

47-عزمـي محمد عيـال سـليمان، حـق الصـدارة فـي النّحـو العربـي بـين النّظريـة والتّطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان ، ط1، 2011م

48-علـى آيـت أوشـان، اللّسـانيات والبيـداغوجيا، نمـوذج النّحـو الـوّظيفي، دار الثقافة لنشر التوزيع، ط1، 1998م.

49-فاطمـة الهاشـمي البكـوش، نشـأة الـدّرس اللّسـاني الحـديث، دراسـة فـي النّشاط اللّساني العربي، إيتراك للنشر والتوزيع، ط1 ، 2004م.

50-فـايز الدايـة، علـم الدّلالـة العربـي النّظريـة والتّطبيـق، دار الفكـر دمشـق، ط2، 1417هـ، 1996م،

51-فـتح الله أحمـد سـليمان، مـدخل إلـى علـم الدّلالـة، مكتبـة الآداب، القـاهرة، ط1، 1412هـ، 1994م.

52-فيصـل الأحمـر، الـدّليل السـيميولوجي، الألمعيـة للنّشـر والتوزيـع،الجزائر ،ط1، 2011م.

53-كمـال بشـر، دراسـات فـي علـم اللّغـة، دار المعـارف، مصـر، ط 9، 1986.

54-مجموعـة مـن الكتـاب، إطـلالات علـى النّظريـات اللّسـانية الدّلاليـة فـي النصـف الثـاني مـن القـرن العشـرين،ج1، تـر: عـز الـدين مجـدوب، المجمـع التونسي للعلوم والآداب والفنون،تونس،ط1، 2012م

55-مجموعـة مـن المـؤلفين، نظريـة المـنهج الشكلي،نصـوص الشـكلانيين الـروس، تـر: إبـراهيم الخطيـب الشـركة المغربيـة الناشـرين المتحـدين،بيروت ط:01، 1982م

56-محمد حسن عبد العزيز، سوسير رائد علم اللّغة الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، دت.

57-محمد عبـد الغنـي المصـري وآخـر، اللّغـة العربيّـة "ثقافـة عامـة" ، دار المستقبل للنّشر والتوزيع، عمان ، دط، 1988م.

58-محمـود السـعران، علـم اللّغـة ، مقدمـة للقـارئ العربـي، دار المعـارف، مصر، دط، 1962م.

59-محمـود فهمـي حجـازي، علـم اللّغـة العربيـة ، مـدخل تـاريخي مقـارن فـي ضوء التّراث واللّغات السّامية، وكالة المطبوعات ،الكويت ، دط، دت.

60-محمـود فهمـي حجـازي، مـدخل إلـى علـم اللّغـة، دار قبـاء للنشـر والتوزيـع، القاهرة ، ط ج، 1998م.

61-مصطفى غلفان، اللّسانيات التّوليدية، عالم الكتب الحديث، إربد، ط:01، 1431هـ، 2010م.

62-مصـطفى غلفـان، اللّسـانيات العربيّـة، أسـئلة المـنهج، دار ورد للنشـر والتوزيع، عمّان، ط:01، 2013م.

63-منذر عياشي، قضايا لّسانية وحضارية، دار طلاس، دمشق، ط1، 1991م.

64-منقـور عبـد الجليـل، علـم الدّلالــة، أصــول ومباحـث فــي التـراث العربــي، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق،دط،2001م

65-مهـدي المخزومـي، فـي النّحـو العربـي، نقـد وتوجيـه، دار الرائـد العربـي ، بيروت، ط2، 1406هـ، 1986م.

66-ميشـال زكريـا، الألسـنية التّوليديـة والتّحويليـة وقواعـد اللغـة العربيـة، المؤسسـة الجامعيـة للدّراسـات والنّشـروالتّوزيع، بيـروت، ط:02، 1406هـ، 1986م.

67-ميشـال زكريـا، الألسـنية علـم اللّغـة الحـديث، المبـادئ والأعـلام، المؤسسـة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت، دط، دت.

68-نصـر الـدّين الفـارابي، إحصـاء العلـوم ، مركـز الإنمـاء القـومي، بيـروت، دط، 1991م.

69-هيام كريدية، أضواء على الألسنية،ط1 ،1429هـ، 2008م،

70-وليـد العنـاني، قضـايا اللّغـة العربيّـة فـي العصـر الحـديث مـن اللّسـاني إلـى الثقـافي، أفـاق اللّسـانيات فـي تكـريم نهـاد الموسـى، مركـز دراسـات الوحـدة العربية، بيروت، ط1، مارس 2011.

71-ياسـين بـوراس، البّحـث اللّسـاني فـي الفكـر العربـي المغـاربي المعاصـر، منشورات مخبر الممارسات اللّغوية في الجزائر، 2015م

<u>الكتب المترجمة:</u>

72-أزوالـد ديكـرو، جـان مـاري سـتا يفـر، القـاموس الموسـوعي الجديـد لعلـوم اللّسـان، تـر، منـذر عايشـي ، ط:2002، المركـز الثقـافي العربـي، الـدار البيضاء، المغرب.

73-أمبرتـو إيكـو، العلامـة، تحليـل المفهـوم وتاريخـه، تـر: سـعيد بنكـراد، المركز الثّقافي العربي ط1، 1427هـ، 2007م.

74-بـافو وسـرفاتي، النّظريـات اللّسـانية الكبـرى، مـن النّحـو المقـارن إلـى الذرائعيـة، نشـر، محمد الراضـي، المنظمـة العربيـة للترجمـة، ط1، 2012م، بيروت.

75-بـول كوبلي،وليتسـاجانز، أقـدم لـك علـم العلامـات،تر: جمـال الجريـزي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005م، ط1.

76-بيـار جيـرو، السّـميائيات - دراسـة الأنسـاق السّـميائية غيـر اللّغويـة، تـر، منذر عياشي، دار نينوي، ط1، 2016م، 1437هـ.

77-بيـت كـوردر، مـدخل إلـى اللّغويـات التّطبيقيـة، تـر، جمـال صـبري، اللّسـان العربي، الرباط، مج 14، ج1، 1976.

78-جـان بيـرو، اللسـانيات، تـر: لحـواس مسـعودي وآخـر، دار الأفـاق، د ط، د ت.

79-جوزيـف فنـدريس، اللّغـة -مـدخل لّغـوي إلـى التّـاريخ-، تـر: عبـد الحميـد الدواخلي_ محمد القصاص، مكتبة الأنجاد المصرية، دط، دت.

80-جـون سـتروك، البنيويـة ومـا بعـدها، تـر: محمد عصـفور، عـالم المعرفة،فبراير 1996، العدد 206، الكويت.

81-جيفـري سامسـون _مـدارس اللّسـانيات _التسـابق و التّطـور _تـر:محمد زيـاد كبة ،مطابع جامعة الملك سعود،الرياض_السعودية،ط،1994م

82-جـين إتشسـن، اللّسـانيات، مقدّمـة إلـى المقـدّمات، تـر: عبـد الكـريم محمد جبل، المعهد العربي للترجمة، القاهرة، مصر،ط1، 2016،

83-دانيـال تشـاندلر، أسـس السـيميائيات، تـر: طـلال وهبـة، المنظمـة العربيـة للتّرجمة، ط1 ، بيروت، أكتوبر 2008م.

84-ر.هـ. روبنـز، مـوجز تـاريخ علـم اللّغـة فـي الغـرب، تـر: احمـد عـوض، عالم المعرفة،دط،1997 م ، الكويت.

85-روبيـر مـارتن، مـدخل لفهـم اللّسـانيات، تـر: عبـد القـادر المهيـري، المنظمـة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2007م.

86-رومـان جاكبسـون، الاتجاهـات اللّسـانية فـي علـوم اللّغـة، تـر: علـي حـاكم صالح وحسن ناظم، المركز الثّقافي العربي، ط1، 2002م.

87-سـتيفن أولمـان، دور الكلّمـة فـي اللّغـة، تـر: كمـال بشـر، دار غريـب للطباعة والنّشر والتوزيع، ط12،دت

88-فرديناند دوسوسير، علـم اللّغـة العـام، تـر: يوئيـل يوسـف عزيـز، دار أفـاق بغداد، ط3. دت

89-كلـود جرمـان، ريمـون لـوبلان، علـم الدّلالـة، تـر: نـور الهـدي لوشـن، دار الفاضل، دمشق،دط، 1994م.

90-مـاريو بـاي، أسـس علـم اللّغـة، تـر: أحمـد مختـار عمـر، عـالم الكتـب، القاهرة ،ط:8، 1419هـ،1998م.

91-ميشـال أريفيـة، البحـث عـن فرديناند دوسوسير، ترجمـة محمد خيـر محمـود البقاعي،دار الكتاب الجديد ،ط1، 2009م

92-ميلكـا إفيـتش، اتجاهـات البحـث اللّسـاني، تـر: سـعيد عبـد العزيـز مصـلوح، المجلس الأعلى للثقافة، بيروت،ط3 ،2000م

93-نعـوم شومسـكي، آفـاق جديـدة فـي دراسـة اللغـة والعقـل، تـر: عـدنان حسـن، دار الحوار للنّشر والتّوزيع، سوريا، ط1، 2009م.

94-نعـوم شومسـكي، اللّغـة ومشـكلات المعرفـة، تـر: حمـزة، قـبلان المزينـي، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 1990م

المعاجم:

95-سـهيل إدريـس ،المنهـل، قـاموس:فرنسـي-عربـي،دار الآداب للنشـر والتوزيع،لبنان،ط: 01، 2009.

الكتب باللغة الأجنبية:

96-Christian Baylon، paul fabre, Initiation a la linguistique, Curus armands، colin, 2ème édition.

97-Ferdinand De Seaussure, Cours de linguistique générale، ENAG/Editions, 3ème edition، alger

المجلات والدوريات:

98-بن فريحة الجيلالي، ممارسات في النّقد اللّساني عند عبد السلام المسدي، مجلة دراسات معاصرة، المركز الجامعي تيسمسيلت، ع:1، مارس، 2017م.

99-جاسـم محمد جاسـم محمد، مطبعـة تكريـت للعلـوم الإنسـانية،العراق ،مـج 17، ع 05، أيار 2010م.

100-جمعة سيد يوسف، سيكولوجية اللغة والمرض العقلي، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، الكويت، ع: 145، يناير، 1991.

101-حـافظ اسـماعيلي العلـوي، تـدبير الاخـتلاف بـين الخطـاب اللّغـوي العربـي القـديم والخطـاب اللّسـاني (اللّسـانيات الوّظيفيـة نموذجـا)، اللّسـان العربـي، العـدد 75.

102-عادل رماش، الملامح الوظيفية عند علماء العربية، مقاربة في ضوء نظرية النحو الوظيفي، مجلة العمدة في اللّسانيات وتحليل الخطاب، ج:01، ع:01، ماي: 2017.

103-عبد الرحيم البار، الأطر النّظرية للفكر اللّساني عند عبد السلام المسدي، مجلة المخبر، جامعة بسكرة، ع:12، 2016.

104-عبد الكريم أبزاري، مستويات تلقي الدّرس اللّساني في الثقافة العربية، الحدود والآفاق، مجلّة العلامة، العدد الثالث، ديسمبر 2016م.

105-عيسى مومني، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، جوان 2014، مج ب، جامعة قسنطينة 1، الجزائر ، ص: 519.

106-محمد بودية، مفهوم الوظيفة عند أحمد المتوكل وسيمون دلك، قراءة في نموذج النّحو الوّظيفي، مجلة كلية الآداب واللّغات، العدد الثاني عشر، جانفي 2013، جامعة محمد خيضر بسكرة.

المواقع الالكترونية:

107-رسالة إلكترونية مرسلة من الكاتب عبد السلام المسدي، تاريخ: 04 فبراير 2019م، السّاعة،10:04.

108-رسالة إلكترونية مرسلة من الكاتب عبد السلام المسدي، تاريخ: 04 فبراير 2019م، السّاعة،10:04.

109-عبد السلام المسدي، رسالة إلكترونية ، بتاريخ: 04 فبراير 2019، على السّاعة :10:04 .

110-عبد السلام المسدي، مراسلة إلكترونية، بتاريخ 24 جانفي 2019.

فهرس الموضوعات:

الموضوع	الصفحة
الإهداء.....	
الشكر.....	
بطاقة فنية.....	
السيرة العلمية لصاحب الكتاب.....	
مقدمة.....	أ–د
مدخل.....	01
عرض وتقديم.....	12
مناقشة الإشكالية المطروحة.....	13
عرض ودراسة الفصل الأول.....	17
عرض ودراسة الفصل الثاني.....	29
عرض ودراسة الفصل الثالث.....	49
عرض ودراسة الفصل الرابع.....	63
عرض ودراسة الفصل الخامس.....	85
عرض ودراسة الفصل السادس.....	120
عرض ودراسة الفصل السابع.....	150
عرض ودراسة الفصل الثامن.....	182
نقد وتقويم.....	198
خاتمة.....	209
مكتبة البحث.....	213

ملحقات:

- فهرس الألفاظ.....
- فهرس الأعلام.....
- رسائل صاحب الكتاب الإلكترونية.....